الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Gestions

الموضـــوع

إنعكاس تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة – 2004 / 2014 -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

إعـداد الطالب:

™ زغدود حمزة

الأستـاذة المشـرفة:

™ عديسة شهرة

رقم التسجيل:	...../2015.....
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2014-2015

قسم: علوم تجارية

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فيسر لنا طريق نلتمس فيه علما نافعا، فشرح لنا الصدور ويسر لنا الأمور ، وأشكره على نعمه التي لا تعد كثرة و لا تحصى إتساعا ، فأعانني على أمري و وهبني الصبر على البحث.

إن العلم نور يجعله الله في القلب من يشاء من عباده ، من شأنه أن يضيئ لصاحبه الطريق فيسلكه على بصيرة ، وينتهي به إلى النهاية الحميدة ، فأحمد الله أولا و آخرا .

ويسعدني بعد حمد الله وشكره إلى أن أتقدم بشكري الخالص للأستاذة المشرفة **عديسة شهرة** ، فلا أبالغ إن قلت بأن الكلمات لا تكفي لرد جميلها مهما ثقلت معانيها ، فأسمى إكرام و تقدير لها على مجهوداتها و توجيهاتها القيمة و ملاحظتها البناءة و الهادفة ، لكي مني أستاذتي ألف شكر وجزاكي الله خيرا على ما قدمته لي من معونة أطال الله في عمركي و حفظكي .

كما أتوجه بشكري الجزيل لكل من الدكتور رحماني موسى ، و الأستاذة قطاف فيروز ، و الأستاذة بزقراري عبلة لما قدموه لي من توجيهات ونصائح قيمة .

شكرا لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إعداد هذه المذكرة .

شكرا جزيلا

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

إهداء

أصعب ما في الأمور بدايتها ، وأصعب ما في السطور كلماتها ، وأصعب ما في الكلمات معانيها ، و أي معاني :

إلى أعظم مخلوق في هذه الدنيا ، إلى الذي أنار دربي بالنصح و التوصية و الإرشاد " يا بني العلم مملكة و الأخلاق تاجها " ، إلى قدوتي في الحياة الذي وهب حياته و كرسها من أجلي تربيتنا على حسن الأخلاق و مكارمها ، إلى الذي صارع و كافح في بحر الدنيا من أجل مصير يضعه لي ، يعجز اللسان و يعجز القلم عن التعبير عن الإمتنان له.....**أبي العزيز – زغدود يحي -**

إلى التي مرضت لمرضي، وسهرت لسهري، وتألمت لمعاناتي إلى الصدر الدافئ الذي ألجأ إليه كلما ضاقت بي الدنيا ،إلى من منحت حياتها و آمالها لأجلنا ، إلى التي وإن فعلت ما فعلت لن أرد لها ولو ذرة من كفاحها لأجلي ، إلى التي إذا خيرت بينها وبين كنوز الدنيا قلت أمي ، أمي ، أمي ، الحنون أدامها الله وحفظها من كل كرب .....**أمي الغالية- بلعلى نزيهة -**

إلى من تقاسمت معهم الحياة بحلوها و مرها و كانوا معي في السراء و الضراء إخوتي الأعزاء هارون ، ناصر ،بدرة ، عبد الرحمان ، و المدلل كريم ، و البرعمة المشاكسة حسناء .

إلى عمتي زهراء، وعمي محمد و كل أبناء عمتي ، وإبن عمي لؤي و كل من يحمل لقب زغدود.

إلى جدتي حفظها الله و أطال الله في عمرها .

إلى كل أصدقائي ، عماد ، أحمد ،عزيز ،إسلام ،عبد المالك ، عبد الرزاق وكل زملاء الدراسة .

إلى من قادني إليهم القدر ،وجمعتني بهم الأيام ، وعشت معهم أحلى اللحظات عائلتي الثانية عائلة عجوط،وأخص بالذكر صديقي وأخي محمد ، وعمي سليم ،صالح، والحكيمة إيناس و ريما ،والكتكوتين ساجد ورناد، وزميلاتي مفيدة و نجاة .

إلى كل من يحمل لي ذرة ود ومحبة في قلبه، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل هؤلاء أهديهم ثمرة عملي.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــــــــــــــوان الجدول	رقم الصفحة
01	نظرية التكاليف المطلقة	09
02	نظرية الميزة النسبية	10
03	عدد وحدات الإنتاج الموافقة لساعات العمل	11
04	عناصر الإنتاج في أمريكا و أستراليا و مصر	12
05	كمية العمل و رأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي	14
06	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية 2004-2014	46
07	أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2004-2014	49
08	أهم شركاء الجزائر (موردي) لسنة 2014	52
09	تطور التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال 2004-2014	54
10	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال 2004-2014	56
11	أهم زبائن الجزائر في الصادرات 2014	58
12	تطور صادرات و واردات الجزائر 2004-2014	60
13	تطور الميزان التجاري الجزائري 2004-2014	61
14	تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال1963-1969	66
15	تطور الميزان التجاري الجزائري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال1970-1989	69
16	تطور الميزان التجاري الجزائري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال1990-2002	73
17	تطور المديونية الجزائرية في الجزائر الفترة (1990-1998)	76
18	التضخم في الجزائر من الفترة (1980-1989)	78

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

19	تطور الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي 2000-20014	82
20	رزنامة عملية التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الأوروجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين	86
21	التسهيلات الممنوحة للسلع الزراعية بموجب إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	87

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنـــــــــــــــوان الشكـــــــــــــــل	رقم الصفحة
01	رصيد الميزان التجاري و دورة حياة المنتوج	17
02	مسار دورة حياة المنتوج	18
03	أنواع السياسات التجارية	21
04	تطور التركيبة السلعية للواردات من 2004-2014	46
05	تطور واردات الجزائر من 2004-2014	48
06	أهم موردين الجزائر خلال الفترة 2004-2014	50
07	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر في العالم لسنة2014	51
08	أهم الشركاء في الواردات لسنة 2014	52
09	تطور التركيبة السلعية للصادرات 2004-2014	54
10	التوزيع الجغرافي للصادرات لسنة 2014	57
11	أهم الشركاء في الصادرات لسنة 2014	59
12	تطور صادرات و واردات الجزائر 2004-2014	60
13	رصيد الميزان التجاري الجزائري 2004-2014	62
14	تطور الميزان التجاري الجزائر 1963-1969	67
15	تطور الميزان التجاري الجزائري 1970-1989	69
16	تطور الميزان التجاري 1990-2002	74
17	تطور المديونية الجزائرية 1990-1998	77
18	التضخم في الجزائر 1980-1989	78
19	الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة الأوروجزائرية	82

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

مقدمة عامة

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها دول العالم ، حيث تختلف أهميتها من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الإقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها ، وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية ، بسبب نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية .

فمنذ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة أصبحت هي المسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي وذلك عن طريق رسم خطط وبرامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين الأقطار المختلفة من العالم بدعوى إلى إلغاء كل القيود التي تعترض مسار وحركة العوامل الإنتاجية كرأس المال و العمالة و حركة السلع و البضائع ، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي ظهر الإهتمام به حديثا ، وبهذا كله تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتحرير التجارة الخارجية وتجنب النزعة الحمائية التي طبقت في الثلاثينات و التي أدت إلى أزمة الكساد الكبير مما يعني أن للسياسات التجارية إتجاهين مختلفين لقيادة التجارة أحدها نحو التحرير و الآخر نحو التقييد و إعتماد سياسة الإكتفاء الذاتي .

فقد أصبحت التجارة الخارجية المتنفس الوحيد للإقتصاد الوطني و التي تسمح بإقتصاد النفقات الإنتاجية و توسيع حجم الإستهلاك وهو ما يؤدي إلى تحقيق النمو و توسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن صرف فائض الإنتاج ،فلا ريب أن تحرير التجارة هو الإتجاه الصحيح لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ومنع تكرار الكساد الإقتصادي و تحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج و الإستهلاك و بالتالي على صادرات و واردات الدولة .

تعد الجزائر من بين الدول التي عملت على تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الإندماج الدولي وقد تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية العميقة التي شرعت فيها الجزائر بحجة الإنفتاح على الخارج لتحقيق الإنتعاش الإقتصادي وإزالة التشوهات البنيوية العالقة بالإقتصاد الوطني في جانبيه الداخلي والخارجي ، والجزئي والكلي وهذا ما يتجلى من خلال الترسانة القانونية لتمكين

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المؤسسات من النمو في ظل نظام مفتوح لضمان عملية النجاح في التنمية الإقتصادية و إنعاش الميزان التجاري للدولة .

ومما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث و التي يمكن صياغتها في الإشكالية الجوهرية على النحو التالي :

ما هو إنعكاس سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ميزانها التجاري؟

الأسئلة الفرعية :

ولتذليل الإشكالية المطروحة تستوقفنا الأسئلة الفرعية التالية :

– ما المقصود بالتقييد و التحرير في التجارة الخارجية ؟

– ماهي أهمية تحرير التجارة الخارجية بالنسبة للإقتصاد الوطني؟

– ماهي وضعية الميزان التجاري وفق المراحل التي مرت بها عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟

الفرضيات :

للإجابة على تلك التساؤلات قمنا بصياغة فرضيات هذه الدراسة مع محاولة نفي أو إثبات كل واحدة منها ، وهي كالآتي :

– يقصد بالتقييد وضع الدولة حواجز تعيق دخول وخروج السلع وذلك بهدف حماية إقتصادها أما التحرير وفيه تتلاشى الحواجز التجارية وتلغى فيه الرسوم الجمركية .....

– تتمثل أهمية تحرير التجارة الخارجية في جلب الإستثمارات الأجنبية و بالتالي تتنوع سلع وخدمات الإقتصاد الوطني وزيادتها وهذا سيرفع من صادرات الدولة والتقليل في وارداتها.

– ساهمت تحرير التجارة الخارجية بالجزائر بإنعاش ميزانها التجاري وذلك بعدما عرف تذبذبا مستمرا وعجزا في السنوات السابقة أين كانت التجارة الخارجية للجزائر تحت الرقابة والإحتكار .

أسباب ودوافع إختيار الموضوع :

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

هناك جملة من المبررات التي كانت الدافع لإختيار الموضوع نذكر منها :

- تخصصي في مجال التجارة الدولية كان له الدافع لإختيار هذا الموضوع .
- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع تحرير التجارة الخارجية ، لكونه يعتبر موضوع الساعة حيث يستقطب إهتمام كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية .
- إحساسنا بأهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة .
- التخوفات التي أبدتها عدة أطراف من جراء إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المدى القصير.

أهداف الموضوع :

نهدف من خلال تناولنا لهذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي :

- تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم تحرير التجارة الخارجية وكذلك الميزان التجاري.
- محاولة إبراز الآثار المترتبة على عملية تحرير التجارة في الإقتصاد الوطني .
- تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين عملية تحرير التجارة و الميزان التجاري .
- معرفة مدى تحقيق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية .

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية هذا الوضوع من واقع الإتجاهات المتزايدة نحو الإصلاح الإقتصادي على المستوى العالمي ، ولا سيما الإتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية وهذا مايشهده الإقتصاد الجزائري بالإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق ، كما تتجلى أهمية هذا الموضوع في أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تلعب دور هام في التأثير على النشاط الإقتصادي من جوانب عديدة كالإستثمار والتصدير ،الإستيراد ،الإنتاج .....

منهجية الدراسة :

للإجابة على التساؤلات الفرعية وإثبات مدى صحة أو خطأ الفرضيات المطروحة سابقا :

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية وحرية التجارة وأهم السياسات والبرامج الإصلاحية التي إنتهجتها الجزائر في إطار تحرير التجارة الخارجية ، وإستخدام المنهج الإحصائي في إبراز أهم الإحصائيات التي تخص تطور صادرات و واردات الجزائر .

حدود الدراسة :

حددت فترة الدراسة الزمنية ما بين سنة 2004إلى 2014 وهذه الفترة كافية لتحليل ومعرفة وضعية الميزان التجاري لهذه الفترة التي كانت فيها تحولات وتغيرات إقتصادية ،أما الدراسة المكانية فتتمثل في أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري.

الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

– بروك داودي ،**تأثير التجارة الخارجية على الإقتصاد الوطني** ، دراسة قياسية على الجزائر خلال الفترة 1976–2006 مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007–2008. تطرق فيها الباحث إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية و تأثير التجارة الخارجية على الجوانب المختلفة للإقتصاد الوطني مع الحديث على مستقبل الإقتصاد الوطني في ظل الشراكة الأوروبية و الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وفي الدراسة التطبيقية قام بإجراء نموذج قياسي يضم المؤشرات التالية : الناتج الداخلي الخام ،حجم الإستثمارات ،الواردات ،سعر الصرف ،الصادرات ،معدل التضخم .

– عبد الغفار غطاس ،**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي** ،دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990–2006 ،مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2009–2010.

قام الباحث بدراسة الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية و إبراز الآثار المترتبة على عملية تحرير التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني وتوضيح العلاقة الموجودة

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية و النمو الإقتصادي وأهم مايميز الدراسة هو التركيز على تحرير التجارة و أهميتها على نمو الإقتصاد الوطني الجزائري .

- عبد الحميد حمشة ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)** ،مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013.

تناولت هذه الدراسة أهمية توفير آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل إستقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب للإستفادة من الخبرة و التكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير بالإضافة إلى سعي الجزائر للإنضمام إلى أكبر التكتلات الإقتصادية الإقليمية لزيادة المنافع و المكاسب من التبادل التجاري و بالتالي تنشيط العمل التصديري .

- عبد الرشيد بن ديب ، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية(حالة الجزائر)** ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2002-2003.

ولقد تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى آفاق التجارة الخارجية الجزائرية في إطار جغرافي متعاون في ظل إحترام المصالح المتبادلة من خلال عقد الشراكة الأوروبية الجزائرية ،وهو ما يسهل للجزائر عملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولقد تميزت هذه الدراسة بإزدواجية التحليل فالجانب الأول يتعلق بتحليل تطور تنظيم التجارة الخارجية من مرحلة الإحتكار إلى مرحلة التحرير، أما الجانب الثاني فيتعلق بتحليل تطور التجارة الخارجية في شكلها الكمي وذلك من خلال المؤشرات الإقتصادية المطبقة في مجالات التجارة الخارجية.

هيكل الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والتساؤلات الفرعية وإختبار صحة الفرضيات فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول :

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

- يتناول **الفصل الأول** :الإطار النظري للتحرير التجارة الخارجية ،من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية وأهميتها وأهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ،والمبحث الثاني فيتناول السياسات التجارية بأنواعها وأهدافها ، أما المبحث الثالث فسنتطرق إلى تحرير التجارة الخارجية و أهم وسائل تحريرها وآثارها على صعيد التجارة الخارجية و تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمات الدولية .
- ويتناول **الفصل الثاني** :تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2004–2014 ، وقسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث ، سنتطرق في المبحث الأول إلى ميزان المدفوعات لكون الميزان التجاري عنصر من هذا الأخير فسنتعرف على ماهية ميزان المدفوعات وكيفية القيد فيه وأهميته والعوامل المؤثرة فيه ، ومفهوم الميزان التجاري و حالات العجز و الفائض فيه ، أما المبحث الثاني فسنتناول تحليل تطور الواردات في الجزائر ، و التوزيع الجغرافي لها ، وأيضا أهم موردي الجزائر خلال سنة2014، في حين المبحث الثالث فسنتطرق فيه لتحليل تطور الصادرات في الجزائر خلال 2004–2014، و التوزيع الجغرافي للصادرات ، وأهم الشركاء لها في سنة 2014، أما المبحث الرابع فخصصناه لتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال 2004–2014.
- وأخيرا تناول **الفصل الثالث** : دراسة لواقع و آفاق تحرير التجارة الخارجية بالجزائر ،قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الأول مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من مرحلة الإحتكار إلى التحرير وأهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر وتطور الميزان التجاري خلال تلك الفترة (1963–2002) وأهم الدوافع لتحرير التجارة الخارجية بالجزائر،أما المبحث الثاني فسنتناول فيه تحرير التجارة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروجزائرية، وأهم الآثار المرتقبة للشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الوطني، في حين المبحث الثالث فسنتطرق فيه إلى مستقبل التجارة الخارجية في حال الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة و أهم الدوافع و الإنعكاسات التي ستجليها الجزائر على إقتصادها و ميزانها التجاري من خلال إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

تمهيد :

تعد التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في كونها تلعب دورا هاما في معظم إقتصاديات الدول فتوفر للإقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الإستيراد ،وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير .

فأصبح التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم ،فلا يمكن لدولة ما إن تستقل بإقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ،فمجال التجارة الخارجية من المجالات التي تعتمدها الدولة للخروج من حالة العزلة و البحث عن طريق لتصريف المنتجات و الإستفادة من فروقات الأسعار ،وهو ما دعى إليه آدم سميث ،ريكاردو ،و ستيوارت ميل عن طريق التحرير التجاري و التفتح على العالم ،أما الوجه الآخر للتجارة يستخدم للإنغلاق وعدم السماح لدخول المنتجات الأجنبية للداخل و البحث عن طريق لعرقلة دخول هذه المنتجات ، وبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الإقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لإقتصاد كل دولة .

و إنطلاقا من هنا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية ،أما المبحث الثاني فسنتناول فيه سياسات التجارة الخارجية ،وأخيرا سنتطرق في المبحث الثالث إلى تحرير التجارة الخارجية .

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

إهتم العديد من الإقتصاديين منذ بداية القرن 17 بموضوع التجارة الخارجية حيث أدرج كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو وغيرهم أبوابا من مؤلفاتهم الإقتصادية لمعالجة هذا الموضوع و الإهتمام بالقواعد والإجراءات و الأدوات و الأساليب التي تقوم عليها و المتمثلة بشكل خاص في السياسة التجارية .

وقد زاد الإهتمام أكثر بمصير المبادلات التجارية الدولية بالموازاة مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية و تزايد الإعتماد المتبادل بين الدول مع تزايد عولمة الإقتصاد و الأسواق العالمية .

المطلب الأول :مفهوم و أهمية التجارة الخارجية

لا تسطيع أي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم بإنتهاج سياسة الإكتفاء الذاتي ، فهي لا تسطيع تطبيق ذلك بصورة شاملة ولمدة طويلة لأنه لا يمكن أن تنتج كل ما تحتاجه وذلك لأن الظروف البيئية و الجغرافية والإقتصادية لا تتيح لها ذلك ومن هنا تظهر أهمية التبادل التجاري .

أولا :مفهوم التجارة الخارجية

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم التجارة الخارجية ونذكر بعضا منها :

* التجارة الخارجية هي المعاملات التجارية في صورها الثلاث (إنتقال السلع والخدمات ،ورؤوس الأموال،والأشخاص) التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات حدث مع إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة وقد تتحول التجارة الخارجية إلى تجارة داخلية مثل ما تكتل الإتحاد الأوروبي .[1]

*التجارة الخارجية تمثل "أهم صور العلاقات الإقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات وإستيرادات ".[2]

* كما عرفت التجارة الخارجية على" أنها عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي "

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية بما يلي :

[1] يوسف مسعداوي ، **دراسات في التجارة الدولية** ،دار الهومة ،الجزائر 2010،بدون طبعة ،ص12

[2] د.رائد فاضل جويد ، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية** ،مجلة الدراسات التارخية و الحضارية (مجلة علمية محكمة)،المجلد (5)العدد (17) حريزان 2013 ،ص122

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

– تبادل السلع المادية وتشمل السلع الإستهلاكية و السلع الإنتاجية و المواد الأولية و السلع نصف مصنعة و السلع الوسيطة .

– تبادل الخدمات و التي تتضمن خدمات النقل و التأمين والخدمات المصرفية و السياحية ....وغيرها .

– تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الإستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل .

– تبادل عنصر العمل و يشمل إنتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.[1]

* التجارة الخارجية هي مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية و الخدمات و الهجرة الدولية لرؤوس الأموال ، أي إنتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة .

* التجارة الخارجية هي وسيلة تسمح لدولة ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة ما أو مجموعة دول أخرى ، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات و الخدمات التي تحتاج إليها ،و التي لا تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاجها ، من دولة أو مجموعة دول أخرى ، وهذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها .[2]

- ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء كانت في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما : الصادرات و الواردات بصورتيهما .

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية

[1] موسى مطر و آخرون ،**التجارة الخارجية** ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،الطبعة الأولى ، 2001، ص،ص.13 ، 14
[2] شلالي رشيد ، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر ،2011،ص18

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض حاجات لنا من ما كان من الممكن إشباعها لو لم يقم بالتبادل التجاري بين الدول مع بعضها البعض وتكمن أهمية التجارة الخارجية في :[1]

* ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض زيادة على إعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية .

* إعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد و إنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري .[2]

* التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي إعتمادا عل التخصص و التقسيم الدولي للعمل .

* تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا .[3]

* الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات و الرغبات وإشباع الحاجات .

* نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .

* العولمة السياسية التي تسعى إلى إزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية واحدة .[4]

* تعمل التجارة الخارجية على في إعادة توزيع الدخل وذلك من خلال عمليات الإستيراد و التصدير و الإنتاج فتعمل على تغيير هيكلة و تركيبة هذه الدخول ونسبتها ، ولكن لا تعمل بالضرورة على مساواتها بين جميع دول العالم ، ويرجع ذلك لتباين مستوى التنمية الإقتصادية بين الدول الصناعية والمتخلفة .[5]

---

[1] موسى مطر وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص14

[2] رشيد العصار وآخرون ،**التجارة الخارجية** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان الأردن ،2000 ، ص 13

[3] حمدي عبد العظيم ، **إقتصاديات التجارة الدولية** ، مكتبة زهراء الشرق ، دمشق سوريا ، 1996 ، ص20

[4] رعد حسن الصرن ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ،الجزء الأول ،الطبعة الأولى ، دار النشر ، عمان الأردن ، 2000 ،ص-ص.57 -58

[5] رنان مختار ، **التجارة الدولية ودورها في النمو الإقتصادي** ، منشورات الحياة ،الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2009 ، ص17

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

وكخلاصة يمكن القول أن التجارة الخارجية تساهم في رفع مداخيل الدولة من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على إقتصادها الداخلي .

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية في العوامل التالية :

- **إختلاف الظروف الطبيعية** : يؤدي إختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية أو الزراعية أو الصناعية ،فحيث تتوفر لدى بعض دول العالم بيئة إستخراجية مثل توافر مواد خام في باطن أراضيها كالبترول في دول الخليج فإن ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج البترول الخام ،ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول بإعتبارها منتجة للبترول ، وقد تمتاز بعض دول العالم ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة و مناخ ملائم و مياه ري ،لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج بعض السلع الزراعية مثل مصر تتخصص في إنتاج القطن و البرازيل في إنتاج البن وإندونيسيا في إنتاج المطاط .
- **مدى وفرة و ندرة عناصر الإنتاج** : لا يتحدد التخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا لإختلاف الظروف الطبيعية فحسب ،بل يتحدد أيضا طبقا لمدى وفرة و ندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة ،وخاصة عنصري العمل و رأس المال بإعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج ،وحيث يتوافر لدى بعض الدول النامية المكتظة بالسكان مثل مصر و الهند وفرة نسبية في عنصر العمل و ندرة نسبية في عنصر رأس المال ،ولذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل و النسيج و الصناعات الغذائية ،وغيرها من الصناعات الخفيفة ،و على العكس من ذلك يتوافر لدى بعض الدول الصناعية الكبرى مثل و.م.أ و ألمانيا وفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل ، ولذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة الآلات و المعدات و السيارات التي تحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال .
- **تكاليف النقل** : إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى إتساع سوق هذه السلعة ، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ،ومن ثم إلى سعر السلعة ، ويتحدد كون سلعة ما قابلة للتبادل تجاريا إعتمادا على سعرها الدولي وسعرها المحلي و تكاليف النقل ، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المحلي مضافا إليه تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي ،في حين تكون السلعة قابلة للإستيراد إذا كان سعرها الدولي مضافا إليه تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي ،و هذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دوليا ، وإذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح السلعة غير تجارية ولا يمكن تبادلها دوليا .

وبناءا على ما سبق ، فإن الدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعتها بالقرب من السواحل والموانئ تتوافر لها إمكانية توسيع حجم تجارتها الخارجية بالمقارنة بدولة أخرى تتماثل معها في كل الظروف فيما عدا ميزة توطن الصناعة بالقرب من الموانئ و السواحل ، نظرا لأن تكاليف النقل البحري أقل من النقل الجوي و البري ،الأمر الذي يخفض من تكاليف نقل السلعة ومن سعرها على المستوى الدولي .

- **توافر التكنولوجيا الحديثة** : فالدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الإختراع أو الإبتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلعة إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات و المعدات و السيارات ،و هذه الدول هي الدول المتقدمة التي يتوافر لديها أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة ، ولذا فإنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية ، وهذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة للدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة ، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا للتخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي .[1]
- **إختلاف الميول و الأذواق** : فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها ،و تزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة .
- **عدم إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي** .
- **وجود فائض في الإنتاج** .
- **الحصول على الأرباح** .[2]

المطلب الثالث :النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الإقتصادية في إطارها الدولي وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة وكيفية تفاعل مجموعة من الإقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية

[1] السيد محمد السريتي ، **التجارة الخارجية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، بدون طبعة ، 2009، ص-ص .14-17
[2] حمدي عبد العظيم ، **مرجع سابق** ، ص28

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المتعددة و من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية .

أولا : النظريات التقليدية (الكلاسكية)

يعود ظهور هذه النظريات إلى أواخر القرن 18 و أوائل القرن 19 كرد فعل على الأفكار التي طرحها مذهب التجاريين القائم على فرض القيود أمام التجارة الخارجية بغية الحصول على المعدن النفيس الذي يعتبره مقياسا لقوة و ثراء الأمم . فخلافا لهذه النظرية فإن أصحاب هذا التيار يعتقدون بحرية التجارة كسبيل لزيادة ثروة الأمم وبالتالي قوتها، إضافة إلى دفاع هؤلاء الإقتصاديين عن حرية التجارة الخارجية فقد عملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية .

أ – التكاليف المطلقة لآدم سميث (الميزة الطلقة)

يرى آدم سميث أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الإختلاف في التكاليف المطلقة ، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى أقل في الدولة الأخرى وهذا يؤدي بالتالي إلى التخصص و تقسيم العمل الدولي ومن ثم إستغلال الموارد الإقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج و إتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة ،في ظل تجارة خارجية حرة .ولتوضيح فكرة آدم سميث نفترض مثالا أن بين مصر و السودان إختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج القمح و قصب السكر .

الجدول (01) : نظرية التكاليف المطلقة

الدولة / السلعة كغ /سا	مصر	السودان

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

القمح	60	40
قصب السكر	30	60

المصدر :علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ،دار المسيرة ،الطبعة الثالثة،عمان ،2013، ص35

نرى من الجدول (01) أن ساعة عمل واحدة تنتج 60كغ من القمح في مصر و 40 كغ قمح في السودان و بالمقابل أيضا فإن ساعة عمل واحدة تنتج 30 كغ من قصب السكر في مصر و 60 كغ في السودان ، وعليه فإن لمصر فاعلية وميزة مطلقة في إنتاج القمح على السودان (60كغ من القمح في مصر أكثر من 40 كغ في السودان) ،بينما أن للسودان فاعلية و ميزة مطلقة على مصر في إنتاج قصب السكر (60 كغ من قصب السكر في السودان أكثر من 30 كغ في مصر) ومع قيام التجارة الخارجية بين الدولتين فإن مصر تتخصص في إنتاج القمح لأنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه ،وتبادل فائض إنتاجها من القمح بقصب السكر السوداني و العكس صحيح بالنسبة للسودان .[1]

ب – الميزة النسبية لديفيد ريكاردو

لقد بين آدم سميث أنه ستكون للتجارة الخارجية ما بين دولتين فائدة لكل منهما إذا ما كان لإحداهما ميزة مطلقة على الدولة الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين وكان للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الأولى .

ولكن بقدوم ديفيد ريكاردو بنظريته الجديدة فقد أوضح أنه ليس بالضرورة لقيام التجارة الخارجية أن يتمتع إحدى هاتين الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة ولكن قد تقوم تجارة بين دولتين بالرغم من أن إحداهما تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى ، وبعبارة أخرى فقد حاول ريكاردو أن يثبت أن كل دولة ستتجه إلى التخصص في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى وليس في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة مطلقة .

لقد أوضح ريكاردو أن نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير التجارة الخارجية في هذه الحالة وقد بين ريكاردو أنه يمكن أن تحقق الدولة مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها ولكن هناك إختلاف في التكاليف النسبية .

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات** ،دار المسيرة ، الطبعة الثالثة،عمان ،2013، ص-ص.34-36

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

ولتوضيح مبدأ النفقات النسبية المقارنة نورد المثال الحسابي التالي و على فرض وجود دولتين هما الأردن و لبنان كما نفترض سلعتين هما الأقمشة و الأغذية .

الجدول (02): نظرية الميزة النسبية

السلعة / الدولة	وحدة الأقمشة	وحدة الأغذية
الأردن	100	120
لبنان	90	80

المصدر : موسى مطر و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص35

نستخرج نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في كل بلد على حدة ثم نقارن هذه النفقة النسبية بين هاتين الدولتين ،و ستتخصص لبنان في إنتاج تلك السلعة التي تكون تكاليفها أقل بالمقارنة مع تكاليف السلعة الأخرى .

وبالرجوع إلى مثالنا فإن تكلفة إنتاج الأغذية بالنسبة لتكلفة إنتاج الأقمشة في لبنان هي :90/80=0.88 بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من الأغذية في لبنان تساوي 0.88 من وحدة إنتاج الأقمشة أما في الأردن فإن إنتاج وحدة الأغذية إلى تكلفة إنتاج الأقمشة تساوي 100/120=1.2 أي تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الأغذية في الأردن في الأردن تساوي نفقة إنتاج 1.2 وحدة من الأقمشة ،إذ تكون تكلفة إنتاج الأغذية بالنسبة إلى الأقمشة في لبنان أقل من هذه النفقة ذاتها في الأردن مما يعني أن النفقة النسبية لإنتاج الأغذية في لبنان هي أقل من النفقة النسبية لإنتاجها في الأردن .

وهذا يكون من مصلحة لبنان أن تتخصص في إنتاج الأغذية لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر (بنفقات إنتاج أقل) بالمقارنة مع الأردن أما الأردن فمن مصلحتها أن تتخصص في إنتاج الأقمشة لأنها تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر (بنفقات إنتاج أقل) بالمقارنة مع لبنان .

وتجدر الإشارة هنا أنه إذا تساوت النفقات النسبية لإنتاج السلع في كلا الدولتين فلن تكون هناك فائدة من التخصص و تبادل التجارة بينهما .[1]

[1] موسى مطر و آخرون ، **مرجع سابق**، ص-ص .34-38

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

ج – نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل :

قد أثبت جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس تكلفة إنتاجها ،وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع أخرى ،وهو المعدل الذي يقع ما بين الحدين الأدنى و الأقصى حيث يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد و قيمة وارداته ،ولما كانت صادرات البلد هي واردات البلد الآخر وارداته هي صادرات البلد الآخر ،فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين لابد أن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات و واردات البلد الآخر ،وأي معدل آخر غير هذا المعدل يؤدي إلى الإختلال بين قيمة الصادرات و الواردات بحيث يقع أحد البلدين في فائض و يقع الآخر في عجز .

ويشرح جون ستيوارت ميل نظريته بإفتراض أن هناك دولتين إنجلترا و ألمانيا تنتجان المنسوجات والقطن ، وأن إنتاج 30 وحدة من المنسوجات يكلف إنجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 40 وحدة من القطن ، وفي ألمانيا فإن إنتاج 30 وحدة من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 60 وحدة من القطن وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول (03):عدد وحدات الإنتاج الموافقة لساعات العمل

السلعة / الدولة	المنسوجات	القطن
إنجلترا	30 وحدة	40 وحدة
ألمانيا	30 وحدة	60 وحدة

المصدر :يوسف مسعداوي ، **مرجع سابق** ، ص40

يظهر من خلال الجدول(03) أن المنسوجات في كلا من إنجلترا و ألمانيا تكلف قدرا من العمل أقل مما يكلفه إنتاج القطن ، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج القطن في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات وتستورد القطن من ألمانيا ، وتتخصص ألمانيا في إنتاج القطن و تستورد المنسوجات من إنجلترا .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

وعليه تعتمد صياغة نظرية القيم الدولية على أساس الطلب المتبادل ، والذي يقصد به طلب كل دولة على سلع و خدمات الدولة المعينة ،حيث يكون التفاوت في الحجم بين البلدين تفاوتا معقولا ، وإلا تحدد معدل التبادل الدولي وفقا لمعدل التبادل الداخلي للدولة الكبرى قبل قيام التجارة بينهما .[1]

ثانيا : النظريات النيوكلاسكية

أ – نظرية هكشر و أولين

تقوم هذه النظرية على إختلاف النفقات النسبية نتيجة إختلاف الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ،حيث دالة الإنتاج و هي العلاقة بين كمية الإنتاج و كمية عناصر الإنتاج المستخدمة (قنطار قطن = كمية عناصرالإنتاج " عمل، رأس مال ،الأرض ...") ،فكلما كانت نسبة ما يتكلفه قنطار قطن من عناصر الإنتاج أقل فإن هذا يعطي الدولة ميزة نسبية .[2]

ويمكن توضيح نظرية هكشر و أولين من خلال المثال التالي :

الجدول (04) :عناصر الإنتاج في أمريكا و أستراليا و مصر

كمية عناصر الإنتاج / الدولة	العمل	رأس المال	الأرض
أمريكا	10	1000	20
أستراليا	5	10	900
مصر	1200	20	8

المصدر : موسى مطر ، **مرجع سابق** ، ص41

نلاحظ من خلال الجدول(04) أن كل دولة من هذه الدول تتوفر لديها العناصر الإنتاجية بنسب مختلفة ، فأمريكا يتوفر لديها عنصر رأس المال بكميات وفيرة و بالتالي يجب أن تتخصص في السلع وفيرة رأس المال مثل صناعة السيارات أو أجهزة الكمبيوتر،وأستراليا يتوفر لديها عنصر الأرض بكميات وفيرة و بالتالي فيجب أن تتخصص في السلع وفيرة الأرض مثل المراعي ،ومصر يتوفر لديها عنصر العمل بكميات وفيرة و بالتالي يجب أن تتخصص في السلع وفيرة العمل .

[1] يوسف مسعداوي ، **مرجع سابق** ،ص – ص .39-41
[2] جلال جويدة القصاص ،**النقود و البنوك و التجارة الخارجية** ،الدار الجامعية ،الطبعة الأولى، الإسكندرية ،2010،ص214

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

بعد ذلك و بعد قيام التجارة الخارجية ستفتح أمام المنتج الأمريكي أسواق كل من مصر و أستراليا ،أما المنتج الأسترالي ستفتح أمامه أسواق كل من مصر وأمريكا في حين المنتج المصري ستفتح أمامه أسواق كل من أمريكا و أستراليا .[1]

ب – لغز ليونتف :

لقد إستهل ليونتف دراسته التطبيقية مؤكدا على الإقتناع بالنتائج و التوصيات التي إنتهت إليها الدراسات التحليلية لنموذج هكشر و أولين والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج و تصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا ، وتستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على العنصر النادر نسبيا ، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية ترتكز على و م أ و كانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال فلقد توقع ليونتيف و غيره من الإقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر و أولين أن تقوم و م أ بإنتاج و تصدير السلع كثيفة رأس المال و تستورد تلك السلع كثيفة العمل .

فلذلك قام ليونتيف بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات و السلع المنافسة للواردات في و م أ .

فإستخدم ليونتيف في التقدير جدول المدخلات و المخرجات للإقتصاد الأمريكي لعام 1947 وتتلخص النتائج التي توصل إليها في الجدول التالي :

الجدول (05): كمية العمل و رأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي

الإحتياجات لما قيمته مليون دولار	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال	2.6 مليون دولار	3.1 مليون دولار

[1] موسى مطر ، **مرجع سابق** ،ص،ص.41،42

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

العمل	182313	170004

المصدر :يوسف مسعداوي ، **مرجع سابق** ، ص51

من خلال النتائج الموضحة في الجدول(05) ،يتضح أن إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار أمريكي من الصادرات الامريكية يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 2.6 مليون دولار و إلى كمية من العمل مقدارها 182 ألف عامل .

أما إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من السلع المنافسة للواردات يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 3.1 مليون دولار وإلى كمية من العمل مقدارها حوالي 170 ألف عامل.

نستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات ، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات .

وهذا ما أذهل ليونتيف لإكتشافه أن صادرات و. م. أ تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون من أساسا من سلع رأس المال ،وهذا ما يتناقض مع ما جاءت به نظرية هكشر و أولين تناقضا تاما.

ثالثا : النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

أ – نظرية تشابه الطلب لليندر

يعتبر الإقتصادي السويدي إستيفان ليندر من أوائل الإقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الخارجية ،ففيما يخص مواد الخام فإن تفسير ليندر للتجارة هو نفس تفسير هكشر و أولين أي على أساس إختلاف نسب عناصر الإنتاج أما فيما يخص السلع الصناعية فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة ، فطبقا لليندر لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية .

وتتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التفضيل أو تشابه الطلب التي قدمها ليندر فيما يلي :"يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب ".

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة و تصديرها ،وحيث أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة ليس لها سوق محلي ،فإن هذا الفرض يؤكد أيضا على أن التجارة المرتقبة للدول تكون مقصورة على تلك السلع التي يتواجد سوق داخلي لها .

ويرجع السبب في الإتجاه إلى السوق المحلي أولا ،إلى إفتراض المعرفة غير الكاملة و عدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية ،مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا ، كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي – وخاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة – يساعد المنظم على التعرف على مدى ملائمة السلعة لإحتياجات جمهور المستهلكين وإن كانت في حاجة إلى تعديل وذلك واقع الصلة المباشرة بين المنتج و المستهلك القريب منه .

ولكن على الرغم من جاذبية التحليل المتقدم ، فهناك أمثلة مضادة توضح إمكانية الإنتاج للتصدير حتى في حالة عدم وجود سوق محلي للمنتجات و أبرز ما يساق على ذلك قيام بعض دول شرق آسيا التي تدين بالبوذية و غيرها من ديانات ،بإنتاج مستلزمات الحج ، وسجاد الصلاة ، وبوصلة تحديد إتجاه القبلة ،وتقوم بتصديرها إلى الدول الإسلامية ، على الرغم من عدم وجود طلب داخلي على هذه السلع في البلاد المنتجة لها .[1]

ب – نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر

وضع بوسنر هذا النموذج في سنة 1961 ، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة ، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة إحتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بإنتشار التكنولوجيا الجديدة و تقليد هذه السلعة ، كما أشار بوسنر إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الإنتشار الدولي للتكنولوجيات الحديثة هما :

* فترة إبطاء رد الفعل : ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب ، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الإبتكار الجديد لأول مرة ،و اللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجاتهم للإستجابة مع التغيرات الحادثة ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة

[1] يوسف مسعداوي ، **مرجع سابق** ، ص-ص .56-57

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجديدة إلى دول أخرى ،وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة ،ويعترفون بحاجاتهم إلى رد فعل ملائم .

* فترة إبطاء التقليد : وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ،ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى .

بالرغم من أهميتها الكبرى ،فإن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة على سؤالين في مجال التخصص و التبادل الدوليين هما :

- لماذا يقتصر ظهور الإختراعات ، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل و. م. أ واليابان ،ألمانيا ...وغيرها من الدول سواء أكانت من الدول الصناعية الأقل تقدما مثل بلجيكا ،إسبانيا، هولندا ،أو دول العالم النامي ؟
- ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية و المزايا النسبية التي تصاحبها ؟

لكن هذا النموذج لم يكن قادرا على الإجابة عن هذين السؤالين ، الأمر الذي شغل ثغرة فيه ،فكان على نموذج دورة حياة المنتوج أن يتصدى للإجابة عليهما .[1]

ج – نموذج دورة حياة المنتوج لفرنون

تم تقديمه من طرف فرنون في سنة 1966 ،وهي نظرية مكملة لتحليل بوسنر بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي ، ووفقا لهذا النموذج فإنه عند تقديم منتوج جديد فإنه عادة ما يتطلب عمال على مستوى عال من المهارة الإنتاجية ،وعندما يكتمل المنتوج و يصبح ناضجا فإنه يصبح من الممكن إنتاجه بواسطة وسائل إنتاج عامة و بواسطة عمال أقل مهارة ،و عليه فالميزة النسبية في إنتاجه تنتقل من الدولة المتقدمة إلى الدولة الأقل تقدما حيث العمل أرخص نسبيا .

وعليه تمر عملية إنتاج السلع منذ إكتشافها بعدة مراحل يعتمد في إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقتضي إستيراد دولة لسلعة كانت هي المصدرة لها في فترات سابقة .

[1] زير مي نعيمة ،**التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ،2010،ص،ص.44،45

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

إن دورة حياة المنتوج الجديدة أو الصناعة الجديدة تمر بثلاث مراحل رئيسية مبينة في الشكل التالي :

الشكل (01) :رصيد الميزان التجاري و دورة حياة المنتوج

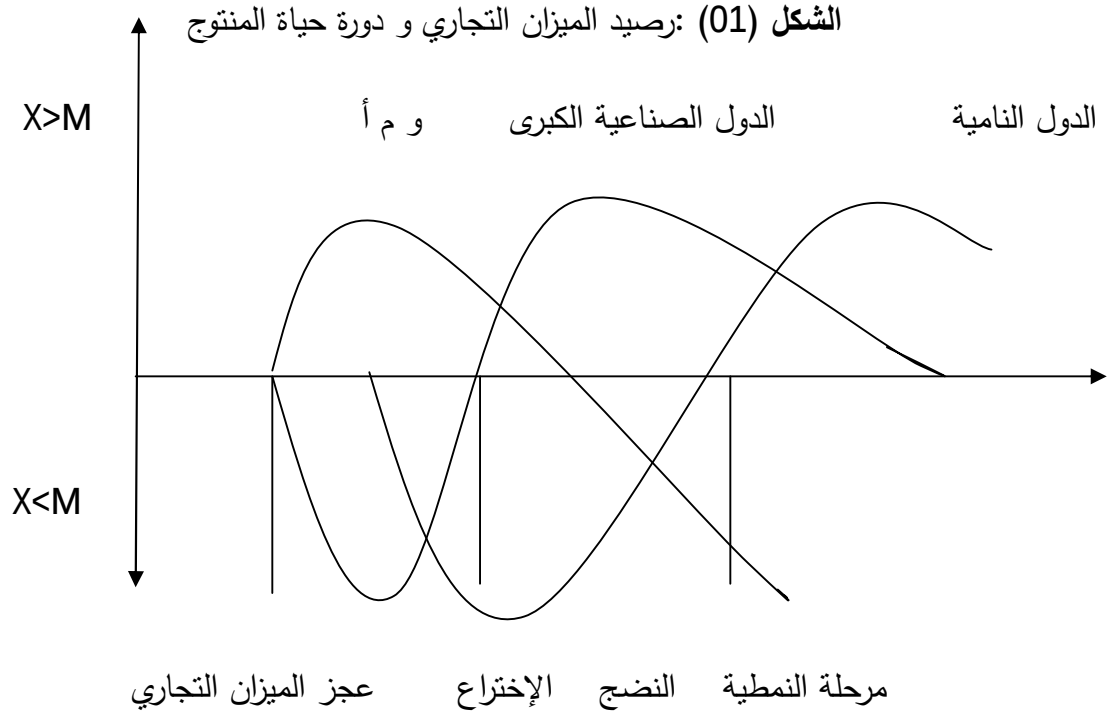

المصدر : يوسف مسعداوي ، **مرجع سابق** ، ص65

وفي الشكل التالي سنوضح أهم المراحل التي يمر بها المنتوج الجديد :

الشكل (02): مسار دورة حياة المنتوج

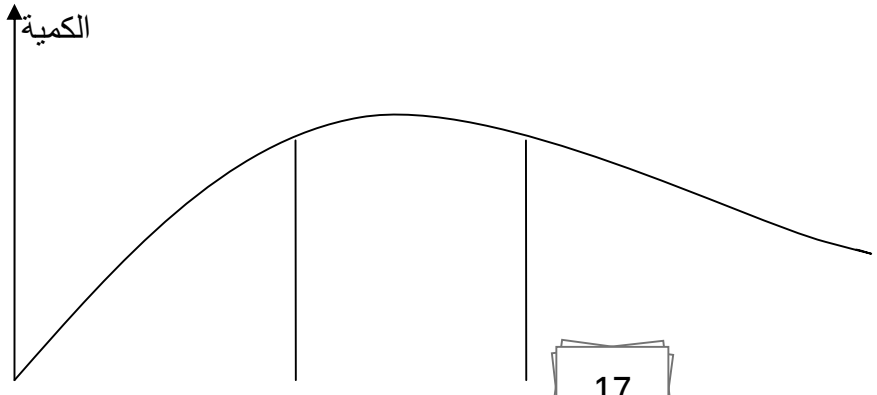

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

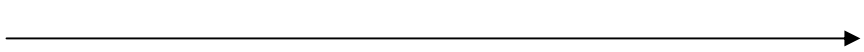

المصدر : يوسف مسعداوي ، **مرجع سابق** ،ص 65

1 – مرحلة المنتوج الجديد :تتميز هذه المرحلة الأولى من دورة حياة المنتوج بأن نشاط البحث و التطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتوج الجديد إلى الوجود .

2 – مرحلة المنتوج الناضج :بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الإختراع (و م أ مثلا) فإن قدرا كبيرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في دول أوروبا الغربية المتطورة ، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول قصد إشباع الطلب المتزايد .

3– مرحلة المنتوج النمطي : يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية ،أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج ، تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة المنتوج في مرحلتها النمطية ،مع خصائص سلعة هكشر و أولين .[1]

المبحث الثاني : سياسات التجارة الخارجية

نظريا يوجد مذهبين في التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة أي عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الإقتصادية للعالم أجمع ، ويرى فريق آخر ضرورة حمايتها وبالتالي تستخدم الدولة نفوذها وصلاحيتها في التأثير على إتجاه المبادلات الدولية ، ولإتباع كل سياسة تجارية هناك أدوات ووسائل تستخدم لوضع السياسة التي تخدم المصالح الإقتصادية للبلد والأهداف المرجوة من ذلك .

[1] يوسف مسعداوي ، **مرجع سابق** ، ص-ص.64-66

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المطلب الأول : مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها

أولا : مفهوم السياسات التجارية

إن محاولة كل دولة تحقيق مجموعة أهداف تتماشى وفق النظام الإقتصادي الذي تتبناه، يفرض على الدولة إنتهاج سياسة تجارية تنسجم مع طبيعة نظامها الإقتصادي ما جعل مفهوم السياسة التجارية يأخذ عدة أوجه ومن بين المفاهيم ما يلي :

- يمكن تعريف سياسات التجارة الخارجية بأنها أحد فروع السياسة الإقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة .
- وقد تعرف أيضا السياسة التجارية على أنها إختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و إتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق .[1]
- وعرفت التجارة الخارجية أيضا على أنها إنعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الإقتصادية القومية ، فهي عمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسستها في الخارج، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية ،أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية التجارة .

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن السياسة التجارية هي سياسة إقتصادية مطبقة في مجال التجارة الخارجية ،عن طريق إستخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى ،بهدف تقييد التجارة أو تحريرها .[2]

ثانيا :أهداف السياسات التجارية

تسعى السياسات التجارية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى فهناك الأهداف الإقتصادية الهادفة إلى تنمية الإقتصاد الوطني ومنها حماية الصناعات الوطنية ،و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، وتحقيق موارد الخزينة العامة والأهداف السياسية حيث تسعى بعض الدول إلى توفير

[1] السيد متولي عبد القادر ،**الإقتصاد الدولي النظريات و السياسات** ،الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان الأردن ،2010،ص69

[2] فيروز سلطاني ،**دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة بسكرة ،2013،ص،ص.53،54

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

أكبر قدر من الإستقلال و تحقيق الإكتفاء الذاتي ،أما الأهداف الإجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع إستيراد المواد المخذرة وتشديد القيود على إستيراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات إجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من إستيراد المنتوجات الزراعية ونلخصها كما يلي[1] :

- حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج .
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة .[2]
- تشجيع الإستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة و مستوى التشغيل في الإقتصاد .
- التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الإقتصادية العالمية .[3]
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ،من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات .[4]

المطلب الثاني : أنواع السياسات التجارية

لقد إختلف السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية ، وتراوحت بين التحرير و التقييد(الحماية)، وقد غذى هذا الإختلاف مناقشات و مناظرات فكرية حادة تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية، حيث دافع كل طرف عن أفكاره متحججا بجملة من الحجج التي يتخذها ذريعة لتبرير مبادئه.

الشكل (03) :أنواع السياسات التجارية

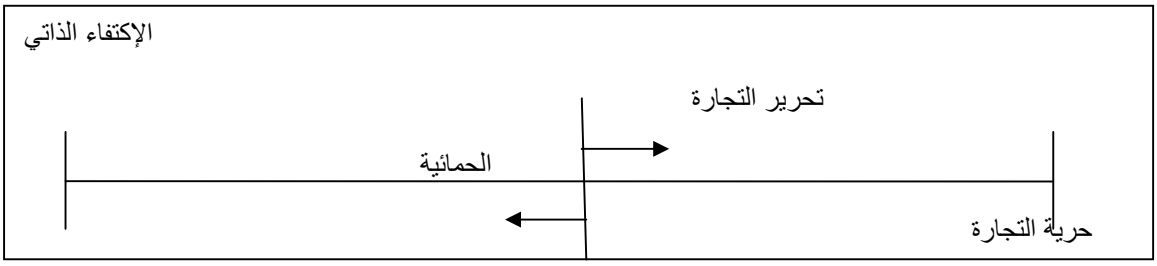

المصدر : السيد متولي عبد القادر ،**الإقتصاد الدولي النظريات و السياسات**،الطبعة الأولى ،دار الفكر ،عمان الأردن ،2010، ص67

أولا : سياسة حماية التجارة الخارجية

[1] زينب حسين عوض الله ، **الإقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،1999،ص105
[2] السيد متولي عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص –ص .69-71
[3] عبد الباسط وفا ،**سياسات التجارة الخارجية** ،دار النهضة العربية ،2000،ص14
[4] يوسف مسعداوي ، **مرجع سابق** ، ص72

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها :

- § تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات وإتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية .
- § أو قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية ،للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية .

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها :

– أن إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الواردات وإنخفاض حجمها ، وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية .

– توفير الموارد المالية حيث يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة .

– حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الإئتمانية .

– تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة .

– مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة ، والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم ، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم .

ثانيا : سياسات حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى ،ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أم واردات .[1]

ويستند أنصار الحرية التجارية على مجموعة من الحجج أهمها :

[1] السيد متولي عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص-ص.72-75

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

– تحرير التجارة الخارجية يفيد في تخصص كل دولة في إنتاج و تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر.

– ينتج عن تحرير التجارة الخارجية قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية و الأجنبية ،مما يشجع على التقدم التقني من خلال تحفيز الصناعات على تحسين طرق و وسائل الإنتاج للتمكن من الإستمرارية في سوق قائم على المنافسة.

– يوفر تحرير التجارة الخارجية منفعة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية إختيار البدائل الوطنية و الأجنبية ، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منفعتهم بإختيار الأجود و الأقل سعرا .

– تمنع سياسة الحرية التجارية قيام الإحتكارات ، أو على الأقل تصعب ذلك ، خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى إلى إنخفاض التكاليف إلى أدنى حد ، الأمر الذي يحد من قيام الإحتكارات في الداخل لكون المستهلك يواجه المحتكر بإقتنائه للسلع الأجنبية .[1]

المطلب الثالث : أدوات سياسات التجارة الخارجية

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي بإتخاذ العديد من الإجراءات تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الإقتصاديين ، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية و في مختلف القطاعات الإقتصادية الوطنية .

أولا : أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية :

1) **الأدوات السعرية** : ويظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:

- الرسوم الجمركية : وتعرف على أنها ضريبة تفرضعلى السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أم واردات و تنقسم إلى :

[1] عريبي مريم ، **آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية** ،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة سطيف ،2014،ص،ص.16،17

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

- الرسوم النوعية :وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن ، حجم .....).
- الرسوم القيمية : وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أم واردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية .
- الرسوم المركبة : و تتكون من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية .

- نظام الإعانات : ويعرف على أنه المزايا و التسهيلات و المنح النقدية كافة التي تعطى للمنتج الوطني ،لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أم الخارجية .

وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح .

- نظام الإغراق : ويتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية ، ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع من الإغراق هي :[1]
  - الإغراق العارض : ويسمى بالإغراق الفجائي ويفسر في كونه يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج .
  - الإغراق المؤقت (قصير الأجل): يهدف إلى الوصول إلى هدف محدد بحيث يزول مع زوال الهدف المرجو .
  - الإغراق الدائم : يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود إحتكار في السوق الوطني ، يعتمد هذا الإحتكار على وجود حماية للتخفيف من حدة المنافسة الأجنبية .[2]
- تخفيض سعر الصرف : ويقصد به كل إنخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء إتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ ، ومن أبرز الآثار الإقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات و الواردات ،بما يترتب عليه من إنخفاض ثمن الصادرات و الواردات ، بما يترتب عليه من إنخفاض ثمن الصادرات المحلية و إرتفاع قيمة الواردات الأجنبية .[3]

2) **الأدوات الكمية** :وتنحصر أهمها في نظام الحصص ،تراخيص الإستيراد ، المنع (الحظر):

---

[1] السيد متولي عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص،ص.72،73
[2] عادل أحمد حشيش و آخرون ، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،1998،ص 224
[3] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق** ، ص 292

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

Ø نظام الحصص: يدور هذا لنظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).

Ø الحظر (المنع) : يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ويكون الحظر على الصادرات أو الواردات أو كليهما ،و يأخذ الحظر أحد الشكلين التاليين :

1. حظر كلي : هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج ،أي إعتمادها سياسة الإكتفاء الذاتي ، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي .
2. حظر جزئي : هو قيان الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع .

Ø تراخيص الإستيراد : عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الإستيراد الذي يمثل في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك .[1]

3) **الأدوات التجارية** : وتتمثل في :

ü المعاهدات التجارية :يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الإقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل و الحد من الإزدواج الضريبي ، غير أن المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها تنص على شرط إمتياز الدولة الأولى بالرعاية حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصادرات و الواردات و بالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات سلبا و إيجابا.[2]

ü الإتفاقيات التجارية : تتميز الإتفاقيات التجارية عن المعاهدات على أنها إتفاقيات قصيرة الأجل ،كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها ، و المزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع أجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة .

ü إتفاقيات الدفع :عادة ما تكون مقترنة بالإتفاقيات التجارية ،وقد تكون منفصلة عنها ، وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الإلتزامات المالية بين دولتين لذلك يغلب على بنودها مسائل

[1] السيد متولي عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص74
[2] زينب حسين عوض الله ، **مرجع سابق** ، ص308

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

كتحديد عملة التعامل ، كيفية تسوية الإلتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية ،تحديد سعر الصرف ،تحديد العمليات الداخلة في التبادل .[1]

ثانيا :أدوات سياسة الحرية التجارية

معظم دول العالم اليوم تتحول إلى إعتماد سياسة الحرية التجارية ،فمعظم الإتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق و الحواجز التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة الخارجية عبر الدول ، وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في :

1. منطقة التجارة الحرة : في هذه المرحلة تلتزم كل دولة عضو بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) بين الدول المشتركة بشكل تدريجي على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفات أمام الدول غير الأعضاء في المنطقة ،ومن أهم صور مناطق التجارة الحرة ،منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ،منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) .
2. الإتحاد الجمركي : بالإضافة إلى إلغاء التعريفات الجمركية و القيود الجمركية على التجارة فيما بين دول الأعضاء ، يتم توحيد التعريفة بين الدول الأعضاء تجاه الخارج ومن أهم أشكاله نجد إتحاد البينيلوكس بين كل من بلجيكا و هولاندا ولوكسمبورغ و الذي عقد في لندن سبتمبر 1944 ، وكذلك الإتحاد الأوروبي (EU) ،والذي تكون في عام 1957 من ألمانيا الغربية و فرنسا وإيطاليا و بلجيكا و لوكسمبورغ و هولاندا .
3. السوق المشتركة : هذا المصطلح يعبر عن درجة متقدمة من درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي بين الدول ، حيث بالإضافة إلى ما تم الإتفاق عليه في المرحلتين السابقتين ، يتم تحرير وتوحيد أسواق كل من المنتجات وعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال ....).
4. الإتحاد الإقتصادي :بالإضافة إلى شروط المراحل السابقة يتم التنسيق في السياسات الإقتصادية و الإجتماعية و المالية و النقدية وعادة في هذه المرحلة يتم طرح عملة نقدية موحدة .
5. التكامل الإقتصادي :وهي تمثل ذروة أو نضوج الإتحاد الإقتصادي بحيث تصبح هناك توحيد للسياسات الإقتصادية كلها بما فيها العملة و يكون هناك سلطة إقليمية عليا مثل البرلمان شيئا فشيئا إلى السلطة الإقليمية .[1]

[1] أحمد عبد الخالق ، **الإقتصاد الدولي و السياسات الإقتصادية الدولية** ،بدون دار الشر ،الإسكندرية ،1999، ص170

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المبحث الثالث : تحرير التجارة الخارجية

لقد شهد تحرير التجارة الخارجية من خلال مسيرة الجات عبر مختلف جولاتها التفاوضية ، ومع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الكثير من الجدل و الخلاف وتقييم و النتائج ، وذلك لما سيكون له من إنعكاسات كبيرة على مختلف دول العالم المتقدمة أو النامية منها على حد سواء ،وإن كان ذلك بالإيجاب أو السلب وفيما يلي سنتطرق إلى أهم إنجازات و إخفاقات المنظمات الدولية في عملية تحرير التجارة الخارجية .

المطلب الأول :الخلفية التارخية لتحرير التجارة الخارجية

إن التجربة السابقة مع الكساد العظيم في أواخر العشرينات و أوائل الثلاثينات ، والتي تلاها فرض قيود تجارية من قبل كبريات الدول المتاجرة ، أظهرت حاجة الحكومات إلى نظام متعدد الأطراف في مجال التجارة الخارجية ، و دعم هذا الوعي الدمار الذي سببته الحرب العالمية الثانية و كذلك الحاجة لتوسيع التجارة الخارجية كآلية مهمة للتطور و النمو .

كانت الأزمة الإقتصادية التي حلت بالعالم سنة 1929مدعاة إلى المغالاة في الحماية الجمركية ،إذ نقصت المبادلات و إنكمش حجم التجارة الخارجية ،و يرجع السبب في ذلك إلى القيود المختلفة التي فرضت على تداول السلع ، من رسوم جمركية مرتفعة ، وإتباع نظام الحصص و حصول الأزمة النقدية وما ترتب عنها من الرقابة على عمليات الصرف ، ثم حدث تغيير في موقف الدول إتجاه فرض القيود على التجارة حيث تعرضت الدول لمشاكل نتيجة المغالاة في الحواجز الجمركية ، وترتب عن سياسة العزلة الإقتصادية أن كل دولة كادت تصبح أرضا مغلقة بالنسبة للدول الأخرى ، وهو الأمر الذي أدى إلى إنكماش التجارة الخارجية ، ولإزالة هذه الظاهرة الخطيرة رأت الدول أنه لا مناص من العمل على إتخاذ إجراءات لمعالجة هذه الحالة [2].

وما كاد العالم يفيق من أهوال تلك المشكلات حتى داهمته الحرب العالمية الثانية في سنة 1939، و قد أدت الحاجة إلى التعاون الإقتصادي الدولي إلى إنعقاد مؤتمر بريتن وودز في عام 1944 في و م أ ، حيث تم إتفاق الدول المجتمعة و عددها 44 دولة على إنشاء صندوق النقد الدولي ن والبنك الدولي

---

[1] عطاء الله بن طيرش ، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،المركز الجامعي غرداية ،2011،ص13

[2] محمد صفوت قابل ، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008، ص45

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

للإنشاء و التعمير بهدف خلق مناخ ملائم للنمو الإقتصادي المستمر ، ولتحقيق هذا الهدف إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدء مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف و بناء على الإقتراح الأمريكي إنعقد مؤتمر دولي للتجارة و التوظيف في لندن عام 1946 ، وإستكمل أعماله في جنيف سنة 1947 ثم إختتمها في هافانا عاصمة كوبا في 24 مارس 1948 .[1]

ولقد كان من العوامل الأساسية التي أدت إلى تغير السياسة التجارية ظهور الدول النامية المستقلة ، حيث إتجهت هذه الدول إلى تنويع إنتاجها ، و الأخذ بوسائل التخطيط الحديثة و اللجوء إلى التصنيع ، بغية رفع مستوى معيشتها ، مما أدى إلى زيادة طلبها على السلع الرأسمالية و في نفس الوقت بدت الحاجة إلى تصريف منتجاتها ، فإندفعت الدول في فترة مابين الحربين في تيار الحماية ، وفرضت على الواردات الأجنبية صور شتى من القيود لم يسبق لها مثيل من قبل ،ولكن رجال السياسة وجدوا أن سياسة الحماية تنطوي على أضرار ، وأنه لابد من إعادة تنظيم التجارة الخارجية على أساس أكثر حرية و في شهر فيفري 1946 قرر المجلس الإقتصادي و الإجتماعي التابع إلى هيئة الامم المتحدة عقد مؤتمر دولي للتجارة و العمل ، وصدر عن المؤتمر الذي عقد في هافانا عاصمة كوبا في الفترة من 21 نوفمبر 1947حتى 24 مارس 1948 ميثاق هافانا و الذي أوصى بإنشاء هيئة دولية للتجارة لتوفير و تهيئة الظروف للتقدم الإقتصادي و الإجتماعي و أن تتعهد الدول بالعمل على تشجيع التدابير الدولية من شأنها تحقيق الأهداف التالية :[2]

- ضمان زيادة الدخل القومي و الطلب الفعلي و التوسيع في الإستهلاك و مبادلة السلع .

- مساعدة و تشجيع التنمية الصناعية و الإقتصادية للدول النامية و تشجيع إنتقال تدفقات رؤوس الأموال .

- تسيير وصول جميع الدول إلى الأسواق و مصادر المواد الأولية ووسائل الإنتاج .

يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة و قد يكون ذلك صحيح إلى حد ما ، ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة . و السبب في ذلك أن مفهوم التغلب على العوائق الغير تعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة و

[1] عاطف السيد ، **الجات و العالم الثالث** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة 2002 ،ص16
[2] محمد صفوت قابل ، **مرجع سابق** ، ص46

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

إنتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية و التي قد لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود المتعلقة بالجمارك و إجراءات الفحص و التفتيش و شهادات المنشأ .و بالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع ويتضمن نواحي و جوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي[1] .

المطلب الثاني :مفهوم تحرير التجارة الخارجية

أولا : تعريف تحرير التجارة الخارجية

هناك إختلاف بين الإقتصاديين لتحديد مفهوم تحرير التجارة الخارجية ، فلقد تعددت التعاريف حول تحرير التجارة الخارجية نذكر البعض منها :

– في فترة الستينات و السبعينات كان تحرير التجارة الخارجية يعني التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف .

– يمكن تعريف تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد ، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي إتجاه الواردات أو الصادرات ، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا ، وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية و أسعار الصرف من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد .

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية ، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية وهي تعني :

أولا : التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير و الإستيراد .

ثانيا : تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و الحد من درجة تشتتها .

ثالثا : تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية و الإتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية .

[1] أحمد فاروق غنيم ،**حول تحرير التجارة** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، 2004، ص2

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لإتجاهات الأسعار فيها ، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج و الطلب و الشغل ،ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل ، ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للجارة ، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الإتجاه بها نحو الإنخفاض .

ثانيا : أسباب تحرير التجارة الخارجية

ترجع أسباب تحرير التجارة الخارجية إلى الأسباب التالية :

- كون أن تحرير التجارة الخارجية يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو .
- التدهور في شروط التبادل التجاري خاصة في الإتجاه المستمر في الإنخفاض في أسعار البترول و المواد الأولية و الأخرى مع مرور الزمن .
- تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات و الضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية و الدول الدائنة الغربية ، بحيث أجمعت أن تحرير التجارة هي العنصر الأساسي في إنعاش الإقتصاد العالمي ، وكذلك قامت بممارسة الضغط على تلك الدول من خلال هذه القروض .
- إثبات الدراسات بوجود علاقة طردية بين تحرير التجارة و النمو الإقتصادي ، ومثال ذلك التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان مثل دول جنوب شرق آسيا ،والتي كشفت بأن الدول التي تركز على الإنفتاح التجاري و تشجيع الصادرات تحقق نمو أكثر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية . [1]

المطلب الثالث : آثار تحرير التجارة الخارجية

إن التغيرات التي مست الإقتصاد العالمي و التحول نحو العولمة تسارعت الخطى و الضغوط من أجل تحرير التجارة الخارجية ،إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على

[1] عبد الغفار الغطاس ،**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010 ،ص85

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الإجابية التي يخلفها هذا التوسع وسنتطرق إلى البعض منها فيما يلي [1]:

- يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث و التطوير نتيجة لإرتفاع تكلفتها وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية و الحد من التبعية المطلقة .
- إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية و تصدرها إلى أسواق الدول المتقدمة .
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية ،نتيجة تحرير التجارة الخارجية و ذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية .[2]
- إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع و خدمات عديدة و متنوعة ، و بأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية .
- ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية و الإصلاح الإقتصادي و بالتالي فهي تعود بالنفع على الدول [3].
- رفع معدلات التصدير و تنويعه ،فتشجيع التصدير و تنويعه يلعب دورا هاما في برامج تحرير التجارة الخارجية إذ أن إرتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة ، و بالتالي فإن سياسة تشجيع التصدير تضمن تحسنا في وضع ميزان المدفوعات و إرتفاعا في معدلات النمو الإقتصادي .
- تخفيض عجز الميزان التجاري ،وذلك من خلال تأثير تحرير التجارة الخارجية على الصادرات و الواردات ،فبرامج التحرير تأثر تأثيرا سريعا و واضحا على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السعرية) ،كما تأثر على الصادرات وذلك عن طريق درجة تعديل هذه الحوافز و مدى الإستجابة لتلك الحوافز ، كما أن التأثير على الميزان التجاري يتوقف على نوع الحوافز التي يبدأ بتطبيقها أولا :

1- إذا إبتدأ البرنامج بإستعمال حوافز تشجيع التصدير (مثل خفض قيمة العملة) قبل الشروع في رفع الحماية عن الواردات ، سوف يبدأ ذلك إلى تحسين الميزان التجاري يتبعه تقلص نتيجة تفاقم الواردات .

2- أما إذا وقع العكس ، الأثر المباشر لتحرير التجارة يكون سلبا في البداية ثم إيجابيا فيما بعد .[4]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003، ص114
[2] ناصر دادي عدون و آخرون ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003، ص59
[3] أحمد فاروق غنيم ، **مرجع سابق** ، ص15
[4] عطاء الله بن طيرش ،**مرجع سابق** ، ص 26

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المطلب الرابع : تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمات الدولية

كان للإضطرابات الكبيرة التي ميزت الإقتصاد الدولي ما بين الحربين العالميتين كإنعدام إستقرار أسعار الصرف و تدهور نظام المدفوعات الدولية وما نتج عنه من تراجع في مستويات التنمية و تراجع في التجارة الخارجية نتيجة إتخاذ الدول للأساليب الحمائية المتشددة مما يعرقل إنتعاش الإقتصاد العالمي ، كل هذه الأسباب دفعت بالمجموعة الدولية إلى العمل للخروج من الوضع الإقتصادي الحرج بالتعاون فيما بينها و تجلى ذلك في ظهور مجموعة من المنظمات الدولية و التجارية كالنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لإعادة تنظيم المبادلات الدولية .

أولا : دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية

إن الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحقيق حرية التجارة الخارجية وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بإنسياب التجارة الخارجية ، وإزالة كافة القيود و العوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول ، وهناك أهداف أخرى تتمثل فيما يلي :

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء .
- السعي نحو تحقيق التشغيل الكامل للدول الأعضاء .
- تنشيط الطلب الفعال .
- رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي .
- الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية .
- تشجيع حركة رؤوس الأموال و الإستثمارات .
- سهولة الوصول للأسواق و مصادر المواد الأولية .
- خفض الحواجز الكمية و الجمركية لزيادة حجم التجارة الخارجية .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

· إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

وسعيا وراء هذه الأهداف فإن منظمة التجارة العالمية تقوم بالوظائف التالية :

- تسهل المنظمة تنفيذ و إدارة الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف فتعمل على دفع أهدافها كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ و إدارة الإتفاقات التجارية عديدة الأطراف .
- توفر منظمة OMC محفلا بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الإتفاقات الواردة في ملحقات هذه الإتفاقية .
- الإشراف على تنفيذ الإتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ، بما في ذلك الإتفاقيات الجماعية .
- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد ، بما يضمن إتفاق هذه السياسات مع القواعد و الضوابط و الإلتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة .
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقيات التجارية الدولية طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذ الشأن في جولة الأرغواي ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة .
- التعاون مع صندوق النقد الدولي و البك الدولي في عرض السياسات الإقتصادية على الصعيد الدولي ، وتحديد برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية .

ثانيا : دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية

لقد أدت الإضطرابات التي شهدها الإقتصاد العالمي ما بين الحربين العالميتين ، إلى تفكير الدول لإيجاد حلول للمشاكل التي عان منها الإقتصاد العالمي آنذاك كعدم إستقرار سعر الصرف ، وتدهور نظام المدفوعات الدولية ، و تباطؤ نمو التجارة الخارجية ....، كل هذه الأسباب و غيرها دفعت بالمجموعة الدولية إلى إيجاد إطار دولي يساهم في إيجاد حل لهذه المشاكل وتجلى ذلك فعليا في إنشاء صندوق النقد الدولي في جويلية 1944 ، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة في بريتن وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية وقد تمثلت أهداف FMI فيما يلي :

· تخفيض سعر الصرف .

· تحرير الإستيراد من جميع القيود .

· إلغاء دعم المواد الأساسية .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

· الإنفتاح على السوق العالمية بتحرير التجارة الخارجية .

· تخفيض و إعادة هيكلة النفقات .

· تحرير الأسعار و رفع القيود الداخلية عن التجارة و تشجيع الإستثمار الخاص و يستعمل من أجل تحقيق و بلوغ هذه الأهداف وسائل السياسة الإقتصادية التالية :

– تخفيض العملة .

– رفع الدعم عن الأسعار .

– الحد من المستوى الحقيقي للأجور .

– رفع القيود الإدارية و الكمية عن الواردات و إدخال التعريفات الجمركية .

– تهدف السياسة الخارجية المتضمنة في برامج التصحيح الهيكلي إلى تخفيض حرية الحماية و تنمية قطاع الصادرات في حين تفرض ضرورة تحرير الواردات نفسها بنفسها لتموين القطاعات الإقتصادية بالسلع الوسيطية و التجهيزات الضرورية غير المتوفرة في السوق المحلية و هكذا يتضح دور FMI في تشجيع تحرير التجارة الخارجية بهذه السياسات و الإجراءات .[1]

ثالثا : دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية

أنشئ البنك العالمي للإنشاء و التعمير وفقا لإتفاقية بريتن وودز 1944،و هو مكمل لصندوق النقد الدولي حيث أنه يهدف إلى تنمية التجارة الخارجية و تمريرها و إتاحة التمويل المتوسط لأجل معالجة ميزان المدفوعات ، وقد كانت أغراض البنك تتلخص في :

- تنظيم القروض المقدمة من البنك أو المضمونة منه .
- إلغاء الدعم الحكومي للأسعار – تشجيع السياسات المتجهة للتصدير – .[2]
- تشجيع عمليات الإستثمار الخارجي التي تقوم بها الأفراد و الهيئات الخاصة عن طريق ضمان القروض و الإستثمارات .
- العمل على نمو التجارة الخارجية نموا طويل المدى و المحافظة على موازين المدفوعات المالية .
- حرية التجارة و الإعتماد على قوى السوق المنافسة .
- تشجيع القطاع الخاص و التخلص من القطاع العام عن طريق الخوصصة .[3]

[1] دبيش أحمد ، **دوافع و إجراءات تحرير الصرف و التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،1997، ص84

[2] مدحت محمد العقاد و آخرون ، **النقود والبنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية** ، دار النهضة ، بيروت ،1982،ص330

[3] محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الإقتصاد الكلي** ، دار الفجر ، القاهرة ،2006 ،ص299

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

خلاصة :

تعد التجارة الخارجية عصب أي إقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي من خلال إعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير و مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الإستيراد و إنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و جذب رؤوس الأموال و ما له من آثار على ميزان المدفوعات .

ومن خلال عرضنا هذا نستخلص ما يلي :

- رأينا أن مضمون التجارة الخارجية في صيغتها القديمة و الحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها ، وتميل إلى إستيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا .
- ومن خلال تطرقنا لسياسات التجارة بنوعيها الحمائية و سياسات التقييد و حجج أنصار كل من السياستين و الأهداف المتوخاة من كل سياسة إذ تبين لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الإقتصادي المعتمدة في هذه الدولة ، كما أن تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

العامة و المتمثلة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل ، تحقيق الأمن الغذائي ...، لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الإقتصادية بصفة عامة و بينها و بين السياسة التجارية بصفة خاصة .

- ينطلق تحرير التجارة من نطاق ضيق في شكل إتفاقات ثنائية ثم تتوسع لتشمل دولا أخرى ، ثم تتوسع إلى مناطق للتبادل الحر ثم إتحادات جمركية لتصل إلى أعلى مراحلها الإتحاد الإقتصادي ، ونظرا للتغيرات الحاصلة في نهاية القرن بظهور المنظمة العالمية للتجارة و التكتلات الإقتصادية و بروز الأزمة المالية العالمية ،فقد تميز الإقتصاد الدولي الحديث و السياسات التجارية بجنوح الدول إلى تحرير التجارة فيما بينها في إطار التكتلات الإقليمية و الجهوية .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

تمهيد :

إن قيام التجارة الخارجية وفق العديد من المؤشرات الإقتصادية يعطي لنا مدى تطور حالة و وضعية المبادلات الخارجية ، فمن خلال هذه المؤشرات يمكن معرفة و متابعة عمليات التصدير و الإستيراد من حيث كيفية توزيعها ،سواء وفق تركيبتها الجغرافية أو السلعية ، و بصورة عامة تبرز لنا مدى إندماج الإقتصاد المحلي في الإقتصاد العالمي .

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث، فسنتناول في المبحث الأول تقديم إطار نظري لميزان المدفوعات و الميزان التجاري ، أما المبحث الثاني سنحاول تحليل تطور الواردات في الجزائر و التركيبة السلعية خلال الفترة 2004–2014 ،أما المبحث الثالث سنقوم بتحليل تطور الصادرات و التركيبة السلعية خلال الفترة 2004–2014 ، كما سنحاول في المبحث الرابع تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2004–2014 وذلك بإستخدام مجموعة من الإحصائيات و البيانات .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات و الميزان التجاري

عندما تتعامل الدول مع بعضها البعض يمكن النظر إلى الدولة الواحدة كوحدة إقتصادية ، و كأي وحدة إقتصادية يجب أن يكون لها سجل يعكس تصرفاتها الإقتصادية و معاملاتها مع الدول الأخرى ، وهذا السجل أصطلح على تسميته بميزان المدفوعات .

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات و أهدافه

أولا : مفهوم ميزان المدفوعات

إن مفهوم ميزان المدفوعات هو مفهوم قديم يرجع إلى الاقتصاديين المركنتيليين في القرن السادس عشر. ومنذ القرن السابع عشر كانت دول فرنسا وإنجلترا، تسجل الواردات والصادرات فقط. حيث ظهر مفهوم الميزان التجاري أولا ثم تطور إلى أن ظهر مفهوم ميزان المدفوعات بعد أن أضيف إلى عمليات الواردات والصادرات كل من العمليات التي تتم على الخدمات وحركات رؤوس الأموال والهبات والتحويلات.

- يعرف ميزان المدفوعات Balance Of Payments على أنه سجل منتظم و مبوب للمعاملات الإقتصادية بين المقيمين في بلد معين و باقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.[1]
- ويعرف ميزان المدفوعات أيضا على أنه الحساب الوطني الذي يسجل المعاملات والمبادلات الاقتصادية والمالية التي تمت خلال فترة عادة سنة ، بين سكان البلاد و المقيمين في دول أخرى.[2]
- ويعرف أيضا على أنه البيان السنوي الإجمالي الذي يمثل إيرادات الدولة من الخارج و مدفوعاتها إلى الخارج و هو بذلك يقدم عرضا إحصائيا لكل المعاملات التي تتم بين المقيمين في دولة معينة و المقيمين في الخارج ، والتي يترتب عنها عموما إلتزامات إتجاه العال الخارجي أو حقوقا عليه تؤدي إلى تيار من المدفوعات و المتحصلات .[3]

ويقصد بالمعاملات الإقتصادية كل عملية تبادل تحدث على السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين ، و قد تكون في شكل تدفق حقيقي أو مالي أو نقدي ، فالتدفق

---

[1] السيد متولي عبد القادر ، **مرجع سابق**، ص 123

[2] Albert ondoossa ,**economiemonetaireinternaionale** ,estemeditions scientifiques, techniques et medicales , edeitions 1999 , p 8

[3] ليتيم حياة ، **سياسة سعر الصرف و تصحيح إختلال ميزان المدفوعات** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة عنابة ، 2001، ص52

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الحقيقي يتمثل في الصادرات و الواردات ، أما المالي فهي عبارة عن حركة رؤوس الأموال ، أما النقدي فيتمثل في حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل للقطاع البنكي .[1]

ثانيا : أهداف ميزان المدفوعات

لعل الغرض الأساسي من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة على إدارة الاقتصاد بصورة فعالة إذ يعكس ميزان المدفوعات مستوى تطور ونمو اقتصاد ما وهيكلة نشاطه وهو يظم التدفقات الرأسمالية في إحدى أهم حساباته، وهو حساب رأس المال ويعد تسجيل المعاملات الاقتصادية مسألة حيوية لأي اقتصاد و ذلك للأسباب التالية:

- إن هذه المعاملات الاقتصادية هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي و بالتالي فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.
- إن تطور حجم و قيمة وهيكل هذه المعاملات الاقتصادية إنما يعكس المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني كما يعكس لنا قوة الاقتصاد ومدى قابليته التنافسية ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي.
- عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم ميزان مدفوعاتها سنويا لكونه من أهم المؤشرات للحكم على المركز الخارجي للبلد العضو.
- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد السلطات العامة لتخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد وتسييرها، نظرا لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدول.[2]
- توفر بيانات ميزان المدفوعات دلالات معبرة عن الأحوال الاقتصادية للبلد، حيث تمكن دراستها عبر فترات مقارنة من متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للبلد، ومعرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، ومتابعة تغيرات الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات، كما تمكن من تحليل تغيرات أسعار الصرف وتغيرات كل من كميات الصادرات والواردات.
- يقدم ميزان المدفوعات معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي فإذا توافرت البيانات الخاصة لسلسلة زمنية لأعطتنا مزيدا من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية.[1]

---

[1] يوسفي عبد الباقي ، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2001، ص،ص .20،19

[2] سامي عفيفي حاتم ، **دراسات في الإقتصاد الدولي** ،الطبعة الثالثة ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة ،1982 ،ص،ص.91،92

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات و العوامل الإقتصادية المؤثرة فيه

أولا : عناصر ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسين هما :

1. **الجانب الدائن** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنه دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب .
2. **الجانب المدين** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق إلتزام للدولة من قبل دول أخرى .

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة و من بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه بالوضوح و المنطقية .

1 / **الميزان التجاري (حساب السلع و الخدمات)** وينقسم هذا الحساب إلى قسمين :

أ- حساب السلع (التجارة المنظورة): وتتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات و الواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية .[2]

ب- حساب الخدمات (التجارة غير المنظورة): وتتعلق بالتجارة الخارجية في الخدمات ، فهي صادرات أو واردات لأن ثمة ثمن لها ينتقل عبر الحدود الدولية لكنها غير منظورة لأنها لا تقع تحت بصر رجال الجمارك و لا يحصونها في سجلاتهم .[3]

2 / **حساب التحويلات من جانب واحد** : ويعرف هذا الميزان أحيانا بميزان الدفعات المحولة من جانب واحد التي ليست لغرض إستيراد أو تصدير سلع أو خدمات ، وإنما قد تكون لغرض المساعدة مثل الهبات و الهدايا التي لا ترد ، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواء من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية .[4]

---

[1] ليتيم حياة ، **مرجع سابق** ، ص52
[2] زينب حسن عوض الله ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، بيروت ،مطابع الأمبك ،ص34
[3] محمود يونس ، **إقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2000، ص168
[4] السيد متولي عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص 124

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

3 / **حساب رأس المال** : ويسجل فيه المعاملات المرتبطة بالتحركات الدولية لرأس المال وهي على نوعين :

· رؤوس الأموال طويلة الأجل : وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والإستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم و سندات)أو بيعها من و إلى الخارج .

· رؤوس الأموال قصيرة الأجل : وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية و الودائع المصرفية و الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات و تتسم هذه الإستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة إنتقالها بين الدول .

4/ **ميزان الذهب** : ويشمل هذا الميزان الذهب النقدي و الإحتياطات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل ، وصافي مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي ، وهو يقيس التغير في الإلتزامات والأصول الإحتياطية للبلد خلال سنة و تخص الوظيفة الأساسية لتحركات الذهب للأغراض النقدية و العملات الأجنبية لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات ، وعليه فإن هذا الميزان هو الذي يحدد قدرة الإقتصاد الوطني على الدفع .[1]

5 / **فقرة السهو و الخطأ** : قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين و يسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو و الخطأ أو التناقص الإحصائي .[2]

ثانيا : العوامل الإقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها :

1. التضخم : إن التضخم يؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، فتنخفض الصادرات و ترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية .

2. معدل نمو الناتج المحلي : تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات ، و يحدث العكس في حالة الإنخفاض إذ ينخفض الطلب على الواردات .

[1] يوسفي عبد الباقي ، **مرجع سابق** ، ص27

[2] محمد عبد الصبور محمد علي ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، دار المريخ ،الرياض ، 1987، ص205

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

3. الإختلافات في أسعار الفائدة : إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال فيؤدي إرتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، وعلى العكس من ذلك فإن إنخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال ، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين .

4. سعر الصرف :يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا ، و تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و تجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .[1]

المطلب الثالث : أسس نظرية للميزان التجاري

تمتلك السلطات السياسية و الإقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الإقتصادية المالية و النقدية و يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أهم هذه الأدوات ،كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الإقتصادية و يعتبر الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الإقتصادية الدولية .

أولا : تعريف الميزان التجاري

تعددت مفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد و يمكن إبراز ذلك كما يلي :

- الميزان التجاري يقصد به صافي التعامل الخارجي ، أي الفرق بين صادرات دولة و وارداتها[2] ، فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إنه فائض في الميزان ، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع و الخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي و هذا ما يسمى بالعجز التجاري .
- ويعرف الميزان التجاري أيضا أنه الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة ، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية :

[1] بسام الحجار ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت لبنان ، 2003، ص64
[2] حسام علي داوود و آخرون ، **إقتصاديات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ، الأردن ، 2002، ص20

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X) – إجمالي واردات البلد (Y)

فالميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما ، كما يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد .

ثانيا : أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين القسم الأول هو الميزان التجاري السلعي أما القسم الثاني هو الميزان التجاري الخدمي :

- الميزان التجاري السلعي : ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة و يضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات ،الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).
- الميزان التجاري الخدمي : ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة الغير منظورة ،وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول وهي كالأتي:[1]

- **خدمات النقل** :تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن إستغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها ،سواء برية، بحرية، أو جوية .وفي الجانب المدين،مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة إستغلال وسائل النقل الأجنبية.
- **خدمات التعليم** :هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة،ويتم تسجيلها في الجانب المدين،أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.
- **خدمات الإتصالات** :تتمّثل في خدمات هيئات البريد والإتصالات،حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن،أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.
- **السفر و السياحة** :يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون و السواح ،من غير المقيمين في إقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم،سواء تم إستهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق .ويعرف المسافرون أنّهما الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم: المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل،الاستجمام،العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية

[1] عبد الجليل هجيرة ، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان ،2012 ، ص - ص.96-97

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

ومؤتمرات...الخ .يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن،أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

- **التأمين**:يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع،أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين،وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة،وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين .أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه،فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.
- **نفقات الحكومة**:هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد،وتتمّثل في مصروفات السلك الدبلوماسي،مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية ،بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج و المعاشات...الخ .تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.
- **خدمات أخرى** :تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها :نفقات الإعلان والأفلام،العمولات المختلفة،عوائد عن الحقوق الأدبية و غير ذلك من الأغراض[1].

ثالثا : حالات العجز و الفائض في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الإقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخرا من أهمية و تركيز من قبل المستثمرين ، تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا و أن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي و في السوق الخارجي و ما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج سيكون فيها عاليا و أن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي و في السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج سيكون فيها عاليا و أن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي و في السوق الخارجي و ما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج

[1] حنان لعروق ،**سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة منتوري ، قسنطينة ،2004-2005،ص7

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المحلي و زيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق و الذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو النمو و ينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب .

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة و التي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة إقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل و يسهل تفسيره من قبل الإقتصاديين.

التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة و مؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للإقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الإنتاج و التدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب إرتفاع الصادرات عن الواردات مما يعني مصدر دخل آخر للإقتصاد ، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة ، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع و الصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها و يرفع سعر العملة ، لكن مع إستمرار إرتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حدا تصبح قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري .

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات مما يؤدي إلى تدفق نقد إلى خارج أقل مما يدخل الدولة ، فإن كان العجز مستمرا و مرتفع فهذا يدل على إحتمال إنخفاض الإنتاجية و إرتفاع معدلات البطالة و التي تعود بالسلب إجمالا على الإقتصاد ، وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات .

إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة و أسواق الأسهم ، ويكون تأثير الفائض إيجابيا على كليهما أكثر من أن يكون عجزا ،لكن في حال كان هنالك عجز في الإقتصاد فهذا لا يعني بأن الإقتصاد ليس جيدا في حالة تحسن أو إرتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني ذلك المزيد من الإنتاج و الوظائف و الإستثمارات و هذا في النهاية يقود إلى إرتفاع العملة و كذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب إرتفاع العوائد للشركات و الذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها .[1]

[1] سلامة نجاح ، **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة بسكرة ، 2012-2013،ص،ص.46،47

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المبحث الثاني :تحليل تطور الواردات في الجزائر للفترة2004-2014

تمثل الواردات ما ينتج في العالم الخارجي ويستهلك داخل البلد ، والجزائر كدولة مستهلكة لبعض المنتجات الخارجية وذلك لتغطية إحتياجتها من الإستهلاك الوطني فهي تعتمد على الواردات الخارجية ، وفي هذا المبحث سنتناول أهم المنتجات المستوردة من العالم الخارجي و التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر وأيضا أهم موردي الجزائر في العالم وذلك في الفترة 2004إلى 2014 .

المطلب الأول : التركيبة السلعية للواردات الجزائرية

تنوعت وتعددت واردات الجزائر من الخارج وإختلفت قيمة إستيراد كل سلعة على حساب سلعة أخرى وذلك لإحتياجات الدولة لها ، و سنتناول في هذا المطلب التركيبة السلعية للواردات الجزائرية و تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2004-2014 .

والجدول التالي يوضح تطور التركيبة السلعية للواردات و قيمتها خلال الفترة 2004-2014

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

جدول(6): تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية 2004-2014

الواردات / السنوات	المنتجات الغذائية	الطاقة و المحروقات	المواد الخام	مواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية غير الغذائية	المجموع
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8543	5243	27640
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10089	341	15776	5836	40464
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4340	1832	11223	506	16172	11199	54852
2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287	58330
المجموع	75129	16361	15044	95317	3203	141402	71347	

SOURCE:DIRECTION GENERALE DES DOUANES, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIER DE L'ALGERIE ;ANNEE2014

ويمكن ترجمة هذا الجدول في الشكل الآتي:

الشكل(4):تطور التركيبة السلعية للواردات من 2004-2014

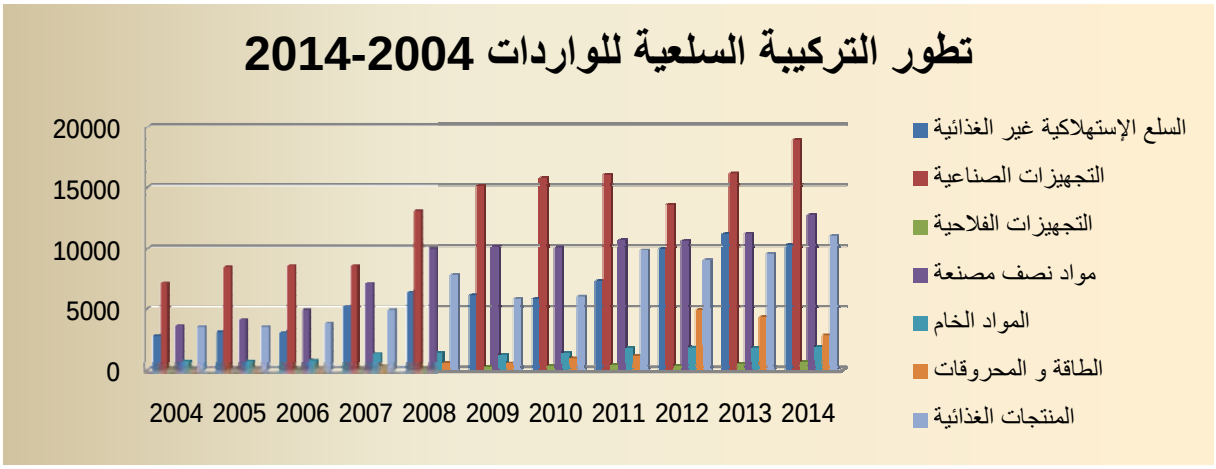

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول(06)

إعتمادا على الجدول رقم (06) و من خلال الرسم البياني(الشكل04) يمكن ترتيب منتجات السلعية للواردات الجزائرية كالتالي:

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

* التجهيزات الصناعية : نلاحظ من خلال ما سبق أن التجهيزات الصناعية (أدوات الحفر و التنقيب ، ،معدات النقل ....) تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من حيث الأهمية ، وهذا لمدى أهميتها في الإقتصاد الجزائري الذي يسعى إلى النهوض بالقطاع الصناعي من خلال خدمة التصنيع من أجل التصدير ، حيث أخذت قيمتها بالتزايد من أدنى قيمة لها خلال سنة 2004 ب7139 مليون دولار أي بنسبة 38.99 % من إجمالي الواردات، أما أعلى قيمة لها كانت سنة 2014 وقدرت ب 18906 مليون دولار أي بنسبة 32.41 % من إجمالي الواردات .

* المواد نصف مصنعة : تحتل المنتجات نصف مصنعة المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيزات الصناعية ، فهي من بين السلع المكملة لتشغيل عجلات الإنتاج في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني ، وقد قدرت قيمة المواد نصف المصنعة المستوردة في 2004 ب3645 مليون دولار أي ما يمثل 19.90 % من إجمالي الواردات ، وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 12740 مليون دولار أي بنسبة 21.84%.

*المنتجات الغذائية : تأتي المنتجات الغذائية(الحبوب ، الحليب ، السكر....) في المرتبة الثالثة بعد التجهيزات الصناعية و المواد نصف مصنعة في قائمة واردات الجزائر من حيث الأهمية ،فقد كانت قيمة الواردات من المواد الغذائية في 2004 ما يقدر 3597 مليون دولار أي ما يعادل 19.64 % من إجمالي الواردات و سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بقيمة 11005 مليون دولار أي بنسبة 18.86 % من إجمالي الواردات .

* السلع الإستهلاكية الغير غذائية : تأتي هذه السلع في المرتبة الرابعة من حيث إحتياجات الدولة لها فقد سجلت قيمة الواردات المستوردة من هاته المنتجات 2797 مليون دولار أي بنسبة15.27 %من إجمالي الواردات في حين سجلت في سنة 2014 ما يقارب10287 مليون دولار أي بنسبة 17.63%من إجمالي الواردات .

*أما فيما يخص بقية المنتجات المستوردة من التجهيزات الفلاحية و مواد الخام والطاقة فتحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية ، و هذا لتوفر الجزائر على البترول من جهة و منتجات الطاقة و الزيوت .....إلخ .

أما من ناحية تطور الواردات في الجزائر فيمكن توضيحها في الشكل التالي :

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الشكل(5) : تطور واردات الجزائر من 2004-2014

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

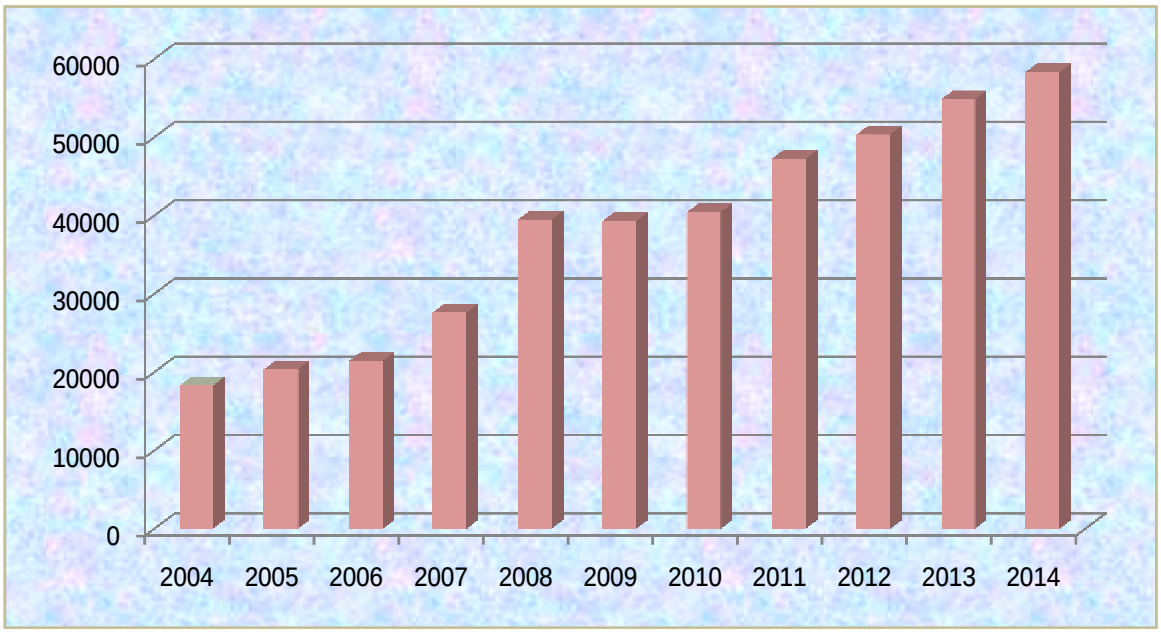

المصدر : من إعداد الطالب بإعتماد على الجدول (06)

إعتمادا على الجدول(06) و الرسم البياني(الشكل 05) نلاحظ أن واردات الجزائر في تزايد بشكل تصاعدي من سنة 2004إلى غاية 2014 ، حيث سجلت الجزائر أقل قيمة في وارداتها سنة 2004 بقيمة 18308 دولار أمريكي وسجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 وذلك بقيمة 58330 دولار أمريكي ، في حين سجلت تراجع طفيف في سنة 2009 فبعدما كانت قيمة الواردات في سنة 2008 تقدر ب39479 دولار أمريكي تراجعت في سنة 2009 لتصبح قيمة الواردات 39294 دولار أمريكي وهذا راجع لإنخفاض سعر البترول و هذا بسبب الأزمة المالية العالمية ، فالزيادة المسجلة للواردات الجزائرية خلال المرحلة 2004إلى 2014 يدل على مدى إرتباط الجزائر بالأسواق الخارجية و لجوئها إلى التحرير التام للتجارة الخارجية سنة1994، و الإنفتاح على العالم الخارجي و التخلي عن الإكتفاء الذاتي .

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

تتعامل الجزائر مع مجموعة من الأسواق الخارجية و الجدول التالي يوضح أهم المناطق الجغرافية التي تتعامل معها الجزائر في وارداتها من السلع .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجدول(7) : أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2004-2014

السنة / الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الإتحاد الأوروبي	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582	29494	218994
منظمة التعاون و التنمية(دون الدول الأوروبية)	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6958	8443	63657
باقي الدول الأوروبية	1097	1058	777	715	659	728	388	579	1652	1213	886	9752
أمريكا الجنوبية	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3590	3468	3796	26578
أسيا (دون الدول العربية)	1952	2506	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10596	12576	76184
دول المحيط	56	31	_	_	_	2	_	_	_	_	26	115
الدول العربية (دون المغرب العربي)	525	387	493	621	705	1089	1262	1760	1555	2416	1958	12771
دول المغرب العربي	169	217	235	284	395	748	544	691	807	1023	711	5824
باقي الدول الإفريقية	175	148	148	231	395	350	396	578	741	596	440	4198

SOURCE : WWW.MINCOMMERCE.GOV.DZ / WWW.ONS.DZ

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

و يمكن ترجمة هذا الجدول في الرسم التالي :

الشكل(6): أهم موردين الجزائر خلال الفترة 2004-2014

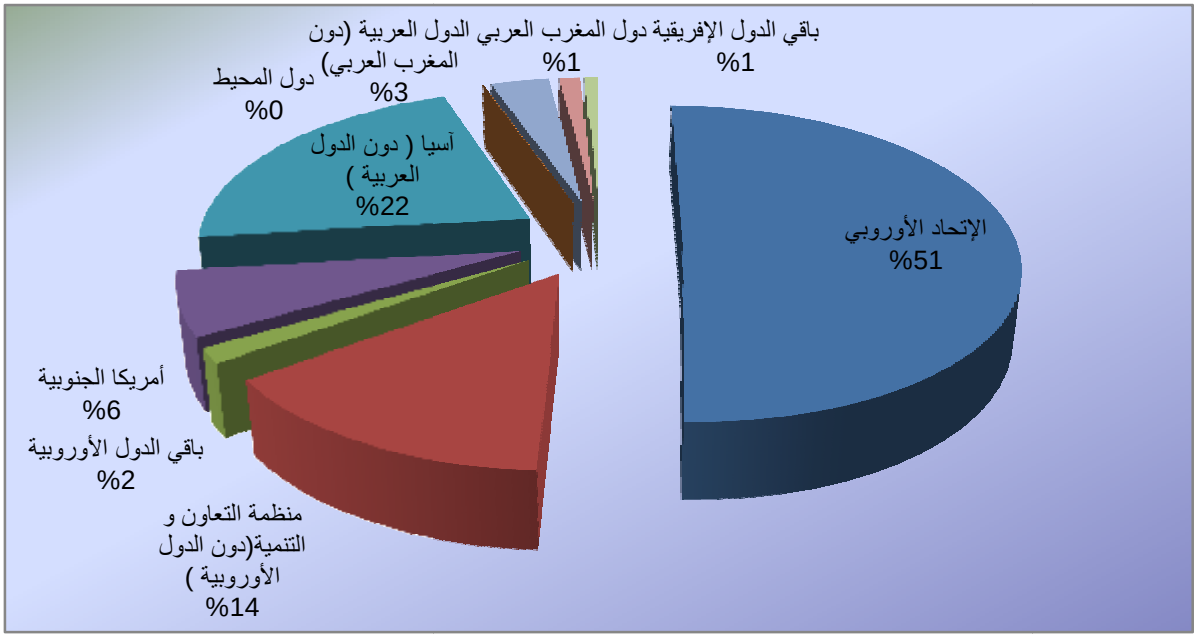

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول(07)

يلاحظ من خلال الجدول(07) و الرسم البياني(الشكل 06) أعلاه أن الإتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث الواردات التي تسجلها الجزائر ، فنجد أن الإتحاد الأوروبي يسجل النسبة الأكبر من حيث التوزيع الجغرافي للواردات وذلك بنسبة 50.56 % لسنة 2014 ، وتليها آسيا في المرتبة الثانية بنسبة 21.56 % والتي عرفت تحسنا ملحوظا منذ سنة2004 ، وفي المرتبة الثالثة تأتي منظمة التعاون و التنمية بنسبة 14.47 % ، وبعدها أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة وبنسبة 6.5 % و إحتلت المرتبة الخامسة كل من الدول العربية وذلك بنسبة 3.35 % ، وتلتها كل من باقي الدول الأوروبية و دول المغرب العربي و دول المحيط و باقي الدول الإفريقية في المراكز الأخيرة وبنسب بين 1.51%إلى0.04 % .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الشكل(7) : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر في العالم لسنة2014

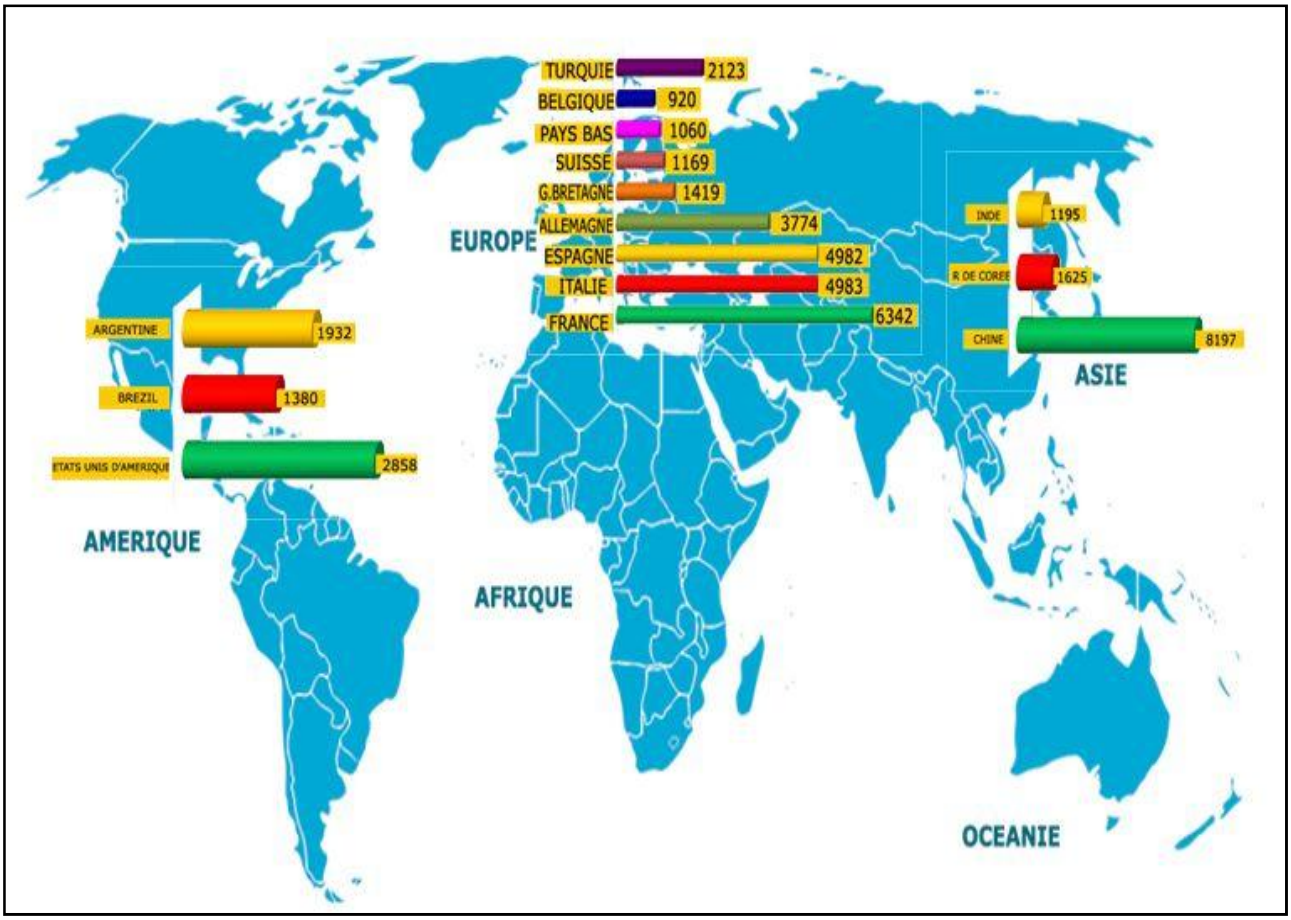

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

المطلب الثالث: أهم شركاء الجزائر في الواردات لسنة 2014

يبين الجدول و الشكل المواليين أهم الدول التي تتعامل معها الجزائر في تجارتها الخارجية في مجال الإستيراد و يوضح لنا مدى إرتباط الجزائر بالأسواق الخارجية .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجدول(8) : أهم شركاء الجزائر (موردي) لسنة 2014

الدولة	القيمة (مليون دولار)	النسبة%
الصين	8197	14,05
فرنسا	6342	10,87
إيطاليا	4983	8,54
إسبانيا	4982	8,54
ألمانيا	3774	6,47
و م أ	2858	4,9
تركيا	2123	3,64
الأرجنتين	1932	3,31
برازيل	1380	2,37
الهند	1195	2,05
بريطانيا	1419	2,43
كوريا	1625	2,79
هولاندا	1060	1,82
سويسرا	1169	2
بلجيكا	920	1,58
المجموع الفرعي	43959	75,36
المجموع	58330	100

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

ويمكن ترجمة الجدول(08) في الشكل التالي :

الشكل (8): أهم الشركاء في الواردات لسنة 2014

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

من خلال الجدول(08) و الشكل (08) أعلاه يتضح لنا أن سنة 2014 سجلت أكبر مورد جديد للجزائر و هي الصين بعدما كانت فرنسا في السابق فقد أصبحت الصين أول مورد للجزائر وذلك بقيمة 8197 مليون دولار أي بنسبة 14.05 % وخير دليل على ذلك غزو المنتجات الصينية الأسواق الجزائري بشكل مذهل ، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعد الصين بقيمة 6342 مليون دولار أي بنسبة 10.87% ، ثم تأتي كل من إيطاليا و إسبانيا في المرتبة الثالثة بقيمة 4983 مليون دولار بنسبة 8.54% ، أما المرتبة الرابعة عادت لألمانيا بقيمة 3774 مليون دولار أي بنسبة 6.47 % ، وبعدها جاءت و م أ بقيمة 2858 مليون دولار أي بنسبة 4.9% ، وجاءت في المركز الأخير باقي الدول الأخرى بنسب متفاوتة بين 3.64 % و 1.58 % .

المبحث الثالث :تحليل تطور الصادرات في الجزائر (2004-2014)

سنحاول من خلال هذا المبحث إلى تحليل الصادرات الجزائرية و ذلك من خلال تقديم الهيكل السلعي لصادرات الجزائر ثم عرض أهم الشركاء ومعرفة الزبائن التجاريين للجزائر .

المطلب الأول : التركيبة السلعية للصادرات 2004-2014

بإعتبار الجزائر دولة نفطية فقد سيطرت المحروقات على صادراتها فهي تأخذ حصة الأسد في صادرات الجزائر للخارج ، وفي هذا المطلب سنحاول تقديم أهم التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية وقيمتها، وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2014 .

و الجدول التالي يوضح التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2004-2014 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجدول(9) : تطور التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال 2004-2014

	المنتجات الغذائية	الطاقة و المحروقات	المواد الخام	مواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية غير الغذائية	المجموع
2004	59	31302	90	571	0	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	0	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	0	44	43	54612
2007	88	58831	169	993	0	46	35	60162
2008	119	77361	334	1384	0	67	32	79297
2009	113	44128	170	692	0	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	0	30	30	57052
2011	355	71427	161	1496	0	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	0	32	19	71865
2013	402	63752	109	1610	0	27	17	65917
2014	323	60146	110	2350	0	15	10	62954
المجموع	2229	630801	1734	13158	0	421	283	

SOURCE :DIRECTION GENERALE DES DOUANES, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIER DE L'ALGERIE ;ANNEE2014

والشكل التالي يترجم التركيبة السلعية لصادرات الجزائر 2004-2014

الشكل(9) : تطور التركيبة السلعية للصادرات 2004-2014

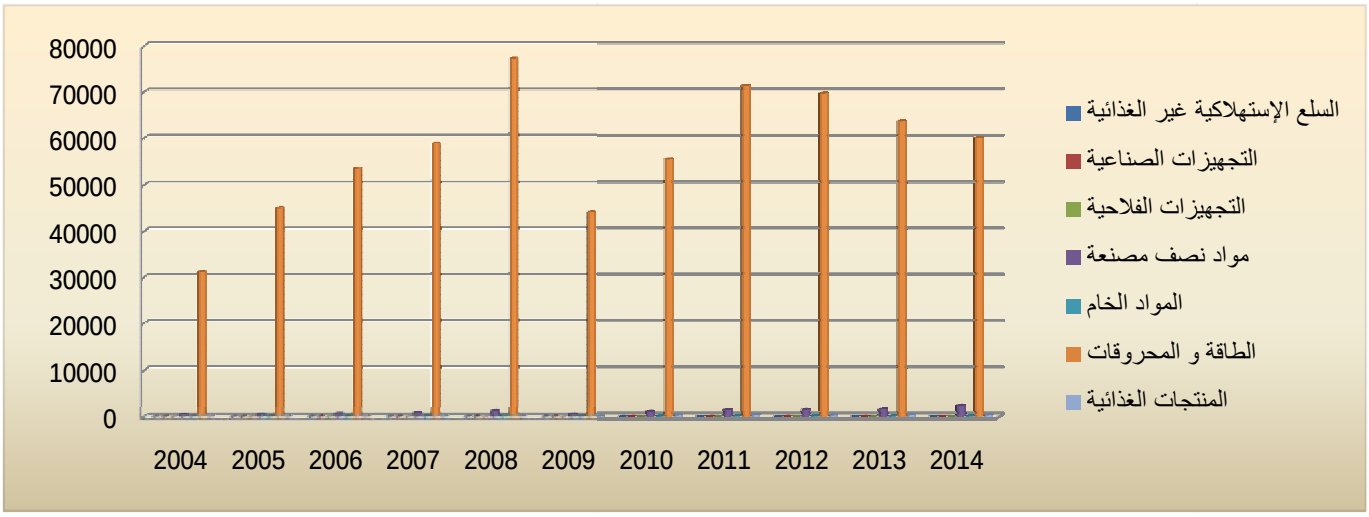

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (09)

من خلال الجدول(09) و الرسم البياني(الشكل 09) نلاحظ أن صادرات الجزائر ترتكز بشكل كبير على الطاقة و المحروقات بنسبة 97 % من إجمالي الصادرات ، فقد تزايدت قيمة صادرات الطاقة و المحروقات بشكل متصاعد من سنة 2004 إلى سنة 2008 فقد انتقلت من 31302 مليون دولار سنة

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

2004 إلى 77361 مليون دولار في سنة 2008 ، وفي سنة 2009 إنخفضت صادرات الجزائر من المحروقات لتصبح 44128 مليون دولار وهذا راجع للأزمة المالية العالمية ودخول الإقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على الطلب وبالتالي أثر على مداخيل الدول النفطية ، وفي سنة 2010 عادت صادرات الطاقة و المحروقات في الإرتفاع بقيمة 55527 مليون دولار وفي سنة 2011 زادت لتبلغ 71427 مليون دولار، وعاودت الإنخفاض في سنة 2012 وبقيت في تناقص لتبلغ قيمتها في سنة 2014 ، ما يقارب 60146 مليون دولار وذلك بسبب إنخفاض أسعار البترول التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة و خاصة في سنة 2014.

أما صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2004-2014 كانت لا تشكل إلا الجزء الضئيل جدا من الصادرات وذلك رغم كل الإجراءات التي إتخذتها الجزائر للنهوض بإقتصادها وعدم إعتمادها على المحروقات فقد باءت كل محاولتها بالفشل ، الأمر الذي جعل الجزائر تحت رحمة الثروة النفطية وتذبذبات أسعار السوق العالمية.

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المطلب إلى تقديم المناطق الجغرافية التي تتوزع عليها صادرات الجزائر وأهم زبائن الجزائر خلال الفترة 2004-2014.

والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال2004-2014

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجدول(10) : التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال 2004-2014

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإتحاد الأوروبي	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	42773	40520
منظمة التعاون و التنمية(دون الدول الأوروبية)	11054	14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029	12202	10482
باقي الدول الأوروبية	91	15	7	7	10	7	10	102	36	51	49
أمريكا الجنوبية	1902	3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228	2965	3005
آسيا (دون الدول العربية)	686	1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683	4241	4851
دول المحيط	0	0	0	55	0	0	0	41	0	0	0
الدول العربية (دون المغرب العربي)	521	621	591	479	479	564	694	810	958	869	721
دول المغرب العربي	407	418	515	760	1626	857	1281	1586	2073	2749	3248
باقي الدول الإفريقية	26	49	14	42	365	93	79	146	62	67	80
المجموع	32083	46001	54613	60163	78980	45194	57053	73489	71866	65917	62956

SOURCE: WWW.MINCOMMERCE.GOV.DZ / WWW.ONS.DZ

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

والشكل التالي يترجم الجدول(10) :

الشكل(10): التوزيع الجغرافي للصادرات لسنة 2014

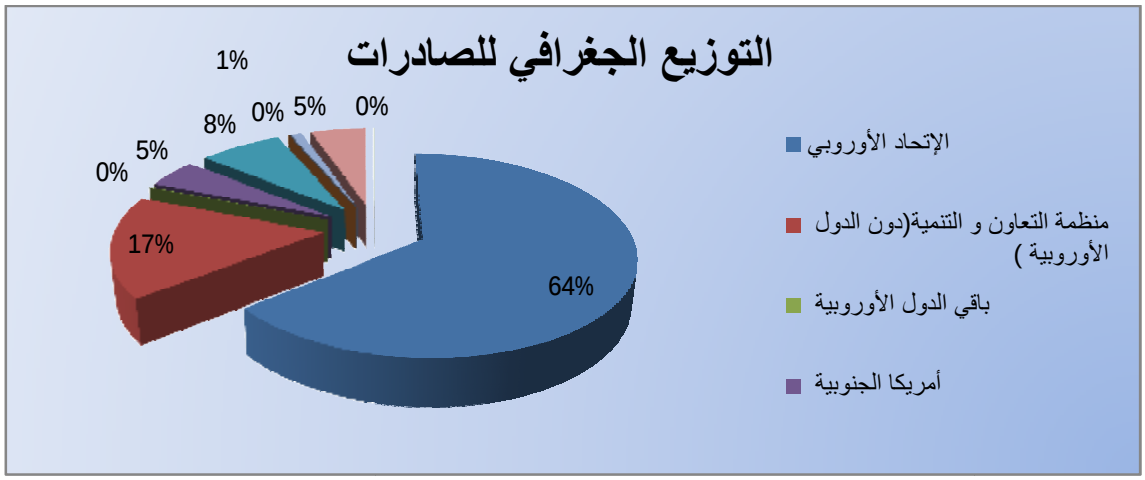

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (10)

من خلال الجدول (10) و الرسم البياني(الشكل 10) الموضحان للتوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نجد أن الإتحاد الأوروبي يحتل الصادرة فقد حافظ على الرتبة الأولى منذ سنة 2004 إلى غاية 2014 وذلك بنسبة 64 %من إجمالي باقي مجموعات الدول رغم التراجع الطفيف في سنتي 2007 و 2009 ، فيعد الإتحاد الأوروبي الزبون الأول لصادرات الجزائر فقد بلغت صادرات الجزائر للإتحاد الأوروبي سنة 2014 ما يعادل 40520 مليون دولار ، و تأتي منظمة التعاون و التنمية في المرتبة الثانية بعد الإتحاد الأوروبي من حيث التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية بنسبة 17% فقدرت قيمة صادرات الجزائر لمنظمة التعاون و التنمية سنة 2004 ما يقارب 11054 مليون دولار فبقيت في الإرتفاع إلى أن بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 28614 مليون دولار، وفي سنة 2009 إنخفضت لتصبح قيمتها 15326 مليون دولار ثم عاودت الإرتفاع في سنتي 2010 و2011 بقيمة 20287 و 24059 مليون دولار على التوالي ، لتعاود الإنخفاض لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 10482 مليون دولار ، و تأتي آسيا في المرتبة الثالثة بنسبة 8 % فقد شهدت دول آسيا إقبال على صادرات الجزائر لتبغ أقصاها سنة 5168 مليون دولار لتبدأ في الإنخفاض لتبلغ في 2014 بقيمة 4851 مليون دولار ، ثم تأتي كل من دول المغرب العربي و أمريكا الجنوبية و الدول العربية وباقي الدول الأوروبية و الإفريقية في المراكز الأخيرة من حيث تعاملها مع الجزائر في الصادرات بنسب متفاوتة .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المطلب الثالث : أهم زبائن الجزائر في الصادرات لسنة 2014

تتعامل الجزائر في مجال التصدير مع العديد من الدول في العالم ، ويمكن معرفة أهم الدول التي تستورد من الجزائر خلال سنة 2014 من خلال الجدول الموالي .

الجدول(11) : أهم زبائن الجزائر في الصادرات 2014

الدولة	القيمة(مليون دولار)	النسبة %
إسبانيا	9713	15,43
إطاليا	8369	13,29
بريطانيا	5482	8,71
فرنسا	6744	10,71
و م أ	4691	7,45
هولاندا	5080	8,07
كندا	1547	2,46
برازيل	2709	4,3
تركيا	2905	4,61
الصين	1817	2,89
بلجيكا	2155	3,42
تونس	1584	2,52
البرتغال	1635	2,6
المغرب	1381	2,19
اليابان	1257	2
المجموع الفرعي	57069	90,65
المجموع	62954	100

SOURCE:WWW.ONS.DZ

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الشكل (11): أهم الشركاء في الصادرات لسنة 2014

المصدر : المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

من خلال الجدول (11) و الشكل (11) أعلاه يتضح أن إسبانيا هي أول عميل للجزائر في سنة 2014 حيث إحتلت المرتبة الأولى بقيمة 9713 مليون دولار بنسبة 15.43 % من مجموع الدول الأخرى ، وجاءت إطاليا في المرتبة الثانية بعد إسبانيا و ذلك بقيمة 8369 مليون دولار أي بنسبة 13.29% أما فرنسا فجاءت في الرتبة الثالثة بقيمة 6744 مليون دولار أي بنسبة 10.71 % ثم تليها بريطانيا بقيمة 5482 مليون دولار بنسبة 8.71 % وبعدها هولندا بقيمة5080 مليون دولار أي بنسبة 8.07 % ثم أمريكا بقيمة 4691 مليون دولار أي بنسبة 7.45% ، وتأتي في المراكز الأخيرة باقي الدول الأخرى بنسب متفاوتة من 4.61% إلى 2 % .

المبحث الرابع : وضعية الميزان التجاري الجزائري من 2004-2014

سنحاول من خلال هذا المبحث إسقاط الضوء على الميزان التجاري الجزائري و تحليل تطوره من سنة 2004إلى 2014 و سنقارن بين صادرات الجزائر من المحروقات و خارج المحروقات وبين صادرات الجزائر و وارداتها .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المطلب الأول :تحليل و مقارنة بين صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة 2004-2014

يبين الجدول التالي تطور كل من صادرات الجزائر من المحروقات و خارج المحروقات وتطور إجمالي الصادرات و إجمالي الواردات الجزائري خلال الفترة2004-2014 .

الجدول (12) : تطور صادرات و واردات الجزائر 2004-2014

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	788	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2810
صادرات المحروقات	30980	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60146
إجمالي الصادرات	31768	45036	54614	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
إجمالي الواردات	18308	20357	21456	27640	39479	39294	40464	47247	50376	54852	58330

SOURCE :www.algex. Dz

الشكل(12): تطور صادرات و واردات الجزائر 2004-2014

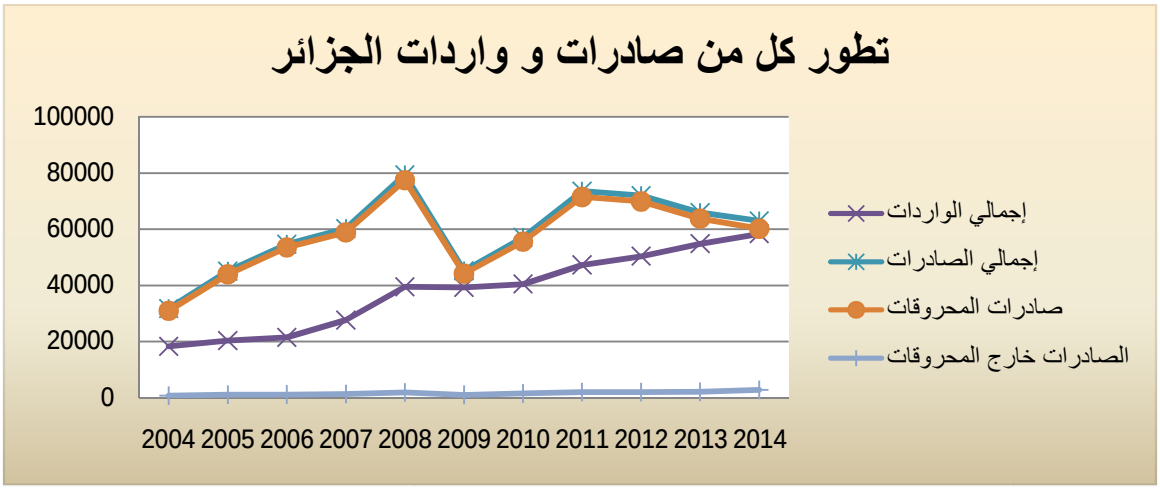

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (12)

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

نلاحظ من خلال الجدول(12) و الشكل(12) السابقين أن صادرات الجزائرية من المحروقات في تطور مستمر من سنة 2004 إلى غاية 2008 أين تراجعت صادرات الجزائر من المحروقات في سنة 2009 ، وبعدها عاودت في الإرتفاع إلى غاية 2011 ، وفي سنة 2012 إلى غاية 2014 شهدت إنخفاض ملحوظ ، أما صادرات الجزائر خارج المحروقات فهي لا تمثل إلا النسبة القليلة مقارنة بصادراتها من المحروقات ونلاحظ أنها في تطور مستمر خلال الفترة 2004–2014 ما عدا تسجيلها إنخفاض في سنة2009 ، لتبلغ أعلى قيمة لها في سنة 2014 ب 2810مليون دولار، فبمقارنتنا لصادرات الجزائر من المحروقات و صادراتها خارج المحروقات نجد أن صادرات الجزائر من المحروقات تأخذ حصة الأسد بنسبة 97 % لكون الجزائر دولة نفطية وإقتصادها يرتكز على قطاع المحروقات ، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تمثل الجزء الضئيل من صادرات الجزائر ،أما عن إجمالي الصادرات و إجمالي الواردات في الجزائر فنلاحظ تغلب الصادرات على الواردات خلال طول الفترة 2004–2014 وهذا ماجعل الميزان التجاري الجزائري موجبا طوال الفترة .

المطلب الثاني : تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري 2004–2014

الجدول (13): تطور الميزان التجاري الجزائري 2004–2014

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الميزان التجاري	13460	24679	33158	32523	39819	5900	16589	26242	21490	11065	4626

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (12)

ويمكن ترجمة الجدول في الشكل التالي :

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الشكل (13): رصيد الميزان التجاري الجزائري 2004-2014

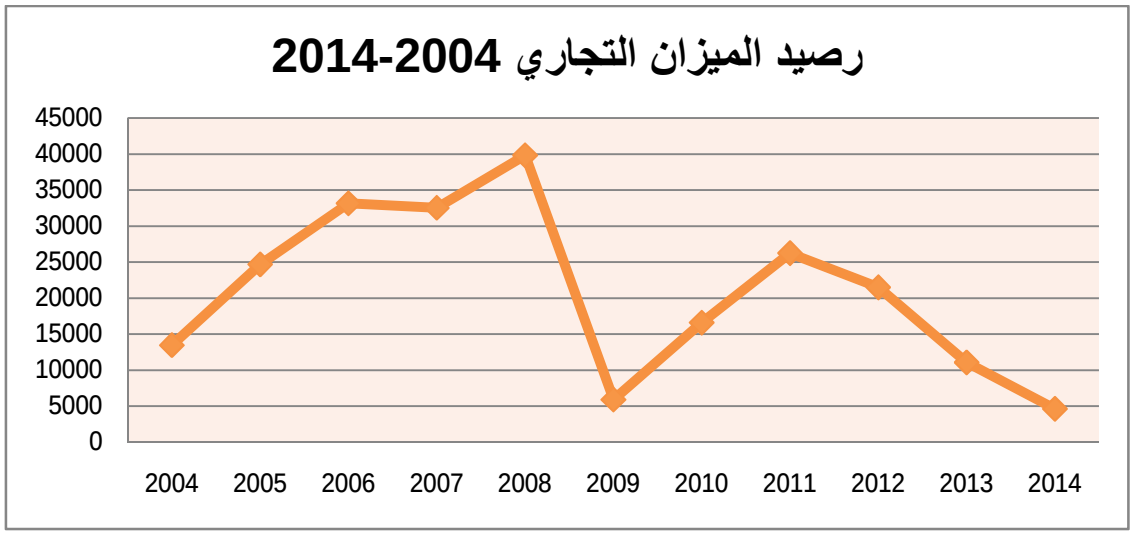

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (13)

يلاحظ من الجدول(13) والشكل(13) أعلاه أن رصيد الميزان كان موجبا خلال الفترة 2004-2014 وشهد إرتفاع مستمرا من سنة 2004 بقيمة13460 مليون دولار ليصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2008 أين سجل 39819 مليون دولار وهي أعلى قيمة سجلها في هاته الفترة ، وفي سنة 2009 سجل إنخفاض كبير بقيمة5900 مليون دولار ويعود السبب هنا إلى الظروف الإقتصادية في هذا العام و الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إنخفاض الطلب على البترول و إنخفاض أسعارها، ليعاود الإرتفاع من جديد في سنتي 2010 و 2011 بقيمتي 16589 مليون دولار و26242 مليون دولار على التوالي ، و في سنة 2012 عاود رصيد الميزان التجاري في الإنخفاض المستمر بقيمة 21490 مليون دولار ليصل إلى أدنى قيمة سجلها في هاته الفترة في سنة 2014 وذلك بقيمة 4626 مليون دولار ، فقد سجلت سنة 2014 إنخفاض كبير في رصيد الميزان التجاري و هذا راجع إلى إنخفاض في أسعار البترول في هذه السنة و إرتفاع واردات الجزائر كما رأينا سابقا .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

خلاصة :

يعد الميزان التجاري المؤشر الذي تقاس به الوضعية الإقتصادية لأي بلد كان و هذا بمعرفة وتحديد حالته التي تكون إما فائض أو عجز.

فبعد تحليلنا لكل من التركيبة السلعية للصادرات و الواردات و جدنا أن واردات الجزائر ترتكز على التجهيزات الصناعية و المواد النصف مصنعة أما صادراتها فقد أخذت الطاقة و المحروقات حصة الأسد من صادراتها بنسبة97 %من إجمالي الصادرات ، أما من خلال تحليلنا لأهم المتعاملين مع الجزائر في التجارة الخارجية وجدنا أن المورد الأول للجزائر هي الصين ، و أول زبون لها هي إسبانيا .

ومن خلال تحليلنا لوضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة المدروسة كان موجبا طول الفترة وسجل أدنى قيمة له في سنة 2014 وهذا راجع للظروف الإقتصادية الجزائرية وإنخفاض في أسعار البترول التي مر بها الإقتصاد الجزائري .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

تمهيد :

إن الجزائر كقطر من هذا العالم ، لم تبقى بمعزل عن التحولات التي شهدها العالم التجاري الدولي ،حيث شرعت الدولة مع بداية الألفية الجديدة إلى تحرير تجارتها الخارجية و توقيعها لإتفاق الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي ورغبتها في الإنضمام في المنظمة العالمية للتجارة.

وإنطلاقا من فكرة كون أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من المبادلات التجارية للسلع والخدمات ، ولما لتلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على إقتصاديات هذه الدول ، فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث يتناول المبحث الأول مراحل تحرير التجارة الخارجية ، أما المبحث الثاني تناولنا فيه تحرير التجارة الخارجية للجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية ،أما المبحث الثالث فقد خصصناه لمستقبل التجارة الخارجية الجزائرية في حال الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و أفاقها.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المبحث الأول : مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر1962-2002

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية و المتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر و العالم الخارجي حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للإستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة و لكن إبتداء من سنة 1971 إنتقلت الدولة إلى إحتكار هذا القطاع إحتكارا إداريا و تنظيميا ، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر إبتداء من 1986 و لجوءها إلى المؤسسات الدولية الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات إقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الإنفتاح الإقتصادي و التحول إلى إقتصاد السوق[1] .

المطلب الأول :مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963-1969

لقد تميزت هذه المرحلة بإتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى حماية الإقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية و تخليص البلاد من الوصاية المفروضة عليها من طرف القوى الإستعمارية وهذا بإقامة علاقات إقتصادية أوسع مع بلدان أخرى و تنشيط التجارة الخارجية ، و قد نص برنامج طرابلس المنعقد في شهر جوان 1962 على ضرورة قيام الدولة بتأميم التجارة الخارجية و الإشراف على تنظيمها بحيث يسمح هذا التنظيم للدولة من فرض رقابتها الفعلية على الواردات و الصادرات على إعتبار أن القطاع التجاري يمثل وسيلة ذات أهمية إستراتجية لتوجيه السياسة الإقتصادية و مراقبتها .[2]

ومن أجل تحقيق هذه الرقابة ، عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها :

* الرقابة على الصرف : حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة إستقرارا في سعر الصرف ، هذا الإستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الإقتصاد الوطني و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب إستثمارات كبيرة .

* الرسوم الجمركية : وفي هذا المجال تم إستحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية .

[1] فيصل بهلولي ، **التجارة الخارجية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية** ، مجلة الباحث ،عدد 11 ،2012، جامعة سعد دحلب ،البليدة ،ص112

[2] مولحسن آيات الله ، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للجزائر** ، مذكرة ماجستيرغير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2003، ص61

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

* نظام الحصص و التجمعات المهيمنة للشراء: عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء ، إستنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء :

- إعادة توجيه الواردات .

- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة .

- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل إحتياطات صرف قليلة .

ورغم هذه الإجراءات الحمائية ، إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متذبذبة بين الفائض و العجز كما يوضحه الشكل التالي :

الجدول (14) : تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال1963-1969

(الوحدة بالمليون دج)

	1963		1964		1965		1966		1967		1968		1969	
	صادرات	واردات	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
الموارد الغذائية و مشتريات أخرى	1151	766	1394	915	1138	781	931	713	579	827	643	712	929	654
الطاقة و المحروقات	2168	249	1933	35	1690	25	1819	33	2605	50	2902	62	3291	78
المنتجات الخامة	312	213	148	226	188	253	151	212	108	214	235	242	203	208
سلع التجهيز	42	609	50	548	57	537	91	615	57	691	74	1245	68	515.
منتجات نصف مصنعة	54	431	51	562	52	581	73	523	192	595	202	922	70	361.
السلع الإستهلاكية	20	1109	12	1186	20	1135	15	1057	30	807	41	841	49	065.
سلع أخرى	1	60	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	3748	3437	3588	3472	3145	3312	3080	3153	3571	3154	4097	4024	4610	981
الميزان التجاري	311		116		-167		-73		418		73		-370	

المصدر : المديرية العامة للجمارك

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الشكل (14): تطور الميزان التجاري الجزائر 1963-1969

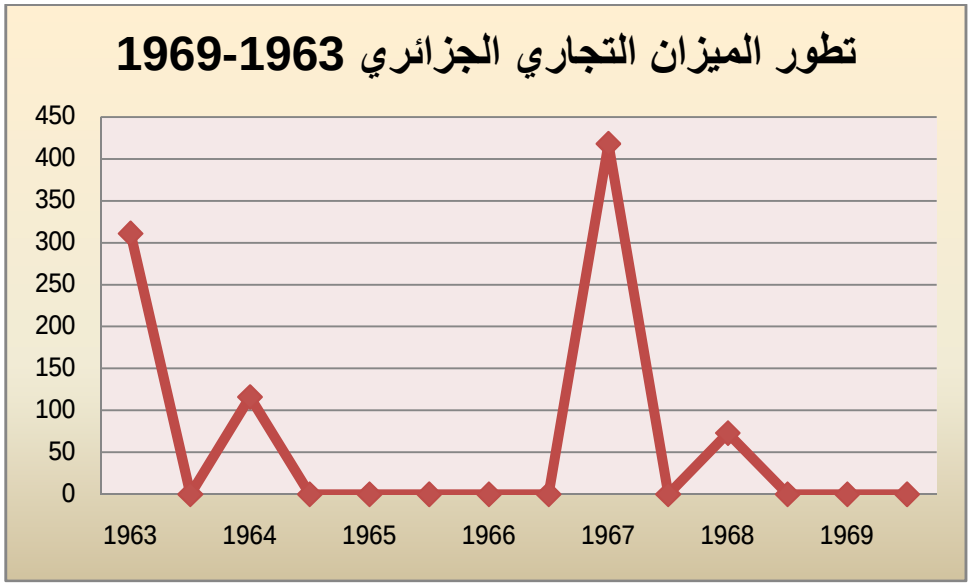

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (14)

يلاحظ من خلال الجدول(14) والشكل (14) أعلاه أن الجزائر في سنتي 1963 و 1964 سجلت فائض في الميزان التجاري وبالمقابل عرفت الجزائر عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج ، ويعود هذا العجز إلى إنخفاض قيمة الصادرات ، ويلاحظ أيضا من خلال الجدول أن أكبر عجز في هذه المرحلة كان في سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج ، ويعود هذا أساسا إلى زيادة في الواردات بشكل ملموس و خاصة من سلع التجهيز و المنتوجات النصف مصنعة و هذا تلبية لإحياجات البلاد ، ومن جهة أخرى نلاحظ أن صادرات المواد الغذائية سجلت تراجعا إبتداءا من سنة 1965 في حين أن صادرات المحروقات عرفت إزدهارا خلال نفس الفترة .

المطلب الثاني : مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970- 1989

بعد مرحلة الستينات ، جاء المخطط الرباعي (1970-1973) ليفصح عن نوايا السلطة الجزائرية إتجاه قطاع التجارة الخارجية ، حيث و إبتداءا من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه [1]، فإكتفت الدولة غداة إعلان الإحتكار بإصدار أوامر متفرقة تتضمن مؤسسات عمومية مزدوجة بصلاحية إحتكار المبادلات التجارية ، و لم تشهد فترة 1970 إلى 1973 صدور تشريع موحد يتناول تنظيم التجارة

[1] تومي صالح ، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية** ، مجلة الباحث ، العدد 4 ،2006 ، ص32

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الخارجية ، بل على العكس واصلت العمل بآليات فكرة الرقابة رغم إعلان الإحتكار [1]، ولقد كانت الأهداف المتوخاة من نظام الإحتكار هي حماية الإقتصاد الوطني وتنميته و التحكم في الميزان التجاري ، كذلك حماية الطبقة الإجتماعية[2] ، ولكن أثبتت التجربة من إعلان الإحتكار سنة 1970 و تكريسه سنة 1974 بموجب الأمر 12/74 أن المؤسسات العمومية الحائزة على سلطة الإحتكار أساءت إستغلال هذا الإمتياز و مع هذه الظروف شرعت السلطة الجزائرية في الإعداد لمشروع قانون خاص بوظيفة الإحتكار ، وهو القانون رقم 02/78 المؤرخ في 01-02-1978 و الذي أعتبر آنذاك كقانون إطار لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، لكن هناك عدة إنتقادات وجهت لهذا القانون حيث رأوا فيه أنه مجرد قيود شكلية على التجارة الخارجية دون أن يتضمن سياسة واضحة [3].

وكان هدف الدولة من وراء الإحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي و الإجتماعي و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة .

و فيما يخص تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات في هذه الفترة نوضحها في الشكل التالي:

[1] عجة الجيلالي ، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص** ،الدار الخلدونية ،ط 1 ،2007 ، الجزائر ،ص45
[2] زايد مراد ،**دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق** ،أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006،ص156
[3] عجة الجلالي ، **مرجع سابق** ، ص ،ص.117،118

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجدول(15): تطور الميزان التجاري الجزائري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال1970-1989

(الوحدة بالمليون دج)

	1970		1973		1977		1980		1985		1986		1989	
	صادرات	واردات	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
الموارد الغذائية و مشتريات أخرى	957	680	872	1218	526	3544	431	7782	281	9728	123	7261	264	.9965
التموين الصناعي	427	2422	277	3325	405	9170	476	13680	863	18517	761	16798	1711	:5197
الطاقة و المحروقات	3456	112	6206	118	23445	335	51715	854	63299	712	34003	619	68927	707
آلات وسلع التجهيز	25	1813	42	2377	2	9442	5	11324	17	12492	16	10790	510	.5786
معدات النقل و لواحقها	72	691	36	1155	17	4434	1	4176	92	5250	6	4842	371	4075
السلع الإستهلاكية	42	484	41	678	15	1601	20	2697	12	2714	26	2854	154	4191
سلع أخرى	1	3	5	5	–	4	–	6	–	78	–	50	–	151
المجموع	4981	6205	7479	8876	24410	29475	52648	40519	64564	49491	34935	43394	71937	'0072
الميزان التجاري	-1224		-1397		-5065		12129		15073		-8459		1865	

المصدر: تومي صالح ، عيسى شقبقب ، **مرجع سابق** ، ص 38

الشكل (15): تطور الميزان التجاري الجزائري 1970-1989

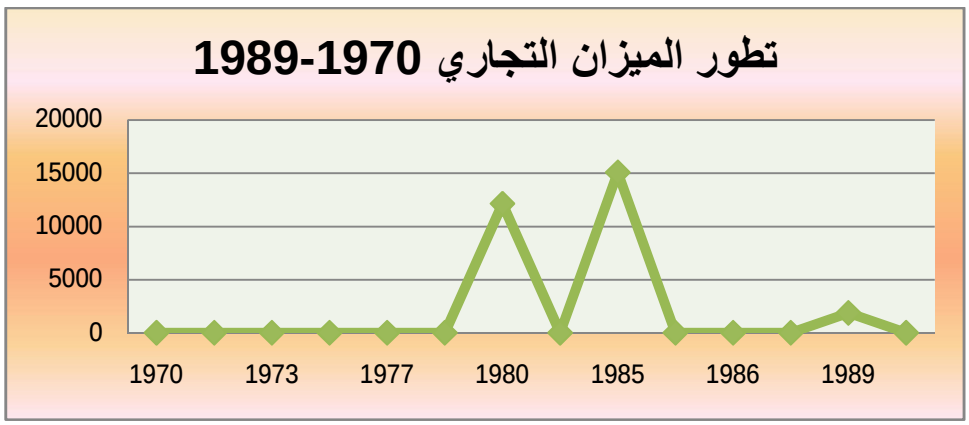

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (15)

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

يلاحظ من خلال الجدول(15) و الشكل(15) أعلاه أن واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستمر فبعدما كانت تمثل 10.95 % من مجموع الواردات إرتفعت إلى 28.49 % سنة 1989 ، مما يظهر أن الثورة الزراعية بصفة خاصة و الإصلاح الزراعي بصفة عامة لم يجدي نفعا ، ويتضح كذلك إرتفاع فاتورة إستيراد سلع التموين الصناعي و التجهيز وهذا بداية من السبعينات ، ويعود هذا الإرتفاع إلى التوجه المتبني خلال هذه الفترة ، حيث ركزت الدولة جهودها على إحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة و قطاع المحروقات ، و بهذا تكون الواردات من سلع التجهيز و المواد الأولية و نصف المصنعة تمثل 90 % من إجمالي الواردات عام 1980 .

أما عن الصادرات فإنه ينحصر في قطاع المحروقات فبعدما كانت نسبة صادرات المحروقات تمثل 69.4 % سنة 1970إرتفعت إلى 98 % عام 1985 ، هذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول و الوحيد في الجزائر من العملة الصعبة ، الأمر الذي يفسر العجز الوحيد المسجل في الميزان التجاري في عشرية الثمنينات 1986 أين تزامن إنخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي .

المطلب الثالث : مرحلة تحرير التجارة الخارجية

مع تفاقم الضغوط المالية الخارجية نتيجة تدني أسعار النفط سنة 1986 و التي أدت إلى ركود إقتصادي و تدهور ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى عدم نجاح برامج الإصلاحات الذاتية ، لجأت الدولة للتخفيف من حدة هذه الأوضاع إلى تطبيق برامج إصلاحية جذرية [1]، وأهم ما يميز هذه الإصلاحات هي أنها كانت مرحلية ، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد ، أما المرحلة الثانية فعرفت على أنها مرحلة التحرير الخالي من القيود ، و أخيرا مرحلة التحرير التام .

أ / مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية 1990-1991:

فقد تم في هذه المرحلة إتخاذ أول إجراء يوجه الإصلاحات نحو تحرير التجارة الخارجية من قبل الدولة من خلال قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 14أفريل 1990 ،الذي تضمن الإصلاحات من خلال حرية الإستثمار الأجنبي و ما يتعلق بمجال الإستيراد و التصدير .[2]

فقد تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة بالإعتماد على نمط التسيير الإقتصادي الذي ساد آنذاك حيث منحت الحكومة حقوقا للإستيراد إحتكارية إلى مؤسسات عامة معينة و تخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص

[1] عديسة شهرة ،**أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري**،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ،2008،ص11
[2] تومي صالح ، عيسى شقبقب، **مرجع سابق**، ص32

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة و كذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات ، كذلك إقصاء الوسطاء و الخواص في مجال التجارة الخارجية ، وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص)[1].

ب/ مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية 1992-1993:

لقد جاءت هذه المرحلة جراء ما إنبثق عن سابقتها من سلبيات دعت إلى مراجعة بعض الإجراءات و دفع لتدخل الدولة في السياسة التجارية ، غير أنه تدخل لا يرمي إلى إلغاء النصوص الخاصة بتحرير التجارة الخارجية ولكن بغية تأطير عمليات التجارة الخارجية لمعالجة القرارات السابقة المتعلقة بالتمويل و النقد الأجنبي و ضبط مجال نطاق الواردات ، التي أثرت سلبا على الدين الخارجي و العملة الصعبة فكانت الإجراءات التالية :

إصدار التعليمة 625 المؤرخة في 18أوت 1992 من أجل وضع إطار تنظيمي لعمليات التجارة الخارجية يستهدف بالخصوص :

- تعيين معايير و نظام أولويات واضحين لحصول على العملة الصعبة .

-إدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر .

- حماية الإنتاج الوطني .

- تشجيع مختلف العمليات التجارية شريطة أن لا تجر معها مزايدة من المديونية .

- وضع حد لمشكل التمويل الخارجي و التسيير المحكم لوسائل الدفع الدولية و أولويات الحصول على العملة الصعبة .

ولتحقيق الأهداف المذكورة تم إنشاء لجنة خاصة لمتابعة عمليات التجارة الخارجية AD-HOC (لجنة تضم ممثلين عن بنك الجزائر ،وزارة الخارجية و وزارة الصحة يرأسها وزير التجارة) في 29 نوفمبر 1992 مكلفة بمتابعة العمليات التجارية يكمن دورها في إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إستعمال عقلاني للموارد المالية و المتعلقة بالحصول على تمويل .

[1] شهر زاد زغيب ، ليلى عيساوي ، **آفاق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة العلوم الإنسانية العدد04، 2003 ، جامعة بسكرة ،ص-ص.83-85

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

عرفت هذه التعليمة إنتقادات الكثير من المتعاملين و الإقتصاديين والتي تمثلت في :

– المعاملة التميزية للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص ،من حيث تخفيض الإعتمادات المالية الموجهة للإستيراد .

– ضغط الواردات إلى أقصى حدودها ما جعلها في صورة أنها تعليمة تعبر عن إجراءات إقتصاد حرب ، ولذلك لطبيعة التقييد المتطرف في إجراءات تنظيم التجارة الخارجية .

و بالتالي فمن خلال هاته الإجراءات التي أصدرتها الدولة ، نجد أنها تعود بالسياسة التجارية إلى مرحلة الرقابة ، إلا أنه لم تستطع الدولة تجسيد إجراءاتها ، نتيجة الأزمة الإقتصادية بالإضافة إلى ندرة الموارد المالية ، ما جعلها تعيد النظر في طبيعة الإجراءات المتخذة بما يخدم المصلحة داخليا و بما يفرضه عليها الواقع خارجيا ، متجهة نحو التحرير التام للتجارة الخارجية.[1]

ج/ مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (إبتداءا من 1994) :

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج الإصلاح الإقتصادي و إتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للإنفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع و الخدمات الأجنبية و كذلك دخول رؤوس الأموال و بالتالي أصدرت الحكومة التعليمة رقم 94–13 بتاريخ 12 أفريل 1994 و التي تأكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر و منذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة ، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91–73 يمكنه ممارسة نشاط الإستيراد و تبعا للتعليمة 94–13 أصدر بنك الجزائر الذي أعطى مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من الإقتصاد الريعي[2] .

و فيما يخص تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات في هذه الفترة نوضحها في الشكل التالي:

الجدول (16) : تطور الميزان التجاري الجزائري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال1990–2002

(الوحدة بالمليون دج)

[1] برايس خليفة ، **دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2013، ص،ص.61،62

[2] محمد راتول ، **تحولات الإقتصاد الجزائري** ، مجلة علمية ، العدد23 ،2001، ص49

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

	1990		1993		1994		1998		1999		2001		2002	
	صادرات	واردات	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
الموارد الغذائية و مشتريات أخرى	450	16907	2265	47555	1159	93515	20022	1454132	20172	145866	22205	1699922	2044803	33038
التموين الصناعي	2216	26867	8077	98353	10791	164998	183729	1634148	2168853	1781866	442620	2440984	2966147	490298
الطاقة و المحروقات	118600	840	227782	2679	307230	1762	5666161	68694	8112665	98702	14289681	102714	108898	14418715
آلات وسلع التجهيز	547	26415	356	40367	434	49592	8833	1279809	29418	1526764	26646	1935360	2473901	34452
معدات النقل و لواحقها	107	11707	38	12236	72	24429	2356	617664	16810	683441	19244	820505	1135285	18128
السلع الإستهلاكية	187	3980	695	3535	520	4881	7655	469089	9246	560413	2961	648556	838489	17287
سلع أخرى	172	302	1	310	-	1005	-	49	-	679	-	583	2875	-
المجموع	122279	87018	239214	205035	320206	340142	5888756	5523586	8405165	1454866	14803358	7648624	9570398	15011919
الميزان التجاري	35261		34517		-15804		36517		229843.5		715473.4		544152.1	

المصدر : تومي صالح ، عيسى شقبقب ، **مرجع سابق** ، ص 38

الشكل (16): تطور الميزان التجاري 1990-2002

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

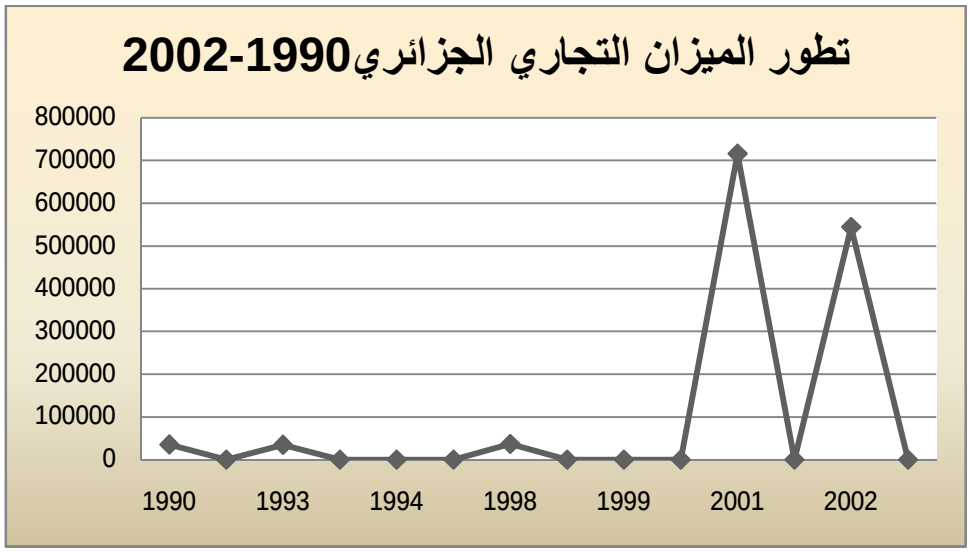

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (16)

يلاحظ من خلال الجدول (16) و الشكل (16) أنه رغم الزيادة الملفتة للإنتباه في الواردات بداية من 1990 إلا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا إلا في سنتي 1994 و 1995 ويعود هذا العجز إلى إنخفاض أسعار البترول و رفع القيود عن الإستيراد ، ما يمكن تسجيله أيضا هو الإرتفاع الكبير للصادرات بداية من 2000،حيث أن إرتفاع سعر البترول من 17.9 دولار سنة 1999 إلى 28.5 دولار سنة2000 نتج عنه زيادة في الصادرات ب 50.7% .

أما فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات و الواردات ، ومع إنفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية ، تضاعفت الكميات المستورد من كل فئة ، فلقد إرتفعت المنتوجات الغذائية بنسبة 54.78% في سنة 1991 مقارنة بسنة1990 ومنتوجات التموين الصناعي بنسبة 53.14 % مقارنة بنفس السنة ، أما عن الصادرات و نظرا لغياب صناعة وطنية تنافسية ، بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات ، في حين نسجل تذبذبا في صادرات المواد الغذائية ناتج عن تذبذب في الإنتاج الزراعي [1].

وفي المقابل لقد أشارت بعض الدراسات فيما يخص درجة الإنفتاح الإقتصادي إلى أن الجزائر قد حسنت من مراكزها مقارنة بفترة ما قبل التسعينات فقد أشارت دراسات GILLE GARCIAأحد خبراء البنك العالمي أجريت سنة 2002 إلى أن :

[1] تومي صالح ،عيسى شقبقب ، **مرجع سابق** ، ص33

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

*مؤشر الحرية الإقتصادية في 2002 وضع الجزائر في المرتبة 11 من أصل 20 دولة عربية و المرتبة 94 ضمن 161 دولة .

* المؤشر المركب للمخاطر القطرية جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة من أصل 16 دولة عربية و المرتبة 70 من أصل 142 دولة .[1]

المطلب الرابع : دوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر ، و إنما فرضها التحول نحو إقتصاد السوق ، وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الإشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع ،فقد عرف الإقتصاد الوطني في ظل سياسة الإحتكار التي طبقتها الدولة ظاهرة الندرة مست السلع ذات الإستهلاك الواسع و السلع الوسيطية المستعملة من طرف المؤسسات العامة و الخاصة ذات الطابع الإقتصادي ، فالإقتصاد لم يتمكن من تحقيق الإستقلالية المنشودة ، بل على العكس زاد التبعية نحو الخارج ، كما إنتعشت ظاهرة الإقتصاد الموازي ، مما أكد للدولة فشل نظام الإحتكار ، ودفع بها إلى التفكير في أسلوب جديد يحقق الإستقرار الإقتصادي والذي تمثل في إنسحاب الدولة من الحقل الإقتصادي و إكتفائها بلعب دور السلطة الضابطة المقيدة ، وإلغاء سياسة الإحتكار و الإنفتاح نحو الخارج ،و من أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى التحرير نجد أسبابا داخلية و أخرى خارجية منها :

أ- الأسباب الخارجية :

- التحولات الإقتصادية العالمية : و التي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة ، إضافة إلى النمو الهائل للإقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وإنعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات و الإتصالات و إختلال توزيع الثروات بين الفقراء و الأغنياء .
- إنهيار الإتحاد السوفياتي : و ذلك سنة 1989 ، وتوحيد الألمانيتين سنة 1990، أحدث صدمة على العالم عامة ، وعلى الجزائر خاصة ، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الإقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي ، والذي فرض سياسته الإقتصادية على العالم بأسره .

[1] موسى رحماني ، عاشور فلة ، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات**، 09/08 مارس 2005، جامعة بسكرة ، ص66

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

- الأزمة البترولية لسنة 1986: إن إعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95 % من إيرادات الصادرات و 60 % من إيرادات الميزانية أحدث أزمة حقيقية عندما إنخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 ، إضافة إلى إنخفاض سعر صرف الدولار – عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات – حيث وصل هذا الإنخفاض إلى 5 دولار سنة 1986بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985 ، فوقع الإقتصاد الجزائري في الأزمة .

ب – الأسباب الداخلية :

- أزمة المديونية : إن المخططات التنموية التي إتبعتها الجزائر و القائمة أساسا على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهظة لتجسيدها ، وبالتالي قامت الدولة بإستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط ،إلا أن سوء إستعمال هذه القروض في معظم الحالات ،أدى إلى فقدان التوازن في الإستثمار ، وتطور الديون و معدل خدماتها التي إستنزفت الجزء الأكبر من الإحتياط من الذهب و العملات الأجنبية ، من جهة و النمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير ، من جهة ثانية ، كلها عوامل أدت إلى تصعيد الأزمة إضافة إلى إنخفاض معدلات النمو ، عجز الجزائر عن الإستيراد ، وتدهور مستويات الإنتاج و الإستثمار و التوظيف ، فقد كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون بالعملة الصعبة التي غالبا ما أبرمتها بإستخفاف مع المؤسسات الدولية حسب الجدول التالي :

الجدول(17): تطور المديونية الجزائرية في الجزائر الفترة (1990–1998)

الوحدة :بالمليار دولار أمريكي

السنوات / الديون	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة و طويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.561	31.222	30.473

المصدر : زير مي نعيمة ، **مرجع سابق** ، ص139

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الشكل (17): تطور المديونية الجزائرية 1990–1998

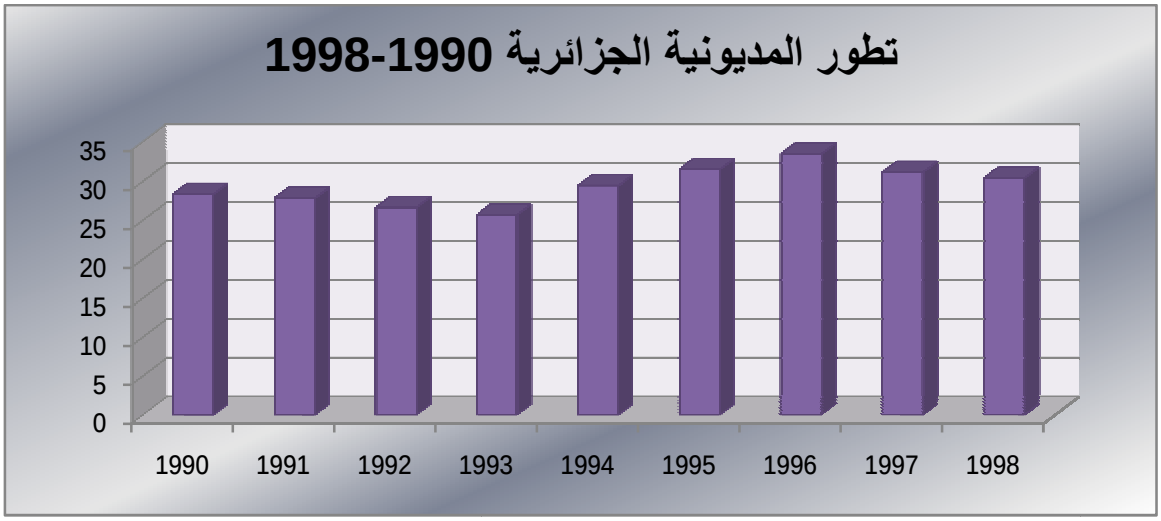

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (17)

نلاحظ من الجدول(17) و الشكل(17) أن الديون تراجعت بحوالي 750مليون دولار أمريكي لتصل إلى 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار دولار بين سنتي 1997و 1998 ، فإن إنهيار أسعار البترول وتراجع مداخليه أفرز إرتفاع في خدمات الديون ، إضافة إلى تراجع الديون المتوسطة و طويلة الأجل ، إذ بلغت سنة 1998 حوالي 30.26 مليار دولار عام 1997، في حين إرتفعت في نفس الفترة قيمة الديون قصيرة الأجل إلى 212 مليون دولار مقابل 162 مليون عام 1997 .

- عجز الميزان التجاري : يتكون الميزان التجاري من الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات ، ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات ، حيث أن إرتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات من جهة و إلى زيادة القدرات الإستثمارية في الإقتصاد الوطني من جهة ثانية ، فبذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات ، ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الإقتصادي للدولة ، فنجد أنه منذ سنة 1967 ، كان الميزان التجاري الجزائري في حالة عجز دائم ، لكنه عرف تغيرات في سنة 1979 ،حيث سجل فاضا خلال سنوات متتالية غلى غاية 1985السنة التي عاود فيها العجز .
- التضخم : يشكل التضخم أحد أهم المظاهر الإقتصادية التي إتسمت بها معظم الإقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية ، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم و التأثير ، فتعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في إقتصاديات الدول ، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها خاصة و أنها عرفت معدلات مختلفة للتضخم في هذه الفترة مثلما يوضحه الجدول التالي[1] :

[1] زير مي سلامة، **مرجع سابق** ، ص-ص.137-140

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجدول (18): التضخم في الجزائر من الفترة (1980–1989)

الوحدة (%)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم %	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3

المصدر : زير مي نعيمة ، **مرجع سابق** ، ص140

الشكل (18): التضخم في الجزائر 1980–1989

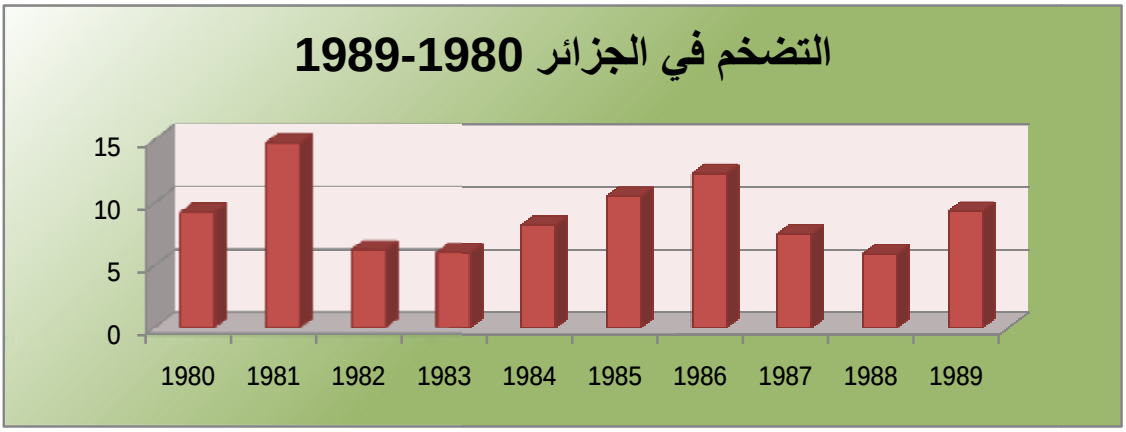

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (18)

المبحث الثاني : تحرير التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأوروجزائرية

إن إتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر بمدينة فالنسيا الإسبانية في أفريل 2002 يعتبر تحديا للتجارة الخارجية الجزائرية وذلك من خلال تنويع الأسواق و التنافسية أو تنويع المنتجات ، فالتطلع إلى أفاق مستقبلية من خلال هذا الإتفاق يتطلب وضع مخطط طموح وفعال لإعادة هيكلة المؤسسات وضرورة تبني برنامج إستثماري لتمكنها من الصمود أمام صدمة الإنفتاح وتقوي وجودها على مستوى الأسواق الخارجية .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

المطلب الأول : المحاور الرئيسية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

يرتكز إتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و الجزائر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين فضلا عن إهتمام واضح بأبعاد سياسية و إجتماعية و ثقافية و أمنية ، ونورد فيما يلي أهم المحاور التي شملتها الإتفاقية مع التركيز على الجانب الإقتصادي :

1- المحور السياسي و الأمني :ويتضمن المبادئ و القواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي و الأمني و تسعى الإتفاقية التوصل من خلال الحوار المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وخاصة تلك المرتبطة بالسلام و الأمن و الديمقراطية و التنمية الإقليمية .

2- التنقل الحر للسلع : تقوم المجموعة الأوروبية و الجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا و خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد ، إعتبارا من تاريخ دخول الإتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الإتفاقية و طبقا لأحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة لسنة 1994، وغيرها من الإتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالإتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة .

هذا الإتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة إتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل إحدى الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص بإتفاق الشراكة و في إطار هذه الإتفاقية :

- تلغى التقييدات الكلية و الإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات و الواردات في المبادلات بين الجزائر و المجموعة الأوروبية عند بدء سريان الإتفاق .
- لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند إستيراد أو تصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة و الجزائر و لا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الإتفاق .
- عند إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوروبية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الإنضمام و إذا أجري تخفيض على الجميع بعد الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم العمل بالمعدل المخفض.

3- تجارة الخدمات : تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها و ممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها إبتداءا من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ كما تمنح المجموعة الأوروبية و دولها الأعضاء لممولي الخدمات و الشركات

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظاما مماثلا ، وفيما يخص قطاع النقل البحري و في إطار النشاطات التي تمارسها الشركات البحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف و سائله التي تشمل جزء بحريا يرخص كل طرف بإنشاء و إستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الآخر على إقليمه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركاته أو فروعه و يمتنع الطرفان عن إتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط إنشاء شراكتهما أو إستغلالها أكثر تقييدا مما كانت عليه في اليوم الذي يسبق تاريخ توقيع هذا الإتفاق ، كما يلتزم الطرفان بالتطبيق الفعلي لمبدأ الدخول الحر للسوق و التجارة الدولية على أساس تجاري .

4 – التعاون الإقتصادي : يهدف التعاون في المجال الإقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الإقتصادية و الإجتماعية و المستديمة ، وفي هذا الإطار يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الإقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة في إطار الشراكة ، ويعطي التعاون الأولوية للقطاعات الكفيلة بتقريب الإقتصاد الجزائري و إقتصاد المجموعة و بالأخص الإقتصاد الذي يولد النمو و مناصب الشغل ، والعمل على تحرير المبادلات بين الجزائر و المجموعة .

ويعمل على تشجيع التكامل الإقتصادي بين الدول المغاربية و ذلك بتنفيذ كل تدبير من شانه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات ، كما تشجع الإتفاقية في هذا المجال التعاون العلمي و التقني و التكنولوجي الذي يهدف إلى إقامة روابط دائمة بين المجموعات العلمية لكلا الطرفين و تعزيز قدرات البحث في الجزائر و تحفيز الإبتكارات التكنولوجية و تبادل الخبرات .

* البيئة : تهدف الإتفاقية إلى تعزيز التعاون في مكافحة تردي البيئة و التحكم في التلوث و الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف ضمان التنمية المستدامة .

* التعاون الصناعي و ترقية و حماية الإستثمارات : و يهدف التعاون إلى :

– ترقية الإستثمار المباشر و الشراكة الصناعية بالجزائر .

– دعم الجهود الرامية إلى تحديث و إعادة هيكلة الصناعة الغذائية و الزراعية للقطاع العام و الخاص .

– تشجيع و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وضع إجراءات منسقة و آليات للإستثمار المشترك .

– تشجيع تنمية بيئة ملائمة للمبادرة الخاصة بهدف تحفيز و تنويع المنتجات المخصصة للأسواق المحلية و التصدير .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

– تثمين الموارد البشرية و القدرات الصناعية للجزائر و المساهمة في تنمية تصدير المنتجات المصنعة.

– مرافقة إعادة الهيكلة للقطاع الصناعي ببرنامج التأهيل بهدف إنشاء منطقة تبادل حر من أجل تحسين قابلية المنتجات للمنافسة .

– المساعدات التقنية لأعمال ترقية الإستثمارات الوطنية و الأجنبية و العمل على حمايتها و وضع إطار قانوني لتشجيعها .

* الخدمات المالية : يهدف التعاون إلى تحسين الخدمات المالية و تطويرها من خلال دعم الإصلاح المصرفي و المالي بالجزائر و العمل على تطوير السوق المالية فيها و كذا تبادل المعلومات حول التنظيمات و الممارسات المالية و أعمال التكوين .

* الزراعة و الصيد البحري : يهدف التعاون إلى تحديث و إعادة هيكلة قطاعات الزراعة و الغابات و الصيد البحري من خلال دعم السياسات الهادفة إلى تنمية الإنتاج و تنويعه و تحقيق الأمن الغذائي .

*النقل : يهدف التعاون إلى دعم التعاون إلى دعم إعادة هيكلة النقل و تحديثه و تحسين تنقل المسافرين و السلع و تطبيق مقاييس الإستغلال المماثلة لتلك المعمول بها في المجموعة .

* الطاقة و المناجم : حيث تهدف الإتفاقية إلى تطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية و الأوروبية في نشاط التنقيب و الإنتاج و التحويل و التوزيع و خدمات الطاقة و المناجم و دعم جهود إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لقطاع الطاقة و المناجم مع ضرورة التأهيل المؤسساتي و التشريعي التقني والتكنولوجي من أجل تحضير هذه المؤسسات للدخول في إقتصاد السوق .

* السياحة و الصناعة التقليدية : تؤكد المادة62 من الإتفاقية على ضرورة تعزيز تبادل المعلومات حول التدفقات و السياسات الخاصة بالسياحة وتحفيز تبادل الخبرات قصد تنمية متوازية المعلومات حول التدفقات و السياسات الخاصة بالسياحة و تحفيز تبادل الخبرات قصد تنمية متوازية و مستديمة للسياحة و كذا تكثيف أعمال التكوين في مجال تسيير الفنادق و الحرف الخاصة بالسياحة و الصناعات التقليدية و دعم الخوصصة في هذا القطاع .

*التعاون في المجال الجمركي : يهدف التعاون إلى ضمان إحترام نظام التبادل الحر من خلال تبسيط عمليات المراقبة و الإجراءات الجمركية و تطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة مع إمكانية

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الربط بين أنظمة العبور التابعة لكلا الطرفين دون الإخلال بأشكال التعاون الأخرى المنصوص عليها في هذا الإتفاق لا سيما من أجل مكافحة المخدرات و تبييض الأموال[1] .

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي 2000-2014

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة الأوروجزائرية وتطور الميزان التجاري خلال هذه الفترة و إنعكاس الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري الجزائري.

أولا : تحليل تطور الميزان التجاري في ظل الشراكة الأوروجزائرية

يبين الشكل التالي تطور الميزان التجاري مع الإتحاد الأوروبي :

الجدول (19): تطور الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي 2000-20014

(الوحدة :مليون دولار أمريكي)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الميزان التجاري	8536	6441	5368	6549	7299	14338	17021	12406	20261	2414	7305	12691	13464	14191	11026

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على: (WWW.MINCOMMERCE.GOV.DZ / WWW.ONS.DZ)

ويمكن ترجمة الجدول(19) في الشكل التالي :

الشكل(19) :الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة الأوروجزائرية

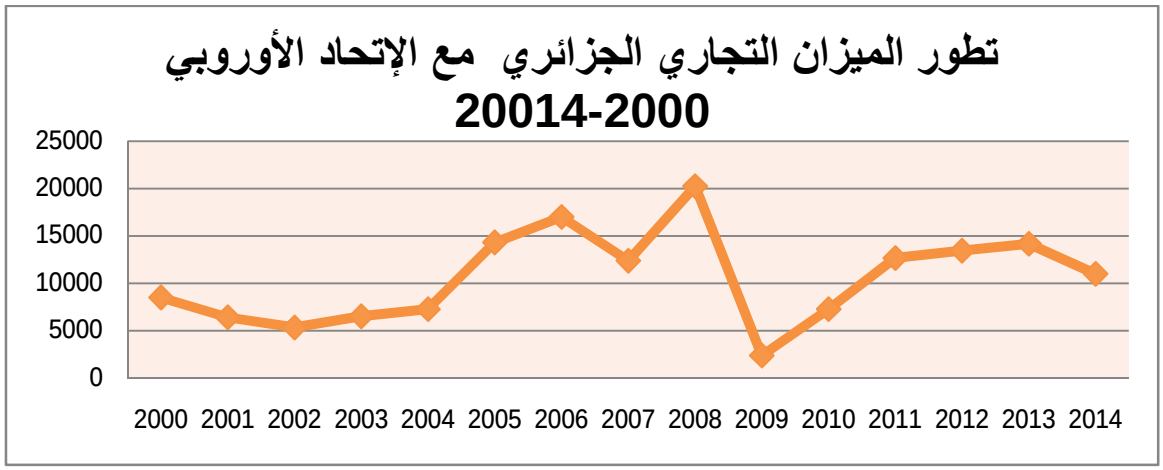

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (19)

[1] مفتاح صالح و بن سمينة دلال ،**إتفاق الشراكة الاوروجزائرية (الدوافع ،المحتوى، الأهمية)** ، الملتقى الدولي حول أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،13-14 نوفمبر2006، ص-ص .2-6

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

يلاحظ من خلال الجدول(19) و الشكل(19) أن منذ توقيع الجزائر للشراكة مع الإتحاد الأوروبي في سنة 2002 ، عرف الميزان التجاري الجزائري إرتفاع ملحوظ في رصيده فبعدما كان رصيد الميزان التجاري في سنة 2002 يعادل 8536 مليون دولار ، فقد تزايد ليصبح في سنة 2006 قيمة 17021 مليون دولار ، وفي سنة 2007 إنخفض بشكل نسبي ليصل 12406 مليون دولار ثم عاود الإرتفاع في سنة 2008 ليبلغ أقصى قيمة سجلها الميزان التجاري بقيمة 20261 مليون دولار ، وفي سنة 2009 ونتيجة للأزمة المالية العالمية و إنخفاض أسعار البترول شهد الميزان التجاري الجزائري إنخفاض كبير بلغت قيمة الميزان التجاري في تلك السنة 2414 مليون دولار و هي أسوأ مرحلة مر بها الميزان التجاري خاصة والإقتصاد الجزائري عامة خلال تلك الفترة ، وفي سنة 2010 عاود رصيد الميزان التجاري في الإرتفاع ليبلغ سنة 2013 قيمة 14191 مليون دولار ،و في سنة 2014 تراجع رصيد الميزان التجاري نسبيا ليبلغ11026 مليون دولار وهذا بسبب الظروف الإقتصادية التي مرت بها الجزائر وتراجع في أسعار النفط .

ثانيا: إنعكاس الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري الجزائري

إن إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي يؤثر على الواردات من خلال رفع الدعم للسلع مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية و الضرورية و التي لا تناسب القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين ، ويكون أثر الإرتفاع أكثر حدة فيما يخص المنتجات الزراعية .

و عموما فإن عملية إصدار الأورو يمكن أن يؤثر بشكل محسوس على زيادة حجم الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة للإعتبارات التالية[1] :

– زيادة إهتمام أوروبا بالسوق الجزائرية في السنوات الأخيرة عن طريق إقامة شركات معها و التطلع إلى إقامة المنطقة الحرة .

– إمكانية إنخفاض قيمة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي نتيجة زيادة المنافسة داخل منطقة الأورو .

– الإستفادة من شفافية الأسعار داخل الإتحاد النقدي ، حيث سيمكن الموردين من مقارنة الأسعار داخل منطقة الأورو بسهولة كبيرة نظرا لوجود عملة موحدة ، و بالتالي التمكن من إختيار العملات داخل المنطقة النقدية دون القيام بمقارنة الأسعار بين العملات الأوروبية التي إختفت بحلول اليورو كعملة أوروبية موحدة ، وبالتالي فإنه من الضروري الإستفادة من فرصة تدهور أسعار صرفه إتجاه العملات الأخرى ، و الذي سيؤدي تلقائيا إلى إنخفاض الأسعار داخل الإتحاد الأوروبي و بالتالي المواد المستوردة نحو الجزائر و

[1] عديسة شهرة ، **مرجع سابق** ، ص77

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

بالتالي إستفادة المستهلك الجزائري ما لم تتدخل ظروف غير إقتصادية و التي يعاني منها الإقتصاد الوطني مثل المنافسة غير النزيهة بين المستوردين الجزائريين و عنصر الإحتكار من طرف بعض المستوردين .

أما فيما يخص الصادرات فالتأثير ليس بنفس الحجم المتوقع على الواردات ، لكون أغلب الصادرات مسعرة بالدولار الأمريكي و لكن الأمر سيختلف في المدى الطويل لإحتمال فك العلاقة بين الدولار الأمريكي و أسعار النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا و اليابان وهذا سيؤثر على الصادرات الجزائرية بإعتبار أن الجزائر ضمن الدول المنتجة و المصدرة للنفط وبصفة عامة فإن عملية إطلاق اليورو سيمكن الجزائر من تنمية التبادل التجاري بينها و بين المجموعة الأوروبية [1].

المطلب الثالث : إجراءات التفكيك الجمركي وإقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية

تقوم منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي على جملة المبادئ و المتمثلة بإختصار في :

* مبدأ المعاملة بالمثل : أي تحرير المبادلات التجارية بين الطرفين وفق مبدأ المعاملة بالمثل .

* مبدأالتدرج : وهو بغية تمكين الطرف الجزائري من الإستعداد أكثر لعملية الإنضمام لمنطقة التبادل الحر والتي تكون في سنة 2017 و التي تم تمديدها إلى سنة 2020 .

* مبدأ المرونة و التكيف : أي التكييف وفق المتطلبات الإقتصادية التي يفرضها على الطرفين .

لقد تضمن محور إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية مسألة التنقل الحر للسلع و هذا بتبيان إجراءات حرية تنقل السلع سواء الصناعية أو الزراعية مع تحديد كيفية تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر .

1- **المنتجات الصناعية** : ويتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين و الخاصة بالفصول 25-97 من المدونة المنسقة للإتحاد الأوروبي و التعريفة الجمركية الجزائرية بإستثناء بعض المنتجات والمتمثلة في السلع الحساسة كالسلع النسيجية و الملابس .

- بالنسبة للمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الإتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية و من الرسوم التي لها أثر مكافئ و كذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مماثل بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ .

[1] عديسة شهرة ، **مرجع سابق** ،ص،ص.77،78

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

– بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الإتحاد الأوروبي سيتم تحريرها من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل دون أي قيم كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي ، وقد صنفت إلى ثلاث أصناف من القوائم تحدد تعاملاتها الجمركية كما يلي[1] :

القائمة الأولى : وتضم المواد الأولية (التشغيل) و سلع التجهيز الغير منتجة محليا و التي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ إبتدأ من 1 سبتمبر 2005 ، و التي يبلغ عدد المنتجات التي تحويها 2075 منتوج و هي تمثل 25% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي ، وتتمتع هذه المنتجات بحماية جمركية ضعيفة تتراوح بين 5% إلى 15% وهي موزعة على النحو التالي : 2014 منتوج تشغيل ، و37 منتج تجهيز ، و 24 منتوج نهائي موجه للإستهلاك .

القائمة الثانية : تمثل 35 % من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي و هي تشكل أساسا من سلع التجهيز الصناعية و المواد الوسيطية ب 6 سنوات من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ، بمعدل يتراوح ما بين 10% و 20% لكل سنة ، بمعنى أنه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة في سنة 2017، مع العلم أن هذه القائمة تضم 1100 منتوج صناعي موزعة عل النحو التالي : 52 منتوج تشغيل و 912 منتوج تجهيز ، 136 منتوج موجه للإستهلاك .

القائمة الثالثة : وهي المنتجات الحساسة و تتمثل في المنتجات الصناعية و التي تنتج محليا و تتميز بحماية جمركية عالية و هي تمثل 40% من الواردات الجزائرية و تتشكل أساسا من المنتجات الصناعية المستوردة ، كما يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال الفترة الإنتقالية ب 12 سنة ، وتبدأ العملية بعد مرور سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ و بمعدل سنوي يتراوح ما بين 5% إلى 10 % أي أنه بحلول سنة 2017 يتم التحرير الشامل لقائمة هذه المنتجات و التي تضم 1964 منتوج موزعة كما يلي : 262 منتوج التشغيل و 292 منتوج تجهيز و1410 منتوج نهائي موجه للإستهلاك .

ويمكن تلخيص رزنامة التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الأوروجزائرية وفق القوائم الثلاث التي إتفق الطرفين عليها من خلال الجدول التالي:

[1] أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية و الإقتصادية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة ، 2014-2015 ،ص–ص . 165-170.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجدول(20) : رزنامة عملية التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الأوروجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين

السنوات	القائمة الأولى		القائمة الثانية		القائمة الثالثة	
	معدل التخفيض الجمركي	معدل تخفيض الضرائب و الرسوم من الحق القاعدي	معدل التخفيض الجمركي	معدل تخفيض الضرائب و الرسوم من الحق القاعدي	معدل التخفيض الجمركي	معدل تخفيض الضرائب و الرسوم من الحق القاعدي
2005	%100	100%	-	-	-	-
2006	0	0	-	-	-	-
2007	0	0	20%	80%	10%	90%
2008	0	0	10%	70%	10%	80%
2009	0	0	20%	60%	10%	70%
2010	0	0	20%	40%	10%	60%
2011	0	0	20%	20%	10%	50%
2012	0	0	20%	0%	10%	40%
2013	0	0	0%	0%	10%	30%
2014	0	0	0%	0%	10%	20%
2015	0	0	0%	0%	10%	10%
2016	0	0	0%	0%	5%	5%
2017	0	0	0%	0%	5%	0%
في سنة 2017 يتم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين						

المصدر : أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية و الإقتصادية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة ، 2014-2015 ،ص–ص . 165-170.

2- المنتجات الزراعية و الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة : على عكس المنتجات الصناعية التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملا في إطار مطقة التبادل الحر ، إن تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة فسيكون جزئي و تدريجي ، وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها و فق نظام الحصص ، ويمكن توضيح التسهيلات الممنوحة من قبل كل طرف للمنتوج الزراعي الوارد إلى الطرف الآخر من خلال الجدول التالي :

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجدول(21) : التسهيلات الممنوحة للسلع الزراعية بموجب إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

السلع الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية	المنتجات الزراعية المصدرة إلى الإتحاد الأوروبي
1 . منتجات الصيد البحري : الواردة من البتروكول رقم 4 من الإتفاقية و التي تبلغ 88 منتوج و تتمثل التسهيلات التي تخضع لها في إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتوج أوروبي و تخفيض 25 % من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتوج حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5 % بدلا من 30 % الذي كان مفروض عليها من قبل . 2 . المنتجات الزراعية : المدونة في البتروكول رقم 2 من الإتفاقية و التي تشمل على 114 منتوج فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20 % و100% و لكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين . 3 . المنتجات الزراعية المحولة : ترد هذه المنتجات في البروتوكول رقم 5 من الإتفاقية في قائمتين رئيسيتين حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية إذ تستفيد من إلغاء الرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل يتراوح ما بين 20% إلى 100% و التي تتضمن 50 منتوج منها 28 منتوج خاضع لرسم قدره 30% و 16 منتوج خاضع لرسم قدره 15% أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الإنتقالية .	1 . منتجات الصيد البحري : الواردة في البروتوكول رقم 3 من الإتفاقية تستفيد من إعفاء كلي من الرسوم الجمركية و كذا بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات ، دقيق السمك ، ...). 2. المنتجات الزراعية : المدونة في البوتوكول رقم 1 من الإتفاقية فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح بين 20% و100% و لكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين . 3 . المنتجات الزراعية المحولة : فقد تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم و هي : القائمة الأولى : تتضمن 163 منتوج يستفيد من إلغاء كامل الرسوم الجمركية و من دون قيود كمية . القائمة الثانية : تتضمن 8 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية و مشتقات الحليب التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها و هذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل : عجائن غذائية 2000 طن ، كسكسي 2000 طن ، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500 طن . القائمة الثالثة : تتضمن 144 منتوج التي يتم فيها تخفيض جزئي أو كلي للرسوم الجمركية المفروضة عليها .

المصدر : أنفال نسيب ،**مرجع ، سابق** ،ص169

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

3- تجارة الخدمات : أما فيما يتعلق بتجارة الخدمات وبما أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن إتفاق الشراكة ينص على صيغة إنتقالية يلتزم بموجبها الإتحاد الأوروبي منح الجزائر الإستفادة من إلتزامات دول الإتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الإتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل إلتزام الجزائر بمنح الإتحاد الأوروبي الإستفادة من مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، و بعد إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فسوف يتم التفاوض مجدد حول إتفاق إندماج وتحرير المبادلات الخاصة بالخدمات بصورة متبادلة وفق إتفاقية الجات [1].

المطلب الرابع : شروط نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائرية و آفاق و توجهاتها المستقبلية

أولا : شروط نجاح إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

إن إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي يفترض توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات منها ضرورة تأهيل الإقتصاد كما ونوعا و بالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد إكتسابها المردودية و النجاعة لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية ومن شروط النجاح ما يلي :

* دعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : شرعت اللجنة الأوروبية في برنامج طموح في الجزائر يهدف إلى رفع و تطوير المؤسسات و الصناعات يصبو هذا لبرنامج إلى رفع مستوى المنافسة و تجسيدها في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بما يسمح لها بالتأقلم و متطلبات إقتصاد السوق و تسهيل الوصول إلى المعلومة و المتعاملين و رؤساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

*تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة : من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير و لتحفيز العرض على المدى المتوسط و خاصة في القطاعات التصديرية و السماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا .

* تقوية و إصلاح النظام الضريبي : لتعويض الإنخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات الجمركية على السلع القادمة من الإتحاد الأوروبي .

[1] أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية و الإقتصادية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة ، 2014-2015 ،ص – ص . 165-170

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

*تخفيف الدين الخارجي : إذ أن وجود دين خارجي كبير يؤدي إلى تعقيد التصحيح الإقتصادي الكلي ، كما يقلل من إحتمالات جذب المستثمرين ، ويرجع هذا إلى أن خدمة الدين المرتفعة تفرض عبئ ثقيلا على الموازنة و ميزان المدفوعات .

*زيادة التوجه نحو السوق: مع تحرير أسواق الإنتاج و السلع المحلية لتسهيل نقل الموارد و سرعة الإستجابة إلى تغيرات الأسعار و يتضمن ذلك على وجه الخصوص تحديد القواعد التنظيمية المطبقة على الإستثمار الأجنبي المباشر و قطاع الخدمات .

* الخوصصة و إصلاح القطاع العام : لضمان سرعة الإستجابة في الإنتاج و قطاعات التجارة و في الإقتصاد إلى أوضاع السوق مما يساهم في زيادة الكفاءة الإقتصادية العامة و المدخرات بالإضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص في الإقتصاد .

* التوفيق بين المعايير و الإجراءات الجمركية و الإحصائية و تنظيم السوق و سياسة المنافسة و آليات الإستثمار [1].

ثانيا : الآفاق و التوجهات المستقبلية للشراكة الأوروجزائرية

إن إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي يتم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا وماليا ، مكون من 15 دولة صناعية (زائد 10 دول من أوروبا الوسطى و الشرقية) مستوى دخل الفرد فيها مرتفع ، وسوق كبير و إنتاج وفير متنوع وذو جودة عالية و قدرة تنافسية كبيرة ، تطبق سياسة زراعية مشتركة تتمتع بحماية كبيرة ، وبلد صغير مختلف ، يعتمد على إنتاج و تصدير وحيد هو المحروقات (حوالي 97 % من إجمالي الصادرات) لا تشتغل طاقته الإقتصادية إلا بأقل من50 % تابع للإتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارته الخارجية ، بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 5% من تجارة الإتحاد الأوروبي ، بلد ليس له بعد إقتصادي مغاربي أو عربي يشكل عمقه الإقتصادي و قوته التفاوضية [2].

إلا أن هذا لا يمنع إمكانية تحقيق الإقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء هذه الإتفاقية منها :

* إن إتساع السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الإصلاح و التكيف على المستويين الجزئي و الكلي سيؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات المحلية و الأجنبية ، التي من شأنها زيادة الدخل و العمالة والتخفيف من وطأة البطالة .

[1] بورغدة حسين و قصاص الطيب ، **الشراكة الاوروجزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،13-14 نوفمبر2006،ص،ص6،7

[2] زعباط عبد الحميد ، **الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد1، ص62

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

*من المتوقع أن يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات إلى زيادة حجم الإستهلاك العائلي وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توسيع وعاء الضرائب على الإستهلاك ، الأمر الذي يحسن الوضع الموازي ويقلص من تبعية الإيرادات الميزانية للجباية النفطية .

*يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الإتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات و الواردات و تتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الإقتصادية على تأهيل الإقتصاد حتى يتم تحرير النهائي للتجارة ، إلا أن فتح الأسواق الجزائرية أمام الصادرات الصناعية الأوروبية سيؤدي إلى تقلص بعض الصناعات و بالذات تلك التي تتمتع بالحماية أما الصناعات القادرة على زيادة صادراتها سوف تستفيد من هذه المشاركة .

* إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الإقتصاديين المحليين نتيجة إنخفاض أسعار المنتجات الوسيطة و قطع الغيار المستوردة ، وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية و يجعلها في وضع أفضل تجاه الإلتزامات الضريبية ، مما يمكن الإقتصاد من الإستفادة في ذات الوقت من زيادة مستوى الإنتاج ،الإستهلاك و كذا الموارد الجبائية ، وفي هذا الإطار لابد من تكييف النظام الجبائي بشكل يجعله قادرا على الإستفادة من هذا الوضع و تحسين عملية تحصيل الضريبة من خلال إصلاح الإدارة الضريبية .[1]

* إنكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة و تعريتها من كل حماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها و الإستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الإستثمارات و التسيير و التسويق و التحكم في التكنولوجيا[2].

* من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على النفط ، فبدائل الطاقة النفطية من فحم حجري و طاقة نووية و طاقة مائية مكلفة و ملوثة للبيئة الطبيعية ، ومن المتوقع أن يزداد دور الغاز في منافسة النفط بسبب إنخفاض الملوثات البيئية فيه ، بالنسبة لأوروبا يمثل الغاز حاليا 20% من الطاقة الأولية و ستبلغ حصتها 34% في سنة 2030 ، وهذا يعني تزايد الطلب على الغاز و زيادة الشركاء الأوروبيين في إنتاج هذا المنتوج .

* مع بروز القطاع الخاص خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواجهة سيساعد على خلق نسيج صناعي في المدى البعيد .

[1] مفتاح صالح و بن سمينة دلال ، **مرجع سابق** ، ص8
[2] زعباط عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص64

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

* إعتماد دورة تكوينية و تدريبية لتكوين القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف عمليات الإنتاج و التسويق و الجودة و التمويل و تسيير الموارد البشرية من خلال برامج التأهيل الأوروبية المعتمدة في الجزائر .

* تم إعتماد برنامج توجيهي للفترة 2014–2020 من خلال الوسيلة الأوروبية للجوار و الشراكة من أجل تعزيز التعاون و تطوير العلاقات الأوروبية الجزائرية إستعدادا لإنشاء منطقة التبادل الحر في سنة 2020.[1]

المبحث الثالث : مستقبل التجارة الخارجية الجزائرية في حال الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

سارعت مختلف دول العالم منذ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبات الإنضمام إليها ، خاصة تلك التي كانت مهمشة في الإقتصاد العالمي بفعل سياستها الإقتصادية و التجارية غير المنسجمة مع منطق لإقتصاد السوق ، وبإعبار الجزائر إحدى تلك الدول ، فقد سارعت بتقديم طلب رسمي إلى سكريتارية المنظمة للإنظمام إليها بغية الإستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية و الإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد .

المطلب الأول : علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي ترغب في تحسين و تطوير قطاعاتها الحساسة للرفع من المستوى المعيشي لأبنائها ، وهو ما جعلها ترغب في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الإستفادة من الإمتيازات و الفرص التي تقدمها المنظمة للبلدان النامية .

أولا : تقديم طلب الإنضمام

قررت الأطراف المتعاقدة في جولة الأورجواي في 1986، أن تسمح للدول النامية ، التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ ، أن تشارك في مجريات جولة الأورجواي مع شرط أن تبلغ بنية التعاقد في الإتفاقية قبل 30 أفريل 1987 ، وهذا عكس الجولات السابقة التي شاركت فيها بعض الدول منها الجزائر كعضو ملاحظ دون أي شرط ، وبالفعل قدمت الجزائر طلب التعاقد إلى سكرتارية الجات في 30 أفريل 1987 ، وفي جويلية من نفس السنة تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف طلب الجزائر للتعاقد في الإتفاقية ، وبالتالي شاركت في جولة الأورجواي كعضو ملاحظ .

[1] أنفال نسيب ، **مرجع سابق** ، ص-ص.346-347

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

وعند ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995 تم الإتفاق بين الجزائر و الأطراف المتعاقدة في الجات التي أصبحت تمثل الأعضاء الأصليين في المنظمة ، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف طلب التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وقد قدمت الجزائر بصفة رسمية مذكرة الإنضمام تشرح فيها سياستها الخارجية بتاريخ 05 جوان 1996، و كانت المذكرة تتضمن النقاط التالية:

* شرح الخطوط العريضة للنظام الإقتصادي الذي إنتقل من التخطيط المركزي إلى إقتصاد السوق .
* تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها .
* شرح و توضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات في المجال الزراعي .
* تقديم عرض عن تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية .

ثانيا : الإجراءات التي إتخذتها الجزائر لتحضير عملية الإنضمام

قامت الجزائر بإتخاذ عدة إجراءات لتسهيل و تسريع عملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أهمها:

* تعديل المنظومة القانونية : تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية لتسهيل عملية التفاوض ، وذلك لما للتعريفة الجمركية من أهمية في المفاوضات ، وتسهيل عملية الإندماج في الإقتصاد العالمي و المساهمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بإصدار أمر رئاسي في أوت 2001 ، يتضمن قانون الإستثمار ، ومن جهة أخرى وقعت الجزائر على إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ، كما صادقت على إتفاقية بيرن " المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية و الفنية سنة 1997" ، مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية .
* التحرير الجزئي للتجارة الخارجية : يعتبر إعادة الإعتبار لتجار الجملة في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 أول إجراء رسمي ملموس فيما يخص تحرير التجارة الخارجية ، حيث سمح بإستيراد البضائع لإعادة بيعها و تم إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة و الصرف .

تضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي باشرته السلطات الجزائرية سنة 1994 عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية ، حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات و تنويعها ، وتمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة .

تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب و مستويات الدول المجاورة في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995 ، وجاء قانون المالية لسنة1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفة

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الجمركية لسنة 1992 ، كما نص على إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بتصدير السلع و الخدمات ، وإبتداء من جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية ، كما تم تحرير أسعار العديد من المواد ، مما يسمح للأسعار بأداء دورها المتمثل في الملائمة بين العرض و الطلب من جهة والقضاء على الإحتكار و تطوير ميكانيزمات المنافسة من جهة أخرى [1].

المطلب الثاني : دوافع إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

لم تبدي الجزائر نيتها في الإنضمام إلى هذه المنظمة ، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها و البقاء على هامشها ، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الإقتصادية و الإنتقال إلى إقتصاد السوق ، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية ، وهو شرط أساسي من شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،ومن أهم الدوافع التي تسعى الجزائر تحقيقها من وراء هذا ما يلي :

1 – إنعاش الإقتصاد الوطني : مع إنضمام الجزائر إلى المنظمة ، سيرتفع حجم و قيمة المبادلات التجارية ، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى و حد أدنى ، و الإمتناع عن إستعمال القيود الكمية ، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء ، بإحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية ، وبالتالي الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج ، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الإقتصاد الوطني ، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة ، الفعالية و الكفاءة و التسيير الجيد من أجل البقاء في السوق ، وهو ما يساهم في إنعاش و بعث الإقتصاد الوطني .

2 – تحفيز و تشجيع الإستثمارات : إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، سيفتح لها المجال و يمنحها فرصة أكبر لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إستفادتها من الإتفاقية الخاصة بالإستثمارات في مجال التجارة ،و التي قد تعود بإستثمارات مهمة عليها .

3 – الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة : إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها ، تعتبر بمثابة دوافع و محفزات للإنضمام إليها ، والجزائر كغيرها من

[1] جميلة الجوزي ، **ميزان مدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الباحث ، عدد 11 ، 2012 ، ص،ص227،228

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الدول النامية ، تسعى للإنضمام بهدف الإستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية .

ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة ، خاصة في المدى القصير ، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما ، وكذلك مدة التحرير و التي قد تصل إلى 10 سنوات ، بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة .

وحسب وزير التجارة السابق ، قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط الأساسية التالية :

– الإستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية ، والتي تمس عدة قطاعات ، منها قطاع الفلاحة ، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات ، بالإضافة إلى إجراءات الإستثمار المتصل بالتجارة ، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الإستثمار المتصل بالتجارة ، و بأحكام ميزان المدفوعات إلى 5 سنوات ، ويمكن ، أن تصل إلى 7 سنوات و ذلك بطلب من البلد المعني .

– يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 8 سنوات .

– يمكن فرض شرط إستعمال نسبة من السلع المحلية ، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل 8 سنوات ، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها[1] .

المطلب الثالث : إنعكاسات الإنضمام على الإقتصاد و الميزان التجاري الجزائري

يعمل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على إفراز مجموعة من الإنعكاسات ، يمكن تصورها على النحو التالي:

*توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر و الدول الأخرى الأعضاء و إنفتاح الإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي بشكل أكبر ، بحيث تتمكن الصادرات الجزائرية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة ، لأن الرسوم الجمركية ستكون منخفضة أو ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها و بين منتجات أي عضو أخر ، و عى هذا فإن الصادرات الجزائرية سوف تزداد إلى الأسواق العالمية .

* إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة سيحسن مناخ الإستثمار و يدعم برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة ، لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادئ المنظمة و من ضمنها مبدأ الشفافية ،

[1] ناصر دادي عدون و متناوي محمد ،**انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة الاهداف و العراقيل** ، مجلة الباحث ، عدد 3 ، 2004، ص ، ص 71،70

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

ووضوح الأنظمة و الإجراءات ، وتوفير الحماية اللازمة ن ومنها حماية الحقوق الملكية الفكرية ، وهو ما سوف يحفز الإبتكار و الإبداع ، مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات .

* رفع نظام التجارة الخارجية للجزائر إلى مستوى مقبول دوليا .

* إتاحة فرص لإمكانية دخول المنتوج الجزائري للسوق العالمية ، في حال توفر شروط النوعية و المنافسة و الجودة ، مما يؤكد ضرورة الإسراع في عملية التأهيل و إصلاح مخططات الإنتاج .

* إنفتاح الإقتصاد الجزائري على العالم في ظل السوق المشتركة ، و بالتالي دخول المؤسسات الجزائرية في منافسة مع المؤسسات العالمية ، مما يدفع إلى تطوير المنتجات و خلق مزايا نسبية ستسمح لها بدخول الأسواق الأجنبية و تعظيم أرباحها[1].

* توسيع الصناعات المحلية وإمكانية ظهور صناعات جديدة تتمتع الدولة في إنتاجها بميزة نسبية، وذلك سواء من خلال إعادة تأهيل هذه الصناعات أو فتح الاستثمار فيها(الأجنبي منه أو الوطني)، حيث يتعلق الأمر بالنسبة للجزائر بالصناعات البتروكيمياوية والصناعات الإستراتيجية وذلك لارتباط الأولى بالصناعات النفطية وارتباط الثانية بالثروة المعدنية الهائلة التي تزخر بها الجزائر، وهذا ما يتوقع منه في الأخير أن يؤدي إلى رفع معدل نمو الصادرات بالنسبة لهذه الصناعات ذات الميزة النسبية، وفي صناعات أخرى قد يؤدي إمكانية الحصول على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار بالأسعار العالمية المنخفضة عن الأسعار المحلية إلى إمكانية تخفيض تكاليف المنتج النهائي عن ذي قبل والتي تدخل تلك السلع الوسيطة في إنتاجه، ومن ثم يتحقق لتلك الصناعات ميزة تخفيض التكاليف وتحسين مستوى الجودة و بالتالي زيادة الصادرات [2].

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة واقع التجارة الخارجية في الجزائر و أثر الشراكة الأوروجزائرية والمنظمة العالمية للتجارة على مستقبل التجارة الخارجية بالجزائر وخلصنا إلى ما يلي :

[1] جميلة الجوزي ، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الباحث ،عدد11،2012، ص234

[2] سعيدي وصاف ، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم اقتصادية جامعة الجزائر، 2004.ص112

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

- لقد سعت الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية بعد الإصلاحات الإقتصادية العميقة التي قامت بها والخروج من قوقعة الإحتكار إلى التحرير و الإنفتاح التجاري الذي ساعدها على تقليص العجز في الميزان التجاري الذي عانت منه طوال فترة الإحتكار .
- إن الشراكة الأوروجزائرية ستحمل في طيتها الكثير من المزايا للتجارة الخارجية للجزائر بكون الإتحاد الأوروبي يمثل الشريك و الزبون الأول لصادرات الجزائر وذلك بنسبة 64% من إجمالي باقي مجموعات الدول ، ويعتبر أيضا المورد الأول للجزائر بنسبة 51 % من إجمالي باقي مجموعات الدول ، وهذا ما يعزز العلاقة و الشراكة المتبادلة بينهما ، وسيعمل على الإستفادة من هذه الشراكة في تحرير التجارة الخارجية و إنعاش الإقتصاد و الميزان التجاري الجزائري .
- إن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيفتح للتجارة الجزائرية آفاق مستقبلية زاهرة ويعطي للجزائر فرصة جديدة للإندماج في الإقتصاد العالمي ، و محاولة التخلص من الإقتصاد الريعي للجزائر الذي يعتمد في الأساس على المحروقات ، و بالتالي التوجه لإستغلال الثروات البديلة التي تزخر بها بلادنا من صناعة و زراعة و سياحة و الطاقات المتجددة .....

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

خاتمة عامة

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الإقتصادية ضرورية لنجاح التنمية و بعث النمو الإقتصادي و هذا لإرتباطها الوثيق بالتنمية و ماله من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الإقتصادي و هذا بالإعتماد على الآليات و الأدوات المناسبة و الفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة .

فقد تعددت المدارس و الإتجاهات المفسرة لمفهوم و طبيعة التجارة الخارجية ، إبتداءا من المدرسة الكلاسكية التي رأت أن كل دولة لها القدرة على إنتاج السلع التي تملك ميزتها النسبية ، والتجارة بالتخصص و التقسيم الدولي للعمل تسمح بتقوية التبادل الذي ينهض بإقتصاد كل بلد ، إلى أن وصلت إلى الإتجاهات الحديثة التي درست تطور التجارة الخارجية والأهمية التي تلعبها في تقدم الدول ، من خلال مفكريها و وجهات نظرهم في تفسير أسباب الإختلاف في التكاليف النسبية بين دولة و أخرى ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تواصلت الدراسات ، ولازالت إلى حد الساعة لإعطاء حقيقة و طبيعة التجارة الدولية .

تباينت الآراء حول نوعين من السياسة التجارية ،فهناك من يرفعون شعار الحماية ، وهناك الداعين للحرية، فلكل حجج يدعم بها رأيه ،فالمتفائلين يرون أن تحرير التجارة سيكون له الأثر الإيجابي إذ سيساهم في جلب الإستثمار و تحديث أساليب الإنتاج من خلال إستخدام التكنولوجيات الحديثة ، أما المتشائمين فيرون أن ذلك لن يجعلها تعدو أكثر من مجرد سوق لتصريف منتجات الدول المتقدمة .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية وبعد الأزمة البترولية في 1986 ، و زيادة عبئ المديونية الخارجية والعجز في الميزان التجاري ، وكذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم إحتكارها في مرحلة ثانية و أخيرا بعد التخلي على نظام التخطيط المركزي تم تحرير التجارة الخارجية .

ومن أجل بلوغ أهدافها ،سعت الجزائر إلى تجسيد آليات التحرير التجاري فقامت بعقد إتفاقية الشراكة ثم عمدت إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

فقد عرفت الجزائر تفتحا كبيرا على العالم الخارجي إرتكز أساسا في عقد إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بإعتباره الزبون و المورد الأول للجزائر ،الذي كانت تسعى من وراءه إلى تعزيز تنافسية إقتصادها و تحسين ميزانها التجاري ، ولكن ما نتج عنه من آثار سلبية كان أكثر منها إيجابية على الإقتصاد الوطني .

و لم يكن طلب الجزائر و إصرارها المستمر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الذي ما زالت تخوض غمار مفاوضته إلى يومنا هذا ، إلا تأكيدا منها على خيارها في التحرير التجاري و إزالة كل القيود في هذا المجال ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي .

وفي ختام هذه المذكرة فإننا نخلص إلى النتائج التالية الكفيلة بإختبار فرضيات الدراسة :

– تعتبر السياسة التجارية على أنها إنعكاس لموقف الدولة و نظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الإقتصادية القومية ، فهي عمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها ، كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسستها في الخارج و بهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقيدية أو حمائية أو رفع هذه القيود وهنا تسمى بسياسة حرية التجارة .

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى .

– إن تحرير التجارة الخارجية من شأنه أن ينشأ الشراكة مع الأطراف الأجنبية وهذا ما سيسمح بخفض الحواجز الكمية و التفكيك الجمركي الذي سيؤدي بدوره إلى جلب الإستثمارات الأجنبية وهذا سينعكس بالإيجاب على الإقتصاد الوطني حيث ستنخفض الواردات فبدل الإستيراد سيكون هناك إستثمارات ستغطي حاجات الإقتصاد الوطني و سترفع من الصادرات ، وأيضا سيشجع التنافس بين مختلف الصناعات الوطنية و الأجنبية .

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

– لقد كان الميزان التجاري في أسوأ حالته خلال مرحلة الإحتكار و الرقابة للتجارة الخارجية أين سجل عجزا مستمرا ، ومنذ شروع السلطات العمومية في وضع برامج الإصلاح الإقتصادي و الإنفتاح التجاري العالمي ، فبعد سنة 1994 أين تم التحرير التام للتجارة الخارجية الجزائرية سجل الميزان التجاري فائضا في رصيده ، وبعقد الجزائر لإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تضاعف رصيد الميزان التجاري بالإرتفاع وهذا ما يدل على ضرورة تحرير التجارة الخارجية .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة :

- **§** تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لإقتصاديات الدول ، ذلك لأن تحرير التجارة الخارجية تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود و حواجز مع العالم الخارجي ، لذلك فهي تمكن من إجراء المعاملات في سياق يخدم الإقتصاد الوطني .
- **§** إن آلية التحرير التجاري ستساهم في تدفق الإستثمار الأجنبي والذي بدوره سيساهم من التقليص في الواردات و زيادة في حجم الصادرات .
- **§** إن تخفيض القيود الجمركية و الجبائية و الإدارية سيساهم في زيادة إنسياب السلع و الخدمات و رؤوس الأموال وهذا ما يشجع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إستيراد المستلزمات بأقل التكاليف و بالتالي إنتاج منتجات تنافسية قابلة للتصدير .
- **§** لقد عكفت الجزائر خلال مسيرتها لتطبيق العديد من الإصلاحات لمواكبة التطورات على الصعيد العالمي ، بدءا من فترة ما بعد الإستقلال (1962) ، حيث إتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية وبعدها إنتقلت لإحتكار التجارة الخارجية ، وصولا لمرحلة التحرير التام أين عرف الميزان التجاري فيها تحسنا مقارنة بالمراحل السابقة .
- **§** نجد أن الإقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن إقتصاد ريعي معتمد كلية على منتوج تصديري واحد هو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبته حوالي 97% من مجموع الصادرات الإجمالية ،وهذا من شأنه أن يعرض الإقتصاد الوطني للخطر من خلال تذبذب الأسعار لهذا المنتوج في الأسواق العالمية ،أما ما تعلق بقطاعات التصديرية الأخرى فنجدها في الغالب تصل 03% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تمتلكه الجزائر من مقدرات من شأنه أن يرفع هذه النسبة لمستويات مقبولة ومنافسة ،خاصة إذا كان الحديث و التوجه للقطاع الفلاحي .
- **§** وقعت الجزائر رسميا على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في أفريل 2002 بمدينة فالنسيا ، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، حيث تضمنت الإتفاقية الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية قصد إقامة منطقة التبادل الحر بحلول 2020.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

§ في ظل إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ، فالجزائر ملزمة على القيام بإصلاحات جذرية في نظامها الجمركي بما يتلائم و هذه الإتفاقية ، كما يتوجب عليها القيام بإجراءات مستعجلة من أجل منح الإقتصاد القدرة على التنافسية ، وبذلك توازي مستوى الإنتاج الوطني مع الإنتاج العالمي .

§ إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا على الدول ، بل هو خيار تختاره الدولة ، وذلك حسب وضعيتها الإقتصادية و السياسية ، فطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة ، كان قناعة منها بأن الإنضمام إليها قد يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش إقتصادها و تطويره ، مما لو بقيت خارجه ، خاصة و أن الجزائر في مرحلة الإصلاحات الإقتصادية ، وما يتطلبه ذلك من إنفتاح إقتصادي بهدف عصرنة الجهاز الإنتاجي .

توصيات و إقتراحات:

ü مواصلة السعي من أجل تحرير التجارة الخارجية من خلال إتخاذ التدابير اللازمة لتحرير قطاع التجارة الخارجية و تفعيلها بما يخدم الإقتصاد الوطني و يعزز مركزه في الإقتصاد العالمي ، إضافة إلى الإستفادة من التكنولوجيات الجديدة المطروحة على صعيد الأسواق الدولية .

ü لابد من وضع إستراتجية وطنية لجذب الإستثمارات الأجنبية و الحث على المضي قدما نحو الأسواق العالمية و ذلك من خلال تحفيزهم على عمليات التصدير من إنتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير.

ü على الجزائر أن تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية و الجبائية و الإدارية مما يخدم مصلحة المؤسسات الوطنية و يشجع قدوم المستثمر الأجنبي المباشر لإعطاء ديناميكية أكثر للسوق الداخلية و التنافس من أجل الدخول إلى الأسواق الأجنبية .

ü لابد على الجزائر أن تسعى إلى الإنضمام إلى أكبر التكتلات الإقتصادية الإقليمية للإستفادة أكبر من عملية الإندماج و العمل على إحياء إتحاد المغرب العربي و تنشيط منطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المنافع و المكاسب من التبادل التجاري و بالتالي تنشيط العمل التصديري .

ü العمل على إنشاء مناطق حرة صناعية للتصدير .

ü لابد على الجزائر تبني إستراتجية بديلة لتعويض إنخفاض الميزان التجاري نتيجة تحرير التجارة الخارجية ، والخروج من الإقتصاد الريعي وعدم الإعتماد على قطاع المحروقات لكونه ثروة زائلة ومهددة بتقلبات أسعارها العالمية ،وضرورة التوجه إلى سياسة التصدير من خلال البدائل التي تتوفر عليها بلادنا ولم تستغلها كالقطاع

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الفلاحي ، والقطاع السياحي مما تزخر به بلادنا من مناطق سياحية تستهوي السياح الأجانب ، و إستغلال مساحة صحرائنا الشاسعة في الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية).

آفاق الدراسة :

حاولنا من خلال دراستنا هذه إبراز إنعكاس تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري ، ولكن هناك عدة زوايا من شأنها أن تطرح نفسها كإشكاليات و تساؤلات للنهوض بالإقتصاد الوطني و إنعاش الميزان التجاري تصلح أن تكون مواضيع لدراسات وبحوث مستقبلية ، والتي نقترح منها ما يلي:

- واقع وآفاق تحرير التجارة الخارجية في ظل إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .
- دور تحرير التجارة الخارجية في تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية .
- أثر منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية في تحرير التجارة الخارجية .
- أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي .

وفي الأخير لا يفوتني إلا أن أذكر أن كل عمل بشري لابد أن يوجد فيه من النقص والهفوات التي يسبق القلم إليها أو يذهل الفكر عنها ، فإن أحسنت فمن الله ،فله الحمد والشكر وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وسبحان من أبى أن يكون الكمال إلا لكتابه .

- تمت بحمد الله-

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

قائمة المراجع

Ø المراجع باللغة العربية :

" الكتب :

d 1- أحمد عبد الخالق، **الإقتصاد الدولي و السياسات الإقتصادية الدولية** ، بدون دار النشر،الإسكندرية ،1999.
d 2- أحمد فاروق غنيم، **حول تحرير التجارة** ،مركز المشروعات الدولية الخاصة ،القاهرة ،2004.
d 3- السيد متولي عبد القادر،**الإقتصاد الدولي النظريات و السياسات** ،ط1، دار الفكر، عمان ، الأردن ،2010.
d 4- السيد محمد السريتي ، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2003 .
d 5- بسام الحجار،**العلاقات الإقتصادية الدولية** ،المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت، لبنان ، 2003 .
d 6- جلال جويدة القصاص ،**النقود و البنوك و التجارة الخارجية** ،الدار الجامعية ،ط1 ،الإسكندرية ،2010 .
d 7- حمدي عبد العظيم ،**إقتصاديات التجارة الخارجية** ،مكتبة زهراء الشرق، دمشق ، سوريا، 1996 .
d 8- حسام علي داوود و آخرون ،**إقتصاديات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ،الأردن ،2002 .
d 9- رعد حسن الصرن،**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**،الجزء الأول،ط1، دارالنشر،عمان،الأردن ،2000 .
d 10- رشيد العصار و آخرون، **التجارة الخارجية** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1،عمان ،الأردن،2000.
d 11- رنان مختار،**التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي** ،منشورات الحياة،ط1،الجزائر،2009 .
d 12- زينب حسن عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ،بيروت،مطابع الأمبك .
d 13- زينب حسن عوض الله،**الإقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،1999 .
d 14- سامي عفيف حاتم ،**دراسات في الإقتصاد الدولي** ،ط3، الدار المصرية اللبنانية للنشر ،القاهرة ،1982 .
d 15- عاطف السيد ، **الجات و العالم الثالث** ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002.
d 16- عادل أحمد حشيش و آخرون، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،1998.
d 17- عبد الباسط وفا،**سياسات التجارة الخارجية** ،دار النهضة العربية ،2000.
d 18- عبد الحميد عبد المطلب ،**الجات و آليات منظمة التجارة العالمية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003.
d 19- عجة الجيلالي،**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص** ، الدار الخلدونية ،ط1،الجزائر،2007 .
d 20- علي عبد الفاتح أبو شرار ،**الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات** ،دار المسيرة،ط3،عمان ،2013 .
d 21- مدحت محمد العقاد و آخرون ،**النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية** ،دار النهضة ،بيروت،1982
d 22- محمد صفوت قابل،**منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2008
d 23- محمدعبد الصبور محمد علي ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ،دار المريخ،الرياض،1987.
d 24- محمد العربي ساكر،**محاضرات في الإقتصاد الكلي**،دار الفجر، القاهرة ،2006.
d 25- محمود يونس،**إقتصاديات دولية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000 .
d 26- موسى مطر و آخرون،**التجارة الخارجية** ،دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان،2001 .
d 27- ناصر دادي وآخرون،**الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة** ، دار المحمدية العامة ،الجزائر،2003 .
d 28- يوسف مسعداوي،**دراسات في التجارة الدولية** ، دار الهومة ، بدون طبعة ،الجزائر، 2010 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

" رسائل الماجستير:

d 29- برايس خليفة، **دراسات تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر**، مذكرة ماجستير،غير منشورة ،جامعة الجزائر،2013 .

d 30- حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي**،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة منتوري،قسنطينة،2005.

d 31- فيروز سلطاني،**دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة بسكرة ،2013 .

d 32- دبيش أحمد ، **دوافع و إجراءات تحرير الصرف و التجارة الخارجية في الجزائر** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر ،1997 .

d 33- زير مي نعيمة،**التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ،2010 .

d 34- سلامة نجاح ، **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري** ،**مذكرة ماجستير غير منشورة** ،جامعة بسكرة ،2013 .

d 35- شلالي رشيد ،**تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر،2011 .

d 36- عبد الغفار الغطاس،**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي**،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2010 .

d 37- عبد الجليل هجيرة ،**أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، 2012 .

d 38- عريبي مريم،**آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة سطيف ،2014 .

d 39- عديسة شهرة ،**أثر الجانب المالي للشراكة لأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري**،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة بسكرة ،2008 .

d 40- عطاء الله بن طيرش ، **أثر تغيرات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،المركز الجامعي غرداية ،2011 .

d 41- مولحسن آيات الله ،**الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للجزائر**،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة بسكرة ، 2003 .

d 42- ليتيم حياة ، **سياسة سعر الصرف و تصحيح إختلال ميزان المدفوعات** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة عنابة ،2001 .

d 43- يوسفي عبد الباقي ،**دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،2001 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

" أطروحات دكتوراه :

d 44- أنفال نسيب ،**دور الجوانب المالية و الإقتصادية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية فى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة ،2015.

d 45- زايد مراد ،**دور الجمارك فى ظل إقتصاد السوق** ،أطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،2006 .

d 46- سعيدي وصاف،**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي فى البلدان النامية (الحوافز و العوائق)**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2004.

" المجلات العلمية :

d 47- تومي صالح وعيسى شقبقب،**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية** ، مجلة الباحث ، العدد4، 2006.

d 48- زعباط عبد الحميد ، **الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري**،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد1 .

d 49- جميلة الجوزي، **ميزان مدفوعات الجزائري فى ظل السعي للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ،مجلة الباحث، عدد11،2012 .

d 50- شهرزاد زغيب و ليلى عيساوي،**آفاق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد4 ،جامعة بسكرة ،2003 .

d 51- فيصل بهلولي،**التجارة الخارجية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية** ،مجلة الباحث ،عدد11،جامعة سعد دحلب ،البليدة ، 2012.

d 52- محمد راتول ،**تحولات الإقتصاد الجزائري**، مجلة علمية ،العدد23 ،2001.

d 53- ناصر دادي عدون و متناوي محمد، **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل**،مجلة الباحث،عدد3،2004.

" الملتقيات العلمية :

d 54- بورغدة حسين و قصاص الطيب ،**الشراكة الأوروجزائرية و أثرها على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية** ،الملتقى الدولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤساسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف،2006 .

d 55- مفتاح صالح و بن سمينة دلال ،**إتفاق الشراكة الأوروجزائرية (الدوافع،المحتوى،الأهمية)**، الملتقى الدولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة فرحات عباس سطيف،13-14 نوفمبر،2006 .

d 56- موسى رحماني و عاشور فلة ،**المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات** ،8-9 مارس، جامعة بسكرة ، 2005 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

Ø المراجع باللغة الأجنبية:

d 57- Source:Albert ondossa , economie monetaireintaieinternationale, esterneditions scientifique techniques et medicale,edition 1999,p8.

d 58- Direction generale des douanes ,statistiques du commerce exterier de l'algerie,2014.

" المواقع الإلكترونية :

d 59- Www.mincommerce.gov.dz

d 60- Www.algex.dz

d 61- Www.ons.dz

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com

الملخـص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إنعكاس تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري خلال المراحل التي مرت بها عملية تحرير التجارة الخارجية للجزائر و التي جاءت في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للإقتصاد و إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية و طموح الجزائر للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، والتي كان الهدف من ورائها تحسين و ضعية الميزان التجاري .

قد تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية و إلغاء الرسوم الجمركية إلى إنخفاض نسبي في الميزان التجاري في المدى القصير،ولا يظهر أثرها إلا في المدى المتوسط والطويل، مما يستوجب على الجزائر تبني إستراتجية بديلة لتعويض الإنخفاض ،وذلك بالخروج من قوقعة الإقتصاد الريعي و التوجه نحو القطاع الصناعي و الزراعي و إستغلال الطاقات المتجددة ،مما يمكنها من تقليص فاتورة الواردات و الزيادة في الصادرات .

الكلمات المفتاحية : تحرير التجارة الخارجية ،الميزان التجاري ، الصادرات ، الواردات .

Résumé:

Cette étude vise à la libéralisation de réflexion du commerce extérieur sur la balance commerciale algérienne durant les phases de la libéralisation du commerce extérieur de processus Algérie et qui est venu dans le cadre de la mise en œuvre du programme de réformes structurelles de l'économie et de partenariat accord Aloorodzairah et ambitieux l'Algérie à adhérer à l'Organisation mondiale du commerce, qui a été la cible de derrière, l'analyse améliorer la posture et l'équilibre du commerce.

Processus de libéralisation du commerce extérieur qui pourrait conduire et l'abolition des droits de douane à la baisse relative de la balance commerciale dans le court terme, ni son impact apparaît uniquement dans le terme de moyen et long, qui nécessite l'Algérie adopter stratégie alternative pour compenser le déclin, et que sur l'économie de rente de la coquille et la tendance vers le secteur industriel et agricole et de l'exploitation des énergies renouvelables, ce qui lui permet de réduire les importations et d'augmenter dans la facture des exportations.

Mots clés: libéralisation du commerce extérieur, la balance commerciale, les exportations, les importations

---

Summary:

This study aims to reflection liberalization of foreign trade on the Algerian trade balance during the phases of liberalization of foreign trade of Algeria process and that came in the framework of implementation of structural reform program for the economy and partnership agreement Aloorodzairah and ambitious Algeria to join the World Trade Organization, which was the target from behind, analysis improve posture and balance of trade.

Foreign trade liberalization process that could lead and the abolition of customs duties to the relative decline in the trade balance in the short term, nor its impact appears only in the medium and long term, which requires the Algeria adopt alternative strategy to offset the decline, and that out of the shell rentier economy and the trend towards the industrial sector and agricultural and exploitation of renewable energies, enabling it to reduce imports and increase in exports bill.

Key words: liberalization of foreign trade, the trade balance, exports, imports

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory www.pdffactory.com